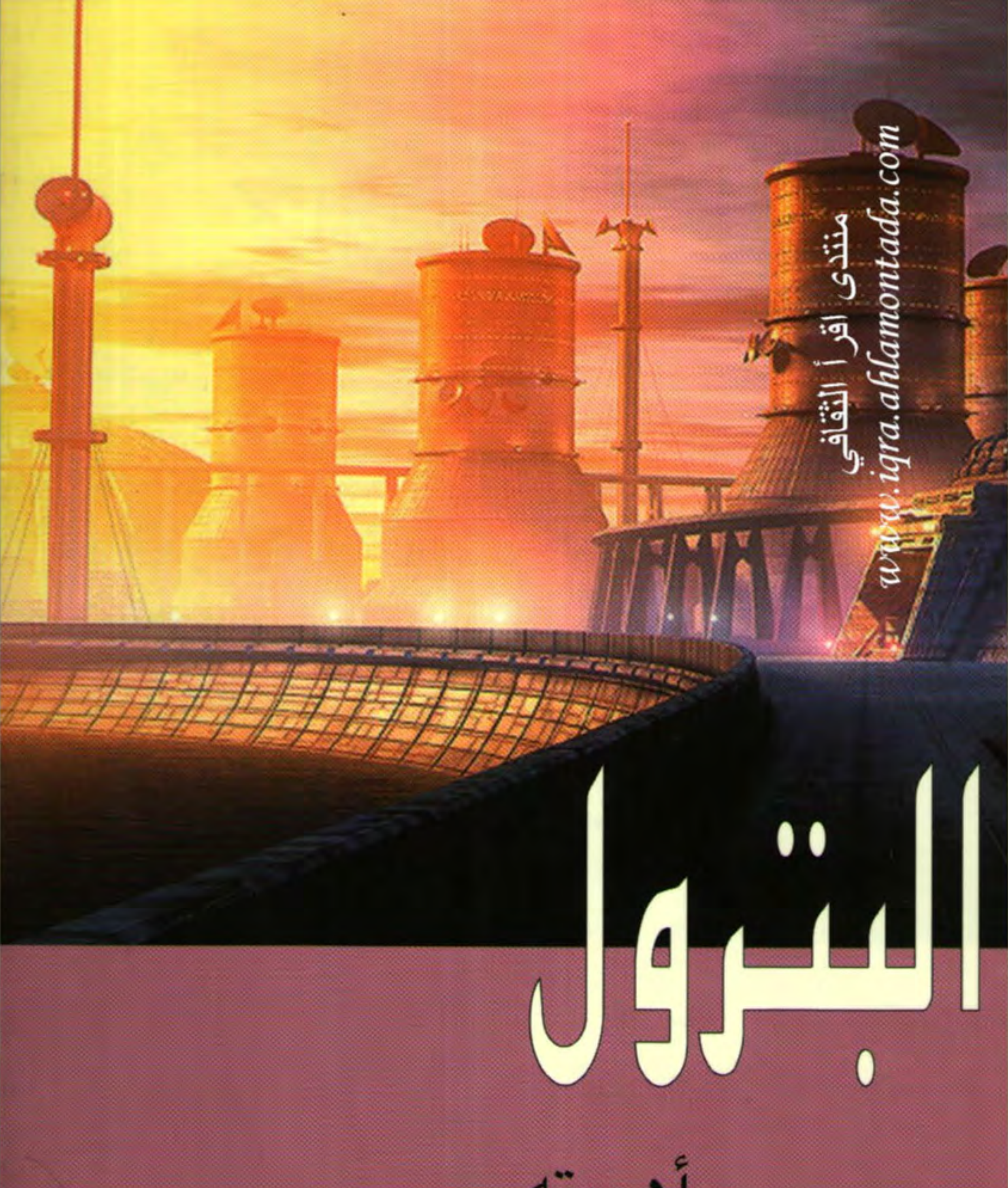


البترول

أهميته
مخاطره
تحدياته

د. بيوار خنسي

البترول

أهميته، مخاطره وتحدياته

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - شارع گولان - اربيل- كُردستان العراق

البترول

أهميته، مخاطره وتحدياته

الدكتور بيوار خنسي

إهداء....

الى الوالدين الأعزاء.

اسم الكتاب: البترول - أهميته، مخاطره وتحدياته

تأليف: الدكتور بيوار خنسي

من منشورات ناراس رقم: ٥٠٠

الإخراج الفني والغلاف: آراس أكرم

التصحيح: أوميد البناء

الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود

الطبعة الأولى، اربيل - ٢٠٠٦

رقم الإيداع في المكتبة العامة في اربيل: ٢٠٠٦/٢٣٩

المقدمة:

ورد في التاريخ القديم أن سفينة نوح عليه السلام تمّت تغطيتها من الداخل والخارج بالقطران، المعروف بالقير الاسود، كما أستخدم الفراعنة نوعا من البيتومين في تحنيط جثث موتاهم لحفظها من التحلل، واستخدموا البترول في الإضاءة بدليل العثور على مصباح قديم فيه بقايا جافة من الزيت الخام في مناجم الذهب بوادي الحمامات في مصر، واستخدموا البترول كدواء للأمراض الجلدية والروماتيزم وآلآم الأسنان والقروح والحروق، واستخدموا النفط كسلاح في الحروب(النفط الحارق).

عرف البترول في العراق ومصر وفي منطقة الجزيرة. ووصفه الرحالة الايطالي(ماركو بو)، وكيف كان البترول ينقل على ظهرالجمال من مناطق بحر قزوين الى بغداد للأتجار به.

ان حاجة الانسان الى مصادر الطاقة وتنوع إستعمالاتها ادت الى الاهتمام بالمناطق التي تتواجد فيها تلك المصادرخلال تاريخ نشوء الامارات والامبراطوريات التي نشبت خلالها حروب وغزوات، وجدوا خلالها الكثير من المصادر الطبيعية، منها (ينابيع المياه المعدنية ومنابع الرشوحات النفطية). إستقرت قوات الغزاة على مواقع تلك المصادر واستعملوها(كوسائل لمعالجة الامراض والاوبئة).

كانت كردستان واحدة من اهم المناطق الغنية بتلك المصادر مما جذب إنتباه الغزات والمحتلين اليها، لاسيما خلال حكم الامبراطورية العثمانية، ومع نشوء وتطور الثورة الصناعية في أوربا، تركز إنتباه تلك الدول

الصناعية في البحث عن النفط في منطقة الشرق الاوسط بحكم علاقاتها مع الدولة العثمانية وزيادة اهتمامها بتوسيع التجارة التي دفعتها الى إنشاء طرق المواصلات التي تربط الاقاليم ببعضها البعض .

تعود إكتشاف البترول الى عام ١٨٥٩ الذي تم فيه حفر أول بئر بترولي في الولايات المتحدة الامريكية في بنسلفانيا على يد(ادوين دريك) وتطور استعمال البترول بعد ذلك وخصوصاً بعد أن تم إختراع آلة الأحتراق الداخلي في عام ١٩٠٨ وأصبح البترول يستعمل لتسيير السيارات، وانتشرت تلك المحركات بسرعة فائقة. خطى الانسان بالبترول بدخول العقد الثاني من القرن العشرين ليدخل به عالما جديدا في القوة والسيطرة. في صيف ١٩١٤ تحولت البحرية البريطانية بالكامل الى البترول، مما أدى الى تحول الحرب العالمية الاولى الى حرب بين الانسان والآلات بفعل البترول، هذا يرجع الى اهمية البترول الى درجة أن وصفه رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك بأن (كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم).

كان تاريخ البترول ومسيرته خلال القرن العشرين بكامله عالم يفيض بالأحداث ويرتبط أرتباطا وثيقاً بالصراعات. البترول هو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسياً واقتصاديا وستظل للبترول دائما الكلمة العليا في صراعات العالم السياسية والاقتصادية.

نجح البترول بخصائصه الفريدة بغزو العالم والسيطرة عليه، ووهب البشرية حياة جديدة. سيطر الانسان على البترول في مراحله البدائية للأستعمال وعندما تطورت صناعة البترول وفتحت له الاسواق العالمية أصبح الأنسان أسيراً في إحتياجاته ومتطلباته خاضعاً للبترول، إضافة الى المضاعفات التي نجمت من التدخل المفرط للبشرية في الطبيعة من

استغلال الموارد الطبيعية ومنها البترول الذي أدى الى اختلال نظام التوازن البيئي لكوكب الارض. يشير العلماء بان (النظام الايكولوجي للأرض كان في توازن منذ خلقها الخالق لصالح الانسان وكانت الارض في تناسق ودقة محكمة تتناسب وحياة الانسان والحيوان والنبات على سطح الارض رغم الاعاصير والبراكين والزلازل وما طرأ على الارض خلال تاريخ تطورها ، كله بأمر من الخلاق العليم جل جلاله القائل في كتابه عز وجل (إنا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ) سورة القمر: الآية ٤٩.

لقد تغيّر نمط الحياة على الارض واصبحت البشرية تعتمد على البترول ومشتقاته في سبيل الحياة حتى في توفير الغذاء مما جلب مع هذا التغيّر مخاطر كثيرة تهدد صحة الانسان والبيئة ومصادرالحياه(الماء، الهواء والتربة) بفعل تعمق مخاطر تلوث البيئة نتيجة الاستخدام المفرط لمصادر الطاقة ومنها البترول، وفي نفس الوقت توجد تحديات خطيرة قد تؤدي الى تراجع الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع مسيرة تطور الحياة البشرية.

كلّ ما ذكرناه يدعونا جميعا وخاصة المهتمين بمخاطر وتحديات البترول للوقوف عليه بجدية من أجل استغلال البترول بشكل يؤمن ضمان تطور التنمية المستديمة وهذا هو الذي دفعني لإعداد هذا الكتاب ليتسلح شعبنا بهذا العلم الذي يرشدنا إلى كيفية استثمار مواردنا الطبيعية ومنها البترول والتعامل معه في ظلّ المتغيّرات العالمية، إضافة الى تنوير الطريق لنا من إتخاذ الاجراءات الفعالة في تسخير البترول لخدمة شعبنا ولرفاهيته ولتلافي مخاطر وتحديات البترول.

الدكتور بيوارخسي – هولندا ٢٥ مايس ٢٠٠٥.

الباب الأول

خام البترول

البترول

البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والاوكسجين والنتروجين، يتكون ويتجمع في باطن الارض ويظل في مكانه الى ان يخرج الى سطح الارض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق- الفوالق أوالكسورالارضية أو يستخرجه الانسان بواسطة حفر الآبار. يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الاسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية، الغازات الطبيعية. يتنوع إنتاج حقول البترول، منها ما ينتج خام البترول مختلطاً بقليل من الغازات الطبيعية، ومنها ما ينتج الغازات الطبيعية مع قليل من خام البترول أو بدونه كحقول الغازات الطبيعية.

تختلف درجة غليان المنتجات البترولية عن بعضها البعض، لكل هيدروكربون له درجة غليان خاصة، ترتفع كلما زاد عدد ذرات الكربون في المركب، وهذا هو أساس عملية تكرير البترول لفصل مركباته عن طريق التسخين والتقطيرعلى هيئة قطفات للمركبات الغازية ثم السائلة ثم الصلبة، حيث يتبخر كل مركب بترولي عند مستوى معين من درجات الحرارة المئوية، وكالآتي:

يتبخر البنزين في حدود ٥٠- ٢٠٠، يتبخر الكيروسين ما بين ١٥٠- ٣١٥، يتبخر وقود الديزل عند ١٨٠ الى ٣٥٠، تتبخرالزيوت الخفيفة عند ٣٥٠- ٤٢٠، تتبخرالزيوت الثقيلة عند ٤٢٠-٤٩٠، أما الزيوت المتبقية في تبخر عند درجات حرارة أعلى من ٥٠٠ درجة مئوية.

يمثل مقياس معهد البترول الامريكي(Api)[1] هو المعيار المعتمد في قياس كثافة النفوط(النفط)على اساس الوزن النوعي للنفط الخام ودرجة الكثافة ذات علاقة عكسية مع الوزن النوعي. اذ ان النفوط ذات الوزن النوعي الأكبرتكون كثافتها على مقياس معهد البترول الامريكي منخفض والعكس صحيح. تصنف النفط الخام بموجب درجات الكثافة الى النفط الخفيف الذي يتروواح قيمة (Api) ما بين ١٠- ٢٤. والنفط المتوسط يحتوي على (آي بي ئي) مابين ٢٤- ٣٤، تفوق درجة (ئاي بي ئي) في النفط الثقيل الى ٣٤ واكثر من ذلك.هناك ما يسمى بالنفوط الحلوة هي نفوط ذات محتوى كبريتي يصل الى ١,٠٪، وعندما يحتوي النفوط على أكثر من ١٪ من الكبريت يسمى بالنفوط الحامضية.

تعتبر كثافة النفط والمحتوى الكبريتي الموجود في خام النفط مهمة جدا لأن القيمة الاقتصادية للنفط تحدد على اساس درجة الكثافة والمحتوى الكبريتي للنفط الخام والعوامل التي قد تنعكس على التركيب الكمي والنوعي للمنتوجات النفطية، ولهذا السبب يزيد سعر برميل النفط الخفيف عن النفط الثقيل، وقد يصل الاختلاف أحيانا في الاسعار بين النفط الخفيف والثقيل الى اكثرمن ١٠ دولار كما كان ذلك خلال الفترة مابين ١٩٧٠-١٩٨٠، حيث كان سعر البرميل للنفط الخفيف (٤١$)مقابل(٢٧$)للنفط الثقيل.

---

(1) Amercan petroleum institute

يقاس خام البترول عادة بالبرميل الامريكي وهو يساوي حوالي (٤٢ كالونا) امريكيا أو حوالي (١٥٨.٩٨٤ لتر)، ويقاس خام البترول أيضاً بالمتر المكعب وهو يوازي(٦.٢٨٩٨ من البرميل) وهو الاسلوب المتبع في فرنسا وألمانيا. كذلك يوزن البترول الخام بالطن، وهناك ثلاثة أنواع:الطن القصير يساوي ٢٠٠٠ رطل أنكليزي، الطن الطويل يساوي ١.١٢ من الطن القصير، الطن المتري يساوي ١.١٠٢٣ من الطن القصير او ٩٨٤٢ طناً طويلاً، يتبع الوزن دائما في عمليات التكرير والنقل.

تقاس الغازات الطبيعية بالقدم المكعب ويتم القياس عند درجة حرارة ٦٠ درجة فهرنايت وضغط ١٤.٧٣ من الرطل على البوصة. المتر المكعب من الغازات الطبيعية يساوي(٣٥.٣١٥ من القدم المكعب).

ينقسم مستخرجات البترول الى ثلاثة مجاميع. هيدروكربونات غازية، مثل الميثان والبيوتان. هيدركربونات سائلة، مثل جزيئات الكازولين، البنزين والكيروسين. هيدركربونات صلبة مثل شمع البارافين والاسفلت. يتم فصل المكونات الثلاثة عن بعضها البعض خلال عملية تكرير البترول على هيئة قطفات تنفصل كل منها عند درجات حرارة معينة وبالإستعانة ببعض المواد الكيمياوية كعوامل مساعدة لهذا الانفصال بواسطة التقطير.

خامات البترول:

يتكون خام البترول من خليط من المشتقات البترولية(الاسفلت، زيت الوقود، الكيروسين والبنزين) التي تختلف نسبها إختلافاً بيّناً من خام الى آخر، بأختلاف هذه النسب تتواجد الانواع المختلفة من خام البترول في العالم التي يمكن تميزها عن بعضها بسهولة(باللون او الكثافة النوعية). يختلف خام البترول من حيث اللون من الاسود الى البني والى الاخضر

والى الكهرماني. اما من حيث الكثافة يختلف خام البترول منها ما يقرب من كثافة المياه، كلما قلت درجة كثافة خام البترول كان ذلك دليلاً على ارتفاع نسبة المشتقات الخفيفة كالبنزين، مما يرفع من ثمن خام البترول وبالعكس.

إضافة كثافة البترول هناك اعتبارات اخرى تتحكم في سعر خام البترول، مثل(ارتفاع نسبة الكبريت، الشوائب الاخرى) في تحديد قيمة خام البترول. تنخفض قيمة خام البترول اذا كان يحتوي على نسبة عالية من الكبريت لأن تكرير الخام يحتاج عندئذ الى إنشاء وحدات خاصة لفصل الكبريت عن البترول وعن مشتقاته، واذا تم احتراق البنزين الذي يحتوي على الكبريت سوف يؤدي الى تلوث الجو بغازات الكبريت الخانقة. كما ان وجود المواد الشمعية في خام البترول تجعل الخام يتجمد بسرعة في درجات الحرارة المنخفضة وعندئذ يتعذر نقله بالأنابيب لأنه يتحول الى كتلة صلبة من الشمع.

مكونات خام البترول:

تتواجد مكونات خام البترول بالحالة السائلة (مشتقات البترول، الحالة الغازية(الغازات) المعادن الثقيلة والمواد الاخرى.

هناك عدة انواع من مشتقات البترول السائلة واغلبها خطرة على الصحة اذا ازدادت عن تركيز الحد المسموح.

مشتقات البترول

نافتا البترول: سائل شفاف له رائحة تشبه رائحة الكازولين، وتركيزالحد المسموح به للتعرض هو ٥٠٠ جزء في المليون، والحد الخطر على الصحة

هو ١٠ آلاف جزء من المليون. يدخل نافتا البترول الى الجسم عن طريق الرئتين أو اللمس. يسبب الدوخة والصداع والغثيان وتهيج اغشية العيون مع جفاف وتشقق الجلد.

كيومين: سائل شفاف ذو رائحة عطرية الحد المسموح به للتركيز في الجو ٥٠ جزء من المليون، والحد الخطر هو ٨ آلآف جزء من المليون، يسبب الاغماء وتهيج أغشية العيون والتهاب الجلد.

سيكوهكسان: سائل شفاف له رائحة حلوة، تركيزه المسموح هو ٣٠٠ جزء من المليون ويكون خطرا اذا وصل التركيز الى ١٠آلآف جزء من المليون، يسبب تهيج الجهاز التنفسي والعصبي والتهاب الجلد.

سيكوهيكسين: سائل شفاف ذو رائحة عطرية، شديد الذوبان في الماء، التركيز المسموح به هو ٣٠٠ جزء من المليون، والحد الخطر هو١٠آلآف جزء من المليون، يسبب تهيج العيون والجلد والدوخة.

دايكلوروبنزين: سائل شفاف أو أصفر شاحب له رائحة عطرية، تركيز الحد المسموح به هو ٥٠ جزء من المليون ويصبح خطرا اذا وصل تركيزه الى ١٧٠٠جزء من المليون، يتسبب في تدمير انسجة الكبد والكلى والجلد والعيون.

زايلين: سائل شفاف له رائحة عطرية، تركيز الحد المسموح به هو ١٠٠ جزء من المليون ويصبح خطرا اذا وصل تركيزه الى ١٠ آلآف جزء من المليون، يُسبب الدوخة، التهيج العصبي، فقدان الشهية، الغثيان، القيء، ألم البطن والتهابات جلدية.

تولوين: سائل شفاف له رائحة عطرية، الحد المسموح به هو٢٠٠جزء من المليون والخطر هو ٢٠٠٠ جزء من المليون، يسبب امراض الكبد والكلى والجلد والجهاز العصبي.

نيتروبنزين: سائل زيتي يتراوح لونه بين الاصفرالفاتح والبني الغامق، له رائحة تشبه رائحة لمع الاحذية. الحد المسموح به هو ١ جزء من المليون ويصبح خطرا اذا وصل تركيزه الى ٢٠٠جزء من المليون، يسبب فقدان الشهية، تهيج الأعين، التهاب الجلد، الانيميا ، الغثيان وعسر الهضم.

هيكسان: سائل شفاف له رائحة تشبة رائحة الكازولين، الحد المسموح به هو ٥٠٠ جزء من المليون ويصبح خطرا اذا وصل تركيزه الى ٥ آلآف جزء من المليون، يسبب الصداع والغثيان، ضعف العضلات، التهاب الجلد والالتهاب الرئوي وتهيج العيون.

الغازات الطبيعية: هناك تقريبا ثلاثة أنواع من الغازات، الغازات الخانقة والغازات الملهبة والغازات السامة.الغازات الخانقة هي متعددة مثل غاز(الهيدروجين، الميثان، ثاني أوكسيد الكربون) وهي جميعها تحل محل قدر من الهواء في جو العمل مما يقلل نسبة غاز الاوكسجين.

الغازات الملهبة مثل(الكلور، الفلور) تسبب تهيجا والتهابا بأنسجة الجلد والمسالك التنفسية وتآكل الانسجة مما يؤدي الى موت الخلايا. يتعرض العاملون لغاز الكلور في الصناعات البتروكيميائية، مثل صناعة البلاستيك وكذلك غاز الفلور يتعرض له العاملون في البترول والبلاستيك. اما الغازات السامة فمن أمثلتها(غاز أول أوكسيد الكربون، وغاز كبريتيد الهيدروجين)، أعراض تسمم غاز اول اوكسيد الكاربون تظهرعلى صورة اجهاد مع الارتباك الذهني وفقدان القدرة على التركيز وفقدان الوعي. اما غاز كبريتيد الهيدروجين فانه يؤثرعلى المركز التنفسي بالمخ.

المعادن الثقيلة والمواد الاخرى في البترول.

يصاب العمال في صناعات البترول بالتسمم المزمن ببعض المعادن الثقيلة والمواد الصناعية الاخرى نتيجة التعرض لها على صورة أتربة أو أدخنة أو أبخرة تتطاير في جو العمل وتنتج الاصابة عن طريق التنفس أوبترسبها على الجلد، ومن ابرز تلك المعادن الثقيلة:

الرصاص: يؤدي التسمم بالرصاص فقرالدم والامساك، شلل الاعصاب الطرفية، الصداع، الرعشة والتهاب الكليتين.

الزئبق: تسبب التهاب الفم واللثة مع ظهور خط رمادي ازرق على اللثة وزيادة إفراز اللعاب، الغثيان، رعشة وحركات غير إرادية في الرأس واللسان والشفتين واليدين والساقين مع صداع وتغيرات في الشخصية، فقر الدم، سرطان الجلد، تضخم الكبد والتهاب الكلى.

النيكل: يسبب التهابات وقروح وتقشر الجلد مع فقدان النشاط البدني والعقلي، التهابات رئوية، بل أحياناً يؤدي الى سرطان الرئة.

الكبريت: يصيب العامل بقصر التنفس والتهاب أغشية المسالك التنفسية، فقدان حاسة الشم وسرعة التعب.

الفسفور: اعراض التسمم به هي ضيق الصدر والصداع، آلآم الاسنان وخلخلتها وسقوطها، التهاب وتأكل عضمة الفك، الضعف العام، فقدان التوازن والرعشة.

رابع كلوريد الكربون: يسبب التهابات في الاغشية المخاطية بالأنف والعين، الغثيان والأسهال وفقدان الشهية، الصداع واضطراب الرؤية وفقدان التوازن والارتباك، التهابات في الكلية والصفراء والكبد والجلد.

العمليات الاساسية لصناعة البترول:

تبدأ العمليات الاساسية للبترول بأستخراج البترول من الابار ثم نقله خلال أنابيب الى موانيء لتصديره عبر ناقلات البترول في البحرأو نقله بالمركبات في البر(موقع الحقل)، ثم تكرير البترول وتوزيعه أو تخزينه أو استخدامه كمادة أولية في الصناعات البتروكيميائية:

الصناعات البتروكيميائية. هي الصناعات التي تنتج مواد كيمياوية من مصادر النفط أو الغاز الطبيعي، وبناء على هذ ا التعريف، تتكون المواد البتروكيمياوية (من الكربون والهيدروجين والكبريت) المشتقة من هذين المصدرين، و بأضافة عناصر اخرى الى هذه العناصر، كالأوكسجين والنتروجين والكلور. من اهم المواد البتروكيميائية الأساسية هوالأثيلين والبروبلين والبيوتلين، وعن طريق تصنيع هذه المنتجات يمكن الحصول على عديد من المنتجات الصناعية الاخرى كالمواد البلاستيكية والالياف التركيبية والمطاط الصناعي والمنظفات والأصباغ والعطريات وغيرها من المنتجات الكيمياوية الاخرى.

بدأت صناعة البتروكيماويات في العشرينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية وذلك باستخدام البروبيلين الناتج من عمليات التكسر (للنافتا) لأنتاج بنزين السيارات، وبعدها تم الحصول على الاسيتون. اعتمد بعض الدول على الفحم ومشتقاته لأنتاج المواد الكيمياوية.

لقد حدث تطور هائل في فهم كيمياء البترول مع تقدم البحوث والطرق التكنولوجية وادت النتائج المذهلة في إستخدام العوامل المساعدة ومعرفة ظروف العمليات الصناعية الى التوصل لمعرفة المزيد عن الكنوز التي يحتويها البترول ومشتقاته مما ادى الى إنتاج المنتجات الجديدة التي لها

خواص تشابه مع الخواص الطبيعية، واصبح بديلاً (للحديد والخشب والزجاج والقطن، والحرير والصوف والورق والمعادن)، واحياناً تتفوق عليها في الاستخدامات والعديد من التطبيقات، بحيث صارت صناعة البتروكيمياويات مقياساً ومؤشراً لحضارة المجتمعات وتقدمها.

مخاطر صناعة البترول:

كانت صناعة البترول في جميع مراحلها صناعة خطرة، ومن هنا كان من المفروض ان تكون لها منذ البداية قواعدها واجراءاتها الصارمة في مجال حماية البيئة من التلوث أوالتسرب وتنفيذ إجراءات السلامة في التشغيل لحماية العاملين ووسائل الانتاج والحفاظ على البيئة المحيطة. تعمقت مخاطرصناعة البترول في ظل عمليات التنمية والطلب المتزايد على استخدام البترول لتوفير احتياجات الطاقة الاولية كمنتجات بترولية وغاز طبيعي بحيث وصل الامر الى ان البترول كان يوفراكثر من ٩٠٪ من أحتياجات بعض الدول، ولاسيما في الدول المكتظة بالسكان، كما هو الحال في مصر، بالأضافة الى اهمية ودور البترول كمصدر ودعامة أساسية للدخل القومي في الكثير من البلدان المنتجة له، مما ازداد الوعي العام على ضرورة حماية البيئة والانسان وخاصة العاملين من مخاطرصناعة البترول.

يتعرض العاملون في النفط لأربعة انواع من المخاطر، (المخاطر الطبيعية، المخاطر الكيميائية، المخاطر الآلية والمخاطر السيكولوجية/النفسية).

تكمن المخاطر الطبيعية بتعرض العاملين في مجال النفط الى أشعة الشمس الشمس، اي للحرارة أثناء عمليات الحفر في العراء سواء في

الصحراء او في البحار. التعرض للضوضاء، الاهتزازات الناجمة من الحفر، التعرض للأشعاع الى جانب التعرض الى الضوء المبهر وللكهرباء في عمليات اللحام مسببة امراض عديدة مثل (ضربة الشمس، الانيميا، سرطان الدم، سرطان الجلد، عتامة عدسة العين).

اما المخاطر الكيميائية فتنتج عن طريق الغازات والادخنة والابخرة والاتربة التي تتصاعد في جو العمل. تسبب الغازات اضرارا بالغة تصل الى حد الاختناق والالتهابات، قد تتسبب في حرائق أوانفجارات لأن مستخرجات البترول مواد ملتهبة ومتفجرة.

المخاطرالآلية تتعلق بالعمليات المتممة في الورش الملحقة بالمنشآت البترولية بهدف صيانة آلاتها.

وأخيراً المخاطرالنفسية تكمن في عدم تكيف العامل مع جو العمل المعزول عن الاهل والاصدقاء في اماكن نائية بالصحراء اوالبحار مما يسبب للعامل الشعور بالغربة والوحدة والضياع.

الوقاية من مخاطر صناعة البترول:

من اجل تقليل مخاطر صناعة البترول على العاملين في المشاريع النفطية، من الضروري مراعاة ما يلي:

١- توفير اماكن السكن الصحي للعمال إضافة الى المرافق التي تجعل الحياة مقبولة في الصحاري أو عند البحار والمناطق المهجورة.

٢- توفير وسائل الترفيه والطعام الصحي ومياه الشرب النظيفة والملابس الواقية للعمال.

٣- توفير وسائل نقل جيدة لنقل العمال الى حقول البترول ومنشآت النفط.

٤- تنظيم فترات العمل والراحة والاجازات الاسبوعية والسنوية لتغطية الشعور بالغربة والحرمان الذين يعانون منه.

٥- العناية بتنظيم وصيانة مصافي النفط لمنع تسرب الابخرة والغازات الى جانب إبعاد المصافي عن المدن والاماكن الزراعية حماية للبيئة المجاورة لمصافي البترول.

٦- توفير كل وسائل الوقاية من الحريق والتجهيزات اللازمة لحماية العمال وخزانات تجميع البترول التي قد تتعرض للحرائق، ويجب ان تكون هناك مسافات مناسبة بين الخزان والآخر لتأمين وسائل الوقاية، هذا ما يجب عمله أيضا بالنسبة لمستودعات الغاز التي يجب ان تجهز بوسائل الأطفاء الآلي وان تكون بعيدة عن اماكن السكن والمدن.

٧- تجهيز ناقلات البترول بكل وسائل الوقاية من الحرائق والانفجارات مع ملاحظة غسل الناقلات من الزيوت بسبب تلوث مياه البحر بالنفط.

٨- يجب تصميم منافذ نجاة وانقاذ داخل الناقلات وتزويد العاملين بأدوات الوقاية من الضجيج ومن غازات البترول وأبخرته.

٩- منع التدخين اثناء تفريغ الناقلات والحذر من غاز كبريتيد الهيدروجين السام وكذلك الحذر من انابيب نقل البترول والغاز من الآبارالى موانيء التصدير سواء أكانت تحت الارض أو فوقها.

١٠- يجب توفير وسائل التهوية في معامل تكرير البترول لكي لا يتعرض العمال للتسمم بمركبات الكبريت والفاناديوم والزرنيخ وغاز اول اوكسيد الكاربون وكبريتيد الهيدروجين.

١١- يجب عدم استعمال طرق الكنس الجاف لمنع انتشارغبار مادة الاسبستوس التي تستعمل في اعمال العزل الحراري وفي بعض

الاعمال الصناعية الاخرى. كما من الضروري حفظ مادة الاسبستوس في بالات مبطنة بالبلاستيك وان تحفظ في اوعية محكمة الاغلاق وتبديل ثياب العمل قبل مغادرة مكان العمل.

١٢- يستلزم ارتداء ملابس الوقاية مثل اغطية الرأس والقفازات ونظارات اللحام وسدادات الاذن للوقاية من الضوضاء والكمامات والاقنعة المضادة للأبخرة والغازات السامة وكذلك الاحذية الخاصة.

١٣- الأهتمام بتوعية العمال بالندوات والملصقات لتعريفهم بمخاطرعملهم وطرق الوقاية الشخصية منها. اضافة الى توفير وسائل الاسعاف بالمنشآت البترولية وتوفيرالرعاية الصحية المهنية والعامة بها عن طريق جهود مشرفي الامن الصناعي واطباء السلامة المهنية واجراء الكشف الطبي الابتدائي والدوري والتفتيش عن اماكن العمل وقياس نسب الغازات والابخرة والاتربة فيها كي تبقى في الحدود الآمنة الى جانب العناية بالسجلات الطبية والتقارير والاحصائيات للأمراض العادية المهنية حتى تسهل متابعة الاحوال الصحية للعمال ومواجهة اي مخاطر مهنية.

الباب الثاني

مكانة البترول في العالم

أهمية البترول:

تكمن أهمية البترول في عدة نواحي، أبرزها أولاً النواحي (الاقتصادية، السياسية والحربية) مما يجعل هذا المورد يرسم الى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية وسيزداد أهميته سنة بعد سنة. ثانيا تظهر اهمية البترول من خاصية الاحتكار الانتاجي واحتلال مناطق محدودة للجزء الاكبر من التكوينات وتحكم عدد محدد من الشركات في الجزء الاكبر من الانتاج وفي النقل والتكرير وفي خريطة تجارة البترول، واخيرا تخضع دراسة البترول في تحديد مناطق الانتاج، ثم تنقل الدراسة الى اهمية المورد البترولي وطريقة استغلاله ومراحل الصناعات النفطية المختلفة التي تمر بها عملية الانتاج أبتداءآ منالاستكشاف حتى تصل الى يد المستهلك الاخير في صورة المشتقات والصناعات البتروكيميائية المختلفة.حيث تم إنتاج أكثر من ٤٥٠ مادة كيميائية مستخلصة أو مشتقة من البترول، وتستعمل اليوم في تحضير منتوجات عديدة ومختلفة تقدر بما يزيد عن ١٥٠٠ صنف، لذا يمكن القول، بأن منتوجات البترول ذات ضرورة قصوى في متابعة الأعمال السلمية لرفاهية البشر.

تبدأ البحث عن البترول بعمليات الاستكشاف والتنقيب، ثم تنقل الى عدد من المراحل. مرحلة تقديرالمخزون البترولي وتحديد خصائصه، ثانياً،

مرحلة عملية الانتاج الفعلي، وثالثاً، النقل والتكرير والتوزيع.

الانتاج البترولي في الدول النفطية في العالم، منها الدول النفطية في منطقة الخليج ومنها العراق كان بدائياً الخبرة او رأس المال أو أسطول النقل او معامل التكرير، مما أظطرت (الدول النفطية) من جعل الانتاج بيد شركة اوعدّة شركات يساهم فيها اكثر من مالك(الدولة).

فتحت امريكا آبار بترولها لتمويل معاركها ومعارك حلفائها في الحرب العالمية الثانية، إعتمدت قوى الحلفاء على بترول امريكا، خطط امريكا مقابل ذلك برنامجاً سرياً يركز على تكثيف عملية المرور الى بترول الشرق الاوسط والى أرث أمبراطورية الدول الاوروبية الغربية كله في مختلف انحاء العالم، مثل(فرنسا)، وكذلك أرث الدول التي تأثرت ودمرت مدنها واقتصادها وقوتها العسكرية.

أحدثت الحرب العالمية الثانية هزة عنيفة في العالم كله وحدثت تغيرات جذرية شملت كل انحاء العالم، مما احدثت هزة عنيفة بدوره في فكر العالم وكيانه وتركيباته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. برزت قوتان رئيسيتان في العالم، هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق. ظهرت في الافق الشواهد التي تؤكد على ان تلك القوتين سوف تبدائان بأخذ مواقع جديدة في العالم بفعل هذا التغير الجذري في موازين القوى، الذي يتطلب بدوره ضرورة تغيير ميزان توزيع الموارد الطبيعية في العالم(منابع البترول في المرتبة الاولى).كان توزيع الموارد الطبيعية بينهما غير متوازية مما حدث تنافساً وصراعاً حادا بينهما. برزت ملاحم هذه التغير بعد الحرب مباشرة، حاولت كل من تلك القوتين من ان تسيطر على منابع الموارد الطبيعية ومنها البترول، وكان لكل منهما مشروع خريطة لخطوطه وحدوده.

أتفق القطبان في مؤتمر (يالطا)أن تكون اوربا الشرقية في دائرة نفوذ الاتحاد السوفيتي بنسبة ١٠٠٪، واوربا الغربية في دائرة نفوذ الولايات المتحدة بنسبة ١٠٠٪، كما اتفقا على ان يكون النفوذ في البلقان بنسبة ٥٠٪لكل من الطرفين، أما بالنسبة للشرق الاوسط(منابع البترول) أعترف كل طرف بمصالح مشروعه للطرف الاخر في هذه المنطقة الغنية بالبترول.كانت امريكا ترى في مخططها ان منابع البترول في منطقة الشرق الاوسط هي من نصيبها بأعتبارها وريثة اوربا الغربية.

طلب روزفلت إعادة تقسيم بترول الشرق الاوسط الذي كانت بريطانيا تسيطر على معظمه، وقد كتب روزفلت خطابا الى تشرشل يقول له فيه(انني لا انظر بعين الحسد الى امتيازات النفط البريطانية في الشرق الاوسط، ولكني لا أخفي عليك ان الظروف المتغيرة في العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزاناً جديدا - للعدل في توزيع الموارد الطبيعيية).

سارع روزفلت في عام ١٩٤٥ الى اللقاء بقادة الدول الغنية بالنفط في منطقة الشرق الاوسط تمهيدا لأعلان قرار امريكا السياسي حول منطقة الشرق الاوسط، وجهت بعدها وزارة الخارجية الامريكية مذكرة رسمية الى الخارجية البريطانية يتلخص مضمونها في رغبة (توقف التدخل السياسي البريطاني الذي يعرقل امريكا عن امتيازات البترول في المناطق التابعة للسيادة البريطانية، تدعوا الى زيادة معدل استغلال البترول في الشرق الاوسط حتى تتمكن امريكا من خفض نسبة الاستغلال لبترولها لكي يظل هذا البترول المختزن إحتياطاً موفراً للمستقبل، يتم ذلك من خلال توصيل منابع البترول وبخاصة السعودية والعراق الى مياه الخليج اوالى البحر الابيض المتوسط بواسطة خطوط أنابيب نقل البترول)، كما سارعت امريكا في السيطرة على طرق المواصلات من خلال الحصول على حقوق

مرور في دول (الدول المنتجة للبترول ومنها العراق) التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني.

سعت وتسعى الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على اركان الاقتصاد العالمي لأهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية، وفي مقدمة هذه الاركان هي الطاقة ومصادرها (النفط)، وذلك من خلال ايجاد حلفاء لها تؤمن من خلالها السيطرة على منابع النفط وطرق امداده ووصوله الى الاسواق العالمية بأسعارمناسبة، لاسيما بعد احداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ وفي الوقت الذي يتوجه العالم نحو النظام العالمي الجديد الذي بحاجة الى ديمومة التطور الاقتصادي في العالم والذي لا يمكن تحقيقه إلاّ بتأمين مصادرتمويله (مصادر الطاقة) ومنها النفط بالدرجة الاولى الذي يتواجد أغلب منابعه في الدول النامية/العالم الثالث، يتواجد النفط في دول منظمة اوبك بحوالي ٧. ٨٧ ٪ من نفط العالم.)، في (حوض بحر قزوين، روسيا الاتحادية، كندا، المكسيك، الولايات المتحدة وغيرها من الدول) التي لاتزيد احتياطها الكلي عن ٢٣٪ من الاحتياط العالمي للنفط.

يقدر الإحتياط النفطي للولايات المتحدة بحوالي(٢٢مليار برميل), اي حوالي ٢٪من الاحتياط العالمي للنفط ويتراوح مخزونها الاحتياطي مابين (٧٠٠-٦٠٠ مليون برميل)التي تستعمل في الازمات النفطية حيث يمكن ان تسد الفراغ اذا لم تستمر الازمة اكثر من شهر.

القيادة الامريكية الحالية قادمة من الاوساط النفطية وتعرف اهمية النفط الاستراتيجية جيدا وتحيط بعلاقات متطورة مع اوساط الصناعات النفطية العالمية، بالرغم من ان لواشنطن تاريخ متوتر مع اوبك إلاّ انها تمكنت خلال العشرين سنة الاخيرة من انشاء علاقات وطيدة مع ابرز

الدول ذات الاحتياط النفطي الهائل، ومع اهم دول اعضاء منظمة اوبك، مثل (المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت)وحان الوقت مع العراق الجديد، وذلك من خلال تبني انشاء نظام ديمقراطي حليف لها، تنطلق مواقفهما من المصالح المشتركة بينهما، ومن ابرزها ايجاد الفرص الجيدة للشركات النفطية الامريكية من السوق النفطية العراقية التي كانت تحت سيطرة روسيا الاتحادية وفرنسا قبل سقوط النظام البائد.

طبيعة الاتفاقيات البترولية:

كانت طبيعة الاتفاقيات البترولية التي تمت خلال الحربين العالميتين بين الشركات الإحتكارية البترولية والدول صاحبة الثروة البترولية ومنها العراق، هي في الحقيقة (اتفاقيات من جانب واحد، لأن دول المنطقة كانت واقعة تحت نفوذ دول تمتلك شركات البترول، لذا قامت شركات البترول من جانبها بصياغة هذه الاتفاقيات التي ألزمت حكام المنطقة ومنها حكام العراق على توقيع الاتفاقيات النفطية الطويلة الأمد تحت ضغط البوارج الحربية البريطانية، وقعت الحكومة العراقية ثلاثة اتفاقيات طويلة الامد(لمدة ٧٥ سنة)، الاولى مع شركة نفط العراق البريطانية المحدودة، مدة إمتيازها ٧٥ سنة إعتباراً من ١٤ آذار ١٩٢٥ وتنتهى في سنة ٢٠٠٠، والثانية مع شركة نفط الموصل البريطانية المحدودة، مدة أمتيازها ٧٥ سنة أعتباراً من ٢٥ مايس ١٩٣٢ وتنتهي سنة ٢٠٠٧، والثالثة مع شركة نفط البصرة البريطانية المحدودة، مدة أمتيازها٧٥ سنة أعتباراً من ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ وتنتهي في سنة ٢٠١٣، أضافة الى حصول شركة نفط العراق البريطانية عام ١٩٣١ على امتياز في أنشاء

خط أنابيب نفط العراق الى الموانيء البحرية.الاغرب من ذلك، اتصفت هذه الاتفاقيات بصفة الشمول التي كانت تغطي جميع حدود القطر من برية وبحرية ولم يبق بذلك أي مجال لدخول شركات اخرى الى القطر نفسه، كما لم تعطِ هذه الاتفاقيات اولوية للمواطنين للعمل في الشركة وذلك حتى تظل البلاد معتمدة على الخبرة الاجنبية وعلى الأيدي العاملة المستوردة والتي كانت في الغالب اجنبية، كما لم تولي هذه الشركات أي إهتمام بإقامة صناعة البترول في البلدان المنتجة للبترول).

لجأ اغلب الدول المنتجة للنفط (بسبب ضعف القدرات الادارية في الاجهزة الحكومية والقطاع الخاص) الى التعاقد مع الشركات الاجنية لتنفيذ وتشغيل وصيانة وادارة المشروعات النفطية مما ساعد على ترسيخ التبعية واضعفت بدورها فرص نمو قدرات الادارة المحلية للمشاريع ومهدت الطريق الى تعميق مصالح الشركات النفطية الاجنبية على المدى الطويل مما استطاعت الى ذلك سبيلاً يلتقي مصالحهم مع مصالح بعض القيادات البيروقراطية وغير البيروقراطية من المنتفعين والانتهازيين. تمكنت الشركات النفطية من خلالها من ان تمارس اقصى قدر ممكن من الحرية في اتخاذ القرارات وفي اتباع قواعد التوظيف والحوافز المناسبة وتطبيق ما تراه من اساليب ووسائل وانظمة ادارية مما سهل للشركات الاجنبية في الحصول على ارباح هائلة. لقد كان الجزأ الأكبر من العائدات النفطية يعود الى الدول الصناعية الكبرى في هيئة استثمارات وظل مردودها تحت سيطرة هذه الدول وتحت تأثيرالعوامل الاقتصادية والسياسية.

اخذت عمليات الاستكشاف البترولي تتزايد بعد الحرب العالمية الاولى وظهرت قبيل الحرب العالمية الثانية الاهمية الكبرى للمناطق النفطية

ودورها الاساسي في التجارة الدولية وفي الصناعات النفطية المتنوعة وفي السياسة الدولية واثرها في ميزان القوى وخطره في ترجيح كفة على اخرى، مما ادى الى تحرك الدول الكبرى نحو الدول النفطية ومنها العراق، وادى ذلك الى بروز تيار التحرر في المنطقة، لذا شهدت العديد من الانتفاضات والثورات في (العراق، مصر، السعودية) ضد الاحتلال.

كانت سياسة الشركات النفطية قاسية جدا الى درجة لم تتمكن دولة واحدة من معارضة الاسلوب التي تتبعه شركات البترول في التحكم بالانتاج وفي الاسعار وفي البيع وغيرها من الامور المتعلقة بالبترول، وأدى تطوير الصناعات البتروكيميائية الى تبني الشركات النفطية إنشاء وتوسيع وتطوير الصناعات البتروكيميائية في العراق مستقبلا، وخاصة الشركات المهتمة بالصناعات البتروكيمائية التي تقدر ارباح شركاتها عشرات الاضعاف من أرباح شركات النفط العاملة في مجال البحث والتنقيب والاستخراج، وهذا ما تدفع الشركات النفطية العملاقة التي تمتلك ثروات هائلة جدا لأيجاد مواقع قدم لهم في العراق وذلك من خلال دعم سياسة الدول الصناعية، ومن ابرزها امريكا وبريطانيا، وحتى في المشاركة معهم في تهيئة الضمانات القانونية والدستورية في العراق. إن أبرز الشركات التي تحاول ان تحصل على امتيازات أستثمار النفط في العراق هي شركة(اكسون موبيل، رويال داتش شيل، بي بي اوموكو اركو، توتال فينا، شيفرون تكساكو، أي.ان.أي) والتي تقدر رأسمال كل واحدة منها(٢٢٣/١٥١/٩٢/٥, ٦٩/٣٦/ ١٤ مليار دولار) على التوالي.

لذا يمكن القول بأن أهم أهداف الولايات المتحدة الامريكية النفطية في العراق تتمحور حول (ضمان تدفق النفط العراقي الى الولايات المتحدة من الخام لسنوات عديدة، ضمان حصة الاسد للشركات الامريكية في

قطاع النفط في العراق، المقدرة على استغلال الامكانيات النفطية المتاحة في العراق مما سيسهل السيطرة على أسعار النفط، واخيرا دعم نمو الاقتصاد الامريكي)من خلال تأمين دورها في عقود الاستغلال واعادة الاعمار وحتى في بناء النظام العراقي الجديد لكي يحتل العراق موقعا بارزا في قيادة ومسيرة المنطقة برمتها.

لم تاتِ دعم الشركات النفطية وخاصة الدعم المادي للحكومات والرؤساء الذين يضمنون مصالحهم النفطية في العراق، بل جر عبر صفقات، وللتأكيد على ذلك، منحت الشركات الامريكية ومنها النفطية (هاليبورتون، بكتل، انترناشيونال امريكان برودكتس، بيريني كورب.....وغيرها من الشركات الامريكية) عقودا لبناء العراق نظراً لمساهمتها بحوالي ١٥ مليون دولار في الحملات السياسية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، حيث حصلت شركة هاليبورتون على عقود قيمتها أكثر من ٢ مليار دولار وحصل شركة بكتل على عقود قيمتها اكثرمن مليار دولار.

الإطار القانوني والدولي لإستثمار الثروات الطبيعية:

صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات والتوصيات التي رسمت من خلالها الاطارالعام القانوني الذي يحقق للدول والشعوب من أستثمار الثروات الطبيعية.

القرار رقم ٥٢٣ الصادرعن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٢ ينص على مايلي(ان الدول النامية لها الحق في أن تحدد بحرية إستخدام مواردها الطبيعية، وأن استخدام هذه الموارد يجب أن يكون من أجل تحسين مركزها).

القرار رقم ٦٢٦ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ ينص على مايلي(حق الشعوب في إستخدام واستغلال مواردها وثرواتها الطبيعية هو حق مستمد من سيادتها ويطابق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة).

القرار رقم ١٣١٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشرة(بتكوين لجنة خاصة بالسيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية على إعتبار ان هذه السيادة هي إحدى المكونات الاساسية لحق تقرير المصير).

القرار رقم ١٥١٥ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة بتاريخ ١٥ديسمبر ١٩٦٢ ينص على مايلي (احترام الحق المطلق لكل دولة في التصرف في ثرواتها ومواردها وفقا لحقوق الدولة وواجباتها كما يقرره القانون الدولي).

القرار رقم ١٨٠٣ الصادرعن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ ينص على ان (تعتبر الجمعية العامة ان اهم اجراء يتخذ في هذا الخصوص(تقصد حق كل دولة ذات سيادة في التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية)، يجب ان يؤسس على الاعتراف بالحق الوطني لكل دولة في ان تتصرف بحرية في ثرواتها وفي مواردها الطبيعية طبقا لمصالحها الوطنية. كما أعلنت في نفس القرار ضمن أشياء أخرى ان:

١- حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب ان يمارس لصالح تنميتها الوطنية ورفاهية شعوب الدولة المعنيّة.

٢- الاستكشاف والتنمية والتصرف في هذه الموارد يجب ان يكون مطابقاً للقواعد والشروط التي تعبرها الشعوب وهي في حريتها لازمة أو

مرغوبا فيما يتعلق بالسماح بهذه الانشطة أو تقييدها أومنحها.

٣- الممارسة الحرة المفيدة لسيادة الدولة على مواردها الطبيعية يجب ان تزداد عن طريق الاحترام المتبادل بين الدول المؤسسة في السيادة بينها.

٤- الاعتداء على حقوق الدولة في السيادة على مواردها وثرواتها الطبيعية يتعارض مع روح مبادئ ميثاق الامم المتحدة، كما أنه يعوق نمو التعاون الدولي وحفظ السلام العالمي.

٥- الدول والمنظمات الدولية يجب ان تحترم بشدة وبأنصاف سيادة الشعوب على مواردها وثرواتها الطبيعية، وذلك طبقا لما جاء في الميثاق وللمبادئ الواردة في هذا القرار.

الباب الثالث

دور الجيولوجيا في إكتشاف وتطوير البترول:

علم الجيولوجيا هو العلم الذي يهتم بمعارف الارض مثل تاريخها ونشأتها وشكلها ومكوناتها والعوامل التي أثرت وتؤثرعليها وكذلك العمليات الجيولوجية التي تعمل داخلها وعلى سطحها وخاصة التي تسبب مخاطر للبيئة أو للأنسان.

أستطاع الباحثون في علم الجيولوجيا من خلال دراسات علمية دقيقة حول سطح الارض ان طبيعة الطبقات الارضية التي يخرج منها البترول يتعرفوا شيئاً فشيئاً على كيفية تكوين البترول في باطن الأرض، وعن الظروف التي تلائم تجمع البترول في الحقول(المكامن النفطية) تحت اليابسة وتحت قاع البحار.

حققت الدراسات الجيولوجية في مجال البحث والتنقيب وإستخراج مصادر الطاقة(النفط والغاز)تقدما بشكل أدهش المهتمين بهذا المجال. لقد تم مسح جيولوجي تغطي مساحات واسعة من القشرة الارضية في القارات وتحت البحار والمحيطات، وأُعِدَت خرائط دقيقة (ثلاثية الأبعاد) تعكس في مقاطعها تراكيب ومكونات الطبقات الصخرية للقشرة الارضية وما تحمله(تحتويه) من خامات المعادن ومنها (النفط والغازالطبيعي) في أعماق تزيد عن عشرات الكيلومترات، وهذه المعلومات لاتقدر بثمن، وتعتبر سرية للغاية، وعلى على ضوء تلك

المعلومات العلمية، تتعامل الدول الصناعية على المدى القريب والبعيد مع حكومات تلك الدول التي تتواجد فيها مصادر الطاقة وخامات المعادن الاخرى لاسيما المعادن الثمينة.

أحواض البترول في العالم:

تميزت الكرة الارضية منذ نشوئها قبل ما يقارب من٦ , ٧.٤ , ٤ مليارسنة بحركات تكتونية(الحركات الارضية) أدت الى نشوء القشرة الارضية التي تميزت منذ البداية بتضاريسها المتنوعة وتصاعدت المياه المتبخرة من انفجار البراكين وتجمعت بعد سقوطهاعلى شكل أمطار وثلوج في المنخفضات التي كانت موجودة على القشرة الارضية مؤدية الى تكوين الاحواض المائية البدائية، ومع مرور الزمن تغيّرت الظروف المناخية واكملت مكونات الغلاف الجوي وارتفعت حرارة الارض، مما ساعد على ظهورالحياة البدائية في الاحواض المائية، التي ترسبت فيها الصخور الرسوبية وطمرت معها بقايا المواد العضوية التي تشكل مصدرالمواد الهيدروكاربونية/النفط التي تواجد اقدم بقاياها في الصخورالتي ترسبت خلال حقبة البروتوزوي المتأخر واستمرت وازدادت كمياتها في المراحل اللاحقة من تاريخ تطور القشرة الارضية حتى العصرالرباعي.

لقد ادى انشطار الكتلة القارية الكبيرة والتي عرفت بـ(كتلة البانكي) الى كتلتين(كتلة أوروآسيا في الشمال وكتلة كوندفاند في الجنوب)، تفصل بينهما منخفض كبير وواسع تمتد من الشرق نحو الغرب والذي ادى الى نشوء محيط التيسيس (The Tythis Ocean) وتطورت خلال حقبة الميزوزوي (عمرها الجيولوجي مابين٢١٠ الى ٦٥مليون سنة) الى ان وصل عرضها الى مابين ٢٥٠٠-٤٠٠٠ كيلومتر، ومر محيط التيسيس خلال

تطوره الجيولوجي بمرحلتين رئيسيتين، مرحلة الجيوسينكلينال التي تميّزت بشكل عام بالاستقرار النسبي، ترسبت خلالها الطبقات الصخرية ذات الانواع المختلفة لاسيما الكاربونية بسبب تطور ظروف نمو وازدياد وتنوع الاحياء المائية الحيوانية والنباتية مما ادى مع مرور الزمن وفي ظل استمرار علميات الترسيب الى طمر ودفن بلايين الاطنان من بقايا المواد العضوية التي تحولت الى المواد الهيدروكاربونية في مواقعها الاصلية، عرفت تلك الانواع من الصخور بصخور المصدر (أو صخور الام)، التي نشأ فيها النفط, انتهت تلك المرحلة إنحسار البحر نتيجة تقارب الكتل المحيطة به عن بعضها البعض ورافقت ذلك نشاطات وانفجارات بركانية وارتفاع بعض اجزاء قاع المحيط الذي ادى الى تكوين جزر وسلاسل جبلية على امتداد محور المحيط مؤدية الى انفصالها الى احواض منفصلة او شبه منفصلة عن بعضها البعض، وتكونت خلال تلك الفترة المحيطات الحديثة مثل المحيط الاطلسي والهادي، وهي من اولى علامات بداية مرحلة جديدة، عرفت بمرحلة الاوروجيني(مرحلة بناء السلاسل الجبلية) التي امتلئت خلالها تلك الاحوض المائية المليئة بالاحياء بترسبات بحرية متنوعة طمرت ودفنت معها بلايين الاطنان من بقايا تلك المواد العضوية التى تحولت الى المواد الهيدروكاربونية ووصلت هذه المرحلة الى بداية مرحلتها النهائية التي ادت الى تراجع شديد وانقراض الاحواض المائية وبناء احزمة من السلاسل الجبلية على آثارها في آسيا واوربا وشمال افريقيا، واغلب السلاسل الجبلية من الهملايا مارا ب زاكروس، طوروس، الاطلسي والى سلاسل الالبي في أوربا التي تكونت على آثار بحر التيسيس ولا زالت بعض أجزاء من بقايا التيسيس باقية، مثل البحر الابيض المتوسط والذي سوف ينقرض ويموت بأنتهاء مرحلة

الاوروجيني.يعتقد العلماء بأنها تنتهي بعد حوالى ١٠ ملايين سنة وسوف يؤدي الى نشوء محيط جديد عل امتداد موقع البحر الاحمر والذي عرفه العلماء بالمحيط العربي الافريقي.

تتواجد المواد الهيدروكاربونية في الصخور الرسوبية التي ترسبت خلال نشوء وتطور وانقراض محيط التيسيس في الطبقات والتكاوين التي تكونت خلال حقبة الباليوزوي وازدادت كمياتها في ترسبات حقبة الميزوزي والسينوزوي، حيث تتواجد حوالي ٥٧ بالمائة من المواد الهيدروكاربونية في ترسبات حقبة الميزوزي وحوالي ٢٧ بالمائة من المواد الهيدروكاربونية في ترسبات حقبة الباليوزوي(عمرها الجيولوجي مابين ٢١٠ الى ٥٩٠ مليون سنة) والباقية ١٦ بالمائة في ترسبات حقبة السينوزوي (عمرها الجيولوجي مابين ٦٥ الى ٢١٠ مليون سنة)، بينما تتواجد حوالى ٢٧ بالمائة من المكامن النفطية في ترسبات حقبة السينوزوي(عمرها الجيولوجي حوالي ٦٥ مليون سنة) وحوالي ٥٨ بالمائة في ترسبات حقبة الميزوزي و١٥ بالمائة في ترسبات حقبة الباليوزوي بسبب هجرة النفط من الاعماق نحو الاعلى وخزنها في تكاوين وتراكيب جيولوجية مناسبة، محصورة في الجزء الاعلى من القشرة الارضية التي تتكون من الصخور الرسوبية التي يصل سمكها في بعض المناطق الى حوالي ٣٠ كم ويصل سمكها في كردستان العراق الى حوالي ٢٠ كم، وهذا يعني أحتمال تواجد النفط والغاز بشكل عام حدود تلك الاعماق، الامر الذي سيزيد من احتمال اكتشاف الكثير من حقول النفط والغار فيها، لاسيما في المناطق السهلية وذات التضاريس الواطئة والمحصورة بين السلاسل الجبلية كما هو الحال في كردستان.

أثبتت نتائج الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والخبرة العملية بان

حقول البترول يقتصر تواجدها على المناطق التي كانت تغطيها البحار العميقة فيما مضى وتكونت فيها طبقات الصخور الرسوبية التي تميز عن المناطق التي تغطيها الصخور النارية كالبازلت والكرانيت، ولا تتكون حقول البترول في كافة أجزاء الصخور الرسوبية، بل تتكون في بعض أجزائها التي يتولد فيها البترول وتسمى بأحواض البترول حيث يتجمع البترول غالبا جوارهذه الاحواض البترولية- النفطية.

حوض البترول هو عبارة عن منطقة تتراوح مساحتها من بضعة آلآف الى مائة ألف كيلومتر مربع أو أكثر يتركز فيها العديد من حقول البترول وتتوزع على شكل احزمة بترولية ضمن حدود حوض البترول.

لقد تم اكتشاف اكثر من ٦٠٠ حوض نفطي في العالم والتي تقدر مساحة تلك الاحواض النفطية بحوالي ٧٧٠٠٠٠٠ كيلو مترمربع وحجمها يصل الى حوالي ١٦٥٠٠٠٠٠ كيلو متر مكعب، ومن ابرز الاحواض البترولية هو(أحواض البترول في الولايات المتحدة الامريكية، امريكا الجنوبية، وجبال أورال، بحر قزوين، والخليج العربي، وشمال أفريقيا).

من أبرز تلك الامثلة هو حوض الخليج الذي يمتد من الخليج جنوبا الى منطقة جنوب شرق الاناضول /تركيا ويبلغ طوله أكثر من ٢٢٠٠ كيلومتر وعرضه مابين ٢٠٠-٤٠٠ كليومتر، يعتبر هذا الحوض من أغنى احواض النفط التي تحتوي على الكثير من حقول البترول الكبيرة في كل من(أيران، الكويت، السعودية، العراق). ينقسم حوض الخليج الى عدد من الاحزمة النفطية، منها الحزام النفطي في جنوب العراق والحزام النفطي في كردستان التي تتواجد ضمن حدودهما عدد من الحقول النفطية العملاقة.

ظروف وشروط تكوين حقول البترول

يتكون البترول نتيجة لتحليل بعض الكائنات الحية النباتية والحيوانية التي كانت تعيش منذ ملايين السنين في البحار القديمة(مثل بحر التيسيس) وعندما تموت هذه الكائنات وتسقط في القاع وتدفن وتغطيها الاتربة والرمال(الترسبات البحرية المتنوعة) وتتعرض للضغط والحرارة الكامنة في الارض فأن بقايا هذه الكائنات تتحول الى قطرات من البترول المختلط بالماء وتنتشر هذه القطرات بين الصخور(المسامات الصخرية) التي تتكون تحت سطح البحار والتي يتجمع (يتولد) فيها البترول وتسمى (بالصخور الأم) وهي بطبيعتها صخور رسوبية بحرية المنشأ. تتحرك قطرات البترول التي تتجمع في الصخور الأم احياناً نتيجة الضغط والحرارة من موطنها الاصلي (صخور الأم) الى مناطق يقل من الضغط عليها والى ان تصادف طبقة اوطبقات من الصخور المسامية (حجر الرمل، حجر الكلس) تسمح لها بالانتقال خلالها من موطنها الى المناطق المجاورة وتظل هذه القطرات في هجرتها عبر الصخور المسامية، فاذا لم يعترض في طريقها عائق (طبقة غير مسامية - غير نفاذة) فأنها تصل في نهاية المسار بالقرب من سطح الارض او تصل الى سطح الارض وتظهرعلى شكل رشوحات نفطية أو برك الاسفلت أو ينابيع الغاز، وعندئد يتبدد البترول دون ان تتكون حقول النفط أو الغاز. ولكن إذا ما صادفت قطرات البترول المهاجرة من اي نوع من الصخور يحول(يمنع) دون أستمرار هجرتها(حركتها) سواء أكانت بالأتجاه الافقي أو بالاتجاه العمودي، وتعرف تلك الصخور(بصخور المغطاة) التي تمنع تسرب البترول من خلالها، فان قطرات البترول تتجمع وتتراكم بجوارأو تحت هذا العائق أوالمصيدة البترولية وتعرف مثل تلك الصخور (بالصخور الخازنة للبترول)

وعندئذ تتكون حقول البترول. لذا يمكن القول، بأنه تتكون حقول البترول إذا توافرت عدة شروط منها (وجود بحار تعيش فيها الاحياء العضوية التي تموت وتدفن في قاع البحر تحت الترسبات البحرية، وجود الطبقات الصخرية المسامية التي تسمح للبترول بالحركة بين مساماتها، وجود مصائد البترول التي تتجمع عندها البترول ووجود الصخور المغطاة).
يتجمع البترول ويستقر في المخازن /المصائد البترولية، يفصل البترول مع الماء المختلط به أحيانا ويطفوا فوقه، نتيجة اختلاف في الكثافة واذا وجد الغاز مع البترول، ينفصل الغاز أيضا ويطفو فوق البترول، ولذا غالبا ما نرى بأن حقول البترول تتكون من ثلاثة طبقات، اعلاها الغاز، يليها النفط، ثم المياه، وهذا الانفصال هو نتيجة لأختلاف الكثافة بين الماء الاكبر كثافة ثم البترول ويليه الغاز وهو الأقل كثافة.

يتجمع البترول غالبا في نوعين من المصائد، النوع الاول يتكون من الكسور والالتواءات التي تحدث في طبقات القشرة الارضية نتيجة للحركات الارضية التي تؤدي الى انحناء الطبقات الارضية وتهشم تلك الطبقات الصخرية بالشقوق أو نتيجة الاندفاعات المحلية (الطبقات) نحو الاعلى مكونة المصيدة التي قد تأخذ شكل القبو (الطية المحدبة) حيث يتجمع ويتراكم البترول في قمة الطية، او تتكون المصائد نتيجة الكسور/ الفوالق التي تتعرض لها الطبقات مما يحول دون هجرة النفط الذي يتراكم بجوار الطبقات المكسورة-الفوالق. النوع الاخر من المصائد تتكون نتيجة الظروف الجيولوجية التي تتعرض لها الاحواض النفطية خلال تاريخ تطورها الجيولوجي مؤدية الى احداث تغيرات في خصوصيات بعض انواع الصخور مثل صخور حجر الرمل الذي يتحول بمرور الزمن من صخور مسامية الى صخور - طبقات غير مسامية تعوق هجرة البترول بحيث

تتجمع فيها مكونة حقول البترول، أو لغير ذلك من الاسباب الجيولوجية التي تعيق إمتداد الطبقات المسامية.

لايصلح كلا النوعين ان يتحولا الى مصائد بترولية إلاّ اذا كانت الطبقة المسامية التي يتحرك ويتجمع فيها البترول مغطاة بطبقة أوطبقات غير مسامية (عازلة) تحبس البترول داخل المصيدة- الصخور الخازنة، واذا تعرضت المصيدة خلال التطور الجيولوجي للمنطقة الى شقوق أوتكسرات فوالق عميقة تخترق الصخور المغطاة تسمح للبترول من خلال الفوالق بالهروب منها مما يفقد المصيدة أهميتها وعندئذ يظهرالبترول فوق سطح الارض مكوناً رشوحات البترول أو ينابيع الغاز الطبيعي، وكانت هذه الظواهر من الادلة العامة التي جذبت الباحثين عن البترول في هذه المناطق، وهذا ما نشاهده في الكثير من المناطق التي تجاور حقول البترول ضمن أحزمة الاحواض النفطية في العالم ومنها الحزام النفطي في كردستان.

أساليب الكشف عن البترول:

كان الكشف عن البترول في السابق يجرى دائما في المناطق التي تظهر فيها دلائل وعلامات البترول (الرشوحات النفطية فوق سطح الارض(مثل الرشوحات النفطية في خانقين) وفي المناطق التي تنبعث منها الغازات الطبيعية(النار الازلية في كركوك)أو يسيل منها البترول أو آبار المياه التي تنتج مياهآ مالحة مختلطة بالبترول.

تتواجد هذه الخصوصيات في الكثير من مناطق الاحواض النفطية، كان الاسلوب الذي يتبعه الباحثون عن البترول في مناطق تواجد الرشوحات النفطية، وتمكنوا من أكتشاف البترول في بولندا/ ١٨٥٨،

كندا/ ١٨٥٨، الولايات المتحدة/ ١٨٥٨، رومانيا/ ١٨٦٠، بيرو/ ١٨٦٣، روسيا/ ١٨٦٦.

لقد أتسعت عمليات الكشف عن البترول بعد دراسة نتائج حفرالآبار في هذه المناطق وتحليل خصوصيات الطبقات الصخرية التي توجد فيها البترول من حيث تكوينها (نوعية مكونات الطبقات) وتركيبها، ودراسة تكوين الطبقات الصخرية التي توجد فيها البترول وساعدت نتائج تلك الدراسات الجيولوجية لفهم الطبيعة الجيولوجية للمناطق التي يتكون فيها البترول.

توسعت الدراسات الجيولوجية على ضوء المفهوم الجيولوجي لطبيعة المناطق النفطية الى المناطق التي لا تظهر دلائل الرشوحات النفطية فيها وذلك بأستخدام طرق البحث العلمي التي تعتمد على المفهوم الجيولوجي لتكوين وتجمع البترول، الذي يستوجب توافر شروط معينة، منها (وجود طبقات سميكة من الصخور الرسوبية ليتولد فيها البترول وأن يكون بين هذه الصخور طبقات مسامية كالرمل وحجر الكلس لأختزان البترول وطبقات غير مسامية كالطفلة أو الملح لمنع هروب البترول المختزن.وجود مصائد يتجمع فيها البترول).على هذا الأساس صارت عملية الكشف عن البترول تتضمن عدة خطوات مهمة وهي:

١- أختيار مناطق الصخور الرسوبية السميكة التي تحتوي على طبقات مسامية واخرى غير مسامية عن طريق دراسة مكونات وتركيب الصخور فوق سطح الارض وتحليل العينات الصخرية المستخرجة من آبار الحفر.

٢- البحث عن مصائد البترول وتعيين مواقعها وحدودها ومنها ما يظهرفوق سطح الارض عن طريق استخدام المسح الجيولوجي أو

استخدام التصوير الجوي الذي يعطي صورة سريعة وشاملة لمناطق الابحاث بحيث يمكن الجيولوجي تحديد مواقع مصائد البترول، وفي المناطق التي لا تظهر الصخور فوق سطح الارض (كالصحارى واحواض المياه). يجب استخدام المسح الجيوفيزيائي الذي يعتمد على قياس الصفات الطبيعية لطبقات الصخور (الصفات الفيزيائية والكيميائية) الموجودة تحت سطح الارض، مستخدمة أجهزة خاصة في المسح الجيوفيزيائي، مثل الاجهزة (المغناطيسية أو الجاذبية أو السيزموغرافية).

٣- أختيار المصائد المناسبة لحفر آبار الكشف عن البترول.يعتمد أختيار المصائد على الدراسة الجيولوجية العامة للمنطقة. أن أنجح مصائد البترول هي أقربها الى أحواض البترول، هذا ما يتطلب على الجيولوجي تحديد صورة واضحة عن أبعاد حوض البترول، ثم أختيار أحسن وأكبر المصائد القريبة من هذا الحوض لحفرآبار (الآبار الاستكشافية) الكشف عن البترول.

٤- يتراوح عمق حفر آلإبار ألأستكشافية من بضعة مئات من الامتار الى بضعة آلآف حسب عمق الطبقات التي يتجمع فيها البترول، وعندما يثبت وجود البترول يعتبر ان الاكتشاف قد تحقق، تجرى بعدها عملية الاختبارات لتحديد مقدار ما يستطيع البئر ان ينتجه، فأذا كانت كمية إنتاج البئر تصلح للأستغلال أقتصاديا يعلن عندئذ من إكتشاف (ميلاد) حقل جديد، او ربما قد يثبت وجود البترول بكميات لاتصلح للأستغلال الاقتصادي خلال هذه المرحلة، وعندئذ لايعتبر ان الاكتشاف قد تحقق وتستأنف عمليات الحفر في مواقع أخرى.

مخاطر وتكاليف الكشف عن البترول.

يعتبر الكشف عن البترول من أكثر العمليات مخاطرة بالأموال لأن نسبة نجاح ألآبار الاستكشافية قليلة، وتتفاوت هذه المخاطرة من منطقة الى اخرى تبعاً لطبيعتها الجيولوجية، فمنها ما يستجيب لعمليات البحث فيكتشف البترول بسرعة فتعتبر مناطق خصبة بترولياً، ومنها ما يحتاج الى وقت طويل وأموال ضخمة قبل اكتشاف البترول.

أرتفاع تكلفة عمليات الكشف الجيولجي والجيوفيزيائي وعمليات حفرالابار الاستكشافية يزيد من عباء المخاطرة وخاصة اذا كانت العمليات تجرى في مناطق بعيدة تزيد من المصاريف المتوسطة. تبلغ تكلفة حفر بئر ما بين (١٠٠ الف الى مليون جنيه). تصرف أموال هائلة في عمليات حفر الآبار الاستكشافية التي نادراً ما تصل نسبة النجاح الى ٤٠٪، وعلى سبيل المثال، تم حفر ١٨٦٥ بئرا استكشافيا في أفريقيا، أكتشف البترول في ٥١٨ بئرا فقط، أي بنسبة نجاح ٢١.٧٪ وهذه النسبة هي لمدة ١٥ سنة(١٩٥٠-١٩٦٥)، وفي نفس تلك الفترة تم حفر ٣٢٦٣ بئرا أستكشافيا في دول اوربا الغربية، اكتشف البترول في ٥٢٣ بئرا فقط، اي بنسبة نجاح ١٣.٨٪ .مقابل هذه التكاليف العالية.

ارباح إنتاج البترول مرتفعة للغاية، تبلغ معدل أرباح انتاج البترول بحوالي ٤ أو ٥ أمثال ارباح الصناعات الاخرى، وهذا ما يدفع الشركات النفطية إلى مواصلة البحث عن البترول واستخراجه مع الاهتمام الدقيق بالمعلومات العلمية قبل الاقرار بحفر الآبار الاستكشافية من اجل تقليل تكاليف انتاج البترول.

أزدادت عمليات أكتشاف البترول نتيجة جملة من الاسباب،

أهمها (تطور وسائل الكشف واعتمادها على الاجهزة الألكترونية الحساسة التي تحتاج الى خبرة خاصة ودقة في التشغيل والصيانة، اجراء عمليات الكشف في المناطق البعيدة(الصحاري أو الغابات وفي المناطق البحرية، انتشار عمليات الكشف في المناطق البحرية التي تزيد تكلفة الحفر فيها مقارنة بالحفر في المناطق الارضية- اليابسة).

يقدر معدل عام تكلفة فرقة المساحة الجيولوجية الخفيفة مابين ٥٠٠٠- ١٢٠٠٠ دولار شهريا، وتكلف اعداد الصور الجوية بحوالي ١.٥ دولار للكيلومتر المربع بمقياس رسم حوالي ١:٥٠٠٠٠، وهذه هي أقل عمليات الكشف الجيولوجية تكلفة.اما تكليف المساحة الجيوفيزيائي، فانها تعتمد على نوعية الطريقة التي تستعمل، حيث تكلف عمليات المساحة المغناطيسية مابين ٥٠٠٠-١٠٠٠٠ دولار شهريا، أما تكاليف المساحة الجاذبية تترواح ما بين ٢٠٠٠٠-٦٠٠٠٠ دولار شهريا، ثم تليها المساحة السيزموغرافية التي يبلغ متوسط تكاليفها على الأرض بحوالي ١٠٠ ألف دولار شهرياً للفرقة الواحدة، وتصل الى حوالي ٢٥٠ ألف دولار شهريا في المناطق البحرية.

تتفاوت تكاليف حفر الآبار من منطقة الى اخرى حسب بعدها عن مراكز العمليات وسهولة النقل و صعوبته نظراً لضخامة الاجهزة والمهمات المستخدمة، تتراوح تكلفة تشغيل جهاز الحفر العميق في المناطق الأرضية مابين ١٠٠-٢٠٠ ألف دولار شهريا وذلك بالنسبة لجهاز حفر كبير يصل الى أعماق ١٥ ألف قدم، بينما تتراوح هذه التكلفة من ٣٠٠-٥٠٠ألف دولار شهريا بالنسبة لجهاز الحفر البحري.يعود سبب هذه التكاليف الباهضة الى ان عمليات الحفر البحري تحتاج الى أرصفة خاصة ترتكز عليها أجهزة الحفر سواء كانت الارصفة ثابتة أو متحركة أو وحدات عائمة

وما تحتاجه من صيانة هذه الارصفة وتكلفة نقلها من مكان الى آخر وما يتعرض لها من أخطار عندما تشتد الامواج التي قد تحطمها وتحطم جهاز الحفر، لذا تصل تكلفة الحفر البحري بحوالي اربعة او خمسة أمثال تكلفة حفر الآبار في المناطق الارضية.

أستخراج البترول:

تنفرد صناعة أستخراج البترول بعدّة خصائص تجعلها مختلفة عن سائر الصناعات الاخرى، ابرز هذه الخصوصيات تكمن في.

١- يوجد البترول في مكامن جوفية على عمق آلآف الاقدام من سطح الارض أو من قاع البحر، ويتعامل الانسان مع هذه التجمعات النفطية دون أن يراها أو يلمسها أو يعرف حقيقة حجمها، وانما يتعامل معها باستخدام نظريات علمية متطورة وخبرة عملية طويلة.

٢- طرق البحث عن البترول معقدة، وتتطلب مبالغ هائلة ومهما بلغت هذه الطرق من التطور العلمي لا تستطيع إعطاء البيان اليقين عن وجود تجمعات بترولية في مكان ما، لذا لابد من حفر الآبار للتأكيد على ذلك، ومما يزيد من تعقيد العملية حدوث تحركات في الطبقات الارضية تنجم عنها عدة تكسيرات-شقوق وفوالق متنوعة الاحجام والاتجاهات التي تكونت في ازمان جيولوجية مختلف، إضافة الى تفاعلات تزيد من حدوث اختلافات كبيرة في خصائص التكاوين والتراكيب الجيولوجية وخصوصيات المكامن النفطية.

٣- لا توجد التجمعات النفطية في خزانات أو بحار أو أنهار جوفية كما قد يتصور البعض، بل توجد التجمعات النفطية في مسام الصخور الرسوبية سواء أكانت أولية أو ثانوية نتيجة لحركات طبقات الارض/

طبقات الصخور أو بسبب التفاعلات الكيميائية أو في تشققات الصخور النارية تحت ظروف معينة، وعادة توجد هذه التجمعات النفطية مع مواد اخرى (المياه الجوفية، الغازات الشوائب)، ولذا لاتمثل المواد البترولية مائة في المائة من حجم المسامية المتاحة في المصائد- المكامن البترولية سواء أكانت تركيبية أو رسوبية، إضافة الى ذلك، ان نفس درجة التشبع البترولي في مسام الصخور تنقسم الى كمية قابلة للأنتاج واخرى ملتصقة بسطح الحبيّبات المكونة للصخور إلتصاقا قد يكون كيميائيا، لذا لا يمكن استخراجه دون اجراء عمليات مكلفة تسبب تغيّر خصائص ذلك الالتصاق.

٤-القيام بالكشف البترولي ليس كافياً لأنه لا يعطي الرؤية الواضحة بالدرجة التي تعطي الإطمئنان على تقييم الكشف من حيث كمية البترول القابل للأستخراج أوحجم المصائد- المكامن النفطية أو سلوكه المتوقع. قد يتصور البعض أنه من الممكن الحصول على كل المعلومات المطلوبة أثناء الحفر من خلال تحليل عينات الصخور لدراسة خصائص الطبقة الحاملة للبترول ولكن هذا ليس كافياً لتوضيح الرؤية عن سلوك الخزان المتوقع ومقدار ما يحمله من الاحتياط البترولي القابلة للأستخراج.

من الضروري الاشارة الى انه مهما بلغ حجم نتائج تحليل المكونات الصخرية أثناء الحفر، فأنها لن تزيد على واحد من اربعين أو خمسين مليونا بالمقارنة بالحجم الكلي لصخور الطبقة المطلوب دراستها، يمكن تشبيه تلك المعلومات ببساطة (بأن يقابل المرء شخصا واحداً من دولة ما سكانها أكثر من اربعين مليون نسمة، ويعتقد انه يمثل كل شعب ذلك البلد من حيث الشكل والطباع والثقافة والتعليم وهذا طبعاً أمر مستحيل).

الباب الرابع

الأحتياط البترولي

مفهوم الاحتياط البترولي

كثيرا ما نسمع عن ارقام الاحتياطات النفطية لهذه الدولة أوتلك ومنها أرقام الاحتياطات النفطية واحتياطات الغاز الطبيعي في العراق الذي يشكل ثاني دولة في العالم إن لم يكن الاولى بعد السعودية من حيث حجم الاحتياط النفطي، ويقدر الاحتياط البترولي في العراق بحوالي ١١٢ مليار برميل والاحتياط المستقبلي يتوقع ان يصل الى حوالي٢٣٤ مللیار برمیل، هذا ما جذب أنتباه الدول الصناعية والشركات النفطية المتعددة الجنسيات الى العراق لما له من أهمية استراتيجية على مستقبل الاقتصاد العالمي.

يحق للعراقيين بجدية معرفة وتدقيق الحجم الحقيقي الثابت والمتوقع للاحتياط البترولي في العراق لما له من الاهمية التي تؤثر على مجمل القرارات المتعلقة بأستثمار البترول حاليا وفي المستقبل).

هناك أساليب وطرق علمية يمكن بواسطتها معرفة وتدقيق تلك الارقام التي نسمعها عن احتياط البترول في العراق، ولأجل الوصول الى نتيجة قريبة من الحقيقة، ولابد ان نعرف ماهو مفهوم الاحتياط البترولي، وكيف يتم تقديره، وما هي المعطيات التي تتحكم فيه؟

الاحتياط البترولي الكلي هو حجم البترول القابل للأنتاج من مصادر بترولية مخزونة بباطن الارض، ويقدر هذا الاحتياطي في وقت معين إعتمادا على اسس علمية ومعايير اقتصادية بانه ذو ربحية تجارية. تستخدم وحدة المليون برميل عادة في تقديرحجم الاحتياطي والانتاج(البرميل يعادل قدما مكعبا أو ١٦٠ لتراً). يتغير تقدير احتياط البترول تبعا لعدة عوامل. يتم اعتماد تقديرات الاحتياطي على حجم ونوعية البيانات والمعلومات المتاحة في وقت معين والخاصة بنوع الخام المنتج والصخورالحاوية له، ويمكن ان تتغير تلك المعلومات من وقت لآخر إستنادا الى نتائج الدراسات والبحوث المتنوعة ذات العلاقة بالدراسات النفطية.

يقدر حجم البترول المخزون في الحقل بتحديد مساحة الحقل ولتكن مثلاً (١٠كيلومتر مربع) ثم يحدد سمك الطبقات الصخرية الحاوية للبترول وليكن مثلا (١٠٠متر) ومن ثم يتم تشخيص نسبة مسامية الصخور الخازنة للنفط، لتكون مثلا نسبة المسامية في الصخور الخازنة للبترول ٢٥٪ من حجم الصخور. البترول الذي يتواجد غالبا مختلطاً بالغازات والمياه ويمكن تقدير نسبة البترول بهذا الخليط وليكن مثلا ٨٠٪ من الفراغات التي تمثل ٢٥٪ من حجم طبقات الصخور الخازنة للبترول.عندئذ يمكن تحديد البترول المخزون في الحقل بأنه يساوي(١٠٠٠٠٠٠٠متر مربع ×١٠٠متر ×٢٥٪ ×٨٠٪= ٤٠٠ مليون متر مكعب من البترول).

تحديد رقم الاحتياطي البترولي للحقول عنصر مهم جداً في تقييم الحقول، لأنه يحدد أهميتها الاقتصادية ويعتمد عليه المحاسبون في تحديد معدل إستخراج (إنتاج) شبه ثابت في الحقل التي يساعد على تحديد الأهمية الاقتصادية للحقل ونسبة الربح فيه.

كما يعتمد حجم الاحتياطي على طرق الانتاج المتبعة والتي غالبا ما تعتمد على طبيعة الطاقة الكامنة بالخزان البترولي والتي تحدد نوعية القوى الدافعة للبترول، اضافة الى استخدام وسائل اخرى(طرق الانتاج الثانوي) بهدف زيادة معدل الاستخراج وبالتالي زيادة الاحتياطي، واخيرا يعتمد الاحتياطي القابل للأنتاج على معدلات الاستثمار في مراحل البحث والتنقيب وفي مراحل الانتاج والتطوير(مراحل التنمية).

هناك ثلاثة عوامل تتحكم في مخزون النفط والغاز الطبيعي، وهي (صفات الصخور الحاملة للنفط /المخازن النفطية/ التكنولوجيا والاقتصاد). علماً أن تطور الصناعة وتطبيق نتائج الدراسات والبحوث العلمية حول مصادرالطاقة لايمكن أن يؤدي إلى تغيير خصوصيات الصخورالخازنة للنفط والغاز الطبيعي.

تتمكن الصناعة من إنتاج تكنولوجيا جديدة متطورة يمكن بواسطتها استخراج أكبر كمية من النفط والغاز الطبيعي في الصخور الخازنة للنفط والغاز الطبيعي ان تكاليف الإنتاج والنقل من منابعها (الدولة)الى الاسواق العالمية هي التي تتحكم في النهاية في طاقة الانتاج، حيث تختلف تكاليف استخراج النفط والغاز من موقع لآخر، ومن دولة لأخرى، حسب خصوصيات التراكيب الجيولوجية ومكوناتها، وما تحمله من النفط والغاز الطبيعي، وطاقة انتاج الآبار في الحقول وعمقه وكمية ونوعية النفط والغاز الطبيعي فيها، وهنا يمكن الإشارة الى أن كلفة إستخراج برميل من النفط في العراق لاتتجاوز ٧ . ٠ دولار للبرميل الواحد في كردستان العراق. وتصل الى حوالي ٢ دولارفي جنوب العراق وفي السعودية وفي دول الخليج الاخرى، والى حوالي٧-٨ دولار للبرميل الواحد في بحر قزوين، وترتفع الى ما بين ١٥- ١٧دولار للبرميل الواحد في بحرالشمال.

ان الاحتياط البترولي والغاز القابل للأنتاج هو رصيد ديناميكي متغيّر، يمكن تمثيله برصيد الحساب الجاري في البنوك، اذ يتم السحب منه بأستمرار الانتاج مقابل الاضافة اليه بتنمية الحقول المنتجة واستكشاف المزيد منها من حين لآخر، او بالعكس.

أهمية تحديد الاحتياط البترولي:

معرفة تطور الاحتياط البترولي امر ضروري لقياس مدى نجاح الجهود المبذولة في التنمية والاستكشاف، قرارات الاستثمار في التخطيط لعمليات الحفر تتخذ بناءا على ارقام الأحتياطي القابلة للأنتاج والمتوقعة خلال العمر الاقتصادي للمشروع. ارقام الاحتياط البترولي وتطور الانتاج المتوقع ضرورية لدراسة مدة أو تعديل أية أتفاقية بين شريكين أو في حالة بيع حصة احد الشريكين في المشروع، كما ان ارقام الاحتياط البترولي ضرورية لتحديد سياسات الحكومات والتخطيط للتنمية وموارد التمويل للموازنات، معرفة الاحتياط البترولي أمرضروري للأطراف المشتركة في عمليات الانتاج والاستكشاف والتنمية. إن عملية تحديد الاحتياطي البترولي لحقل او لخزان ما تستند الى عوامل عديدة، منها (الفنية، الاقتصادية، السياسية، المناخ والرأي العام، تأثيره بمسائل حماية البيئة من التلوث).جميع هذه المؤشرات متحركة، تتغير بتغير الزمان والمكان والمجتمع، ولذا تؤثر على القرارات الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالأستثمار وتنمية الاحتياطات البترلية.

هناك نوعين من الاحتياط البترولي (الاحتياطي المتغير- الديناميكي، والاحتياط الساكن)، يمكن ان نشبه التعامل مع الاحتياطي الساكن/ الثابت بشخص ورث أبناؤه الكسالى مبلغا من المال فأنه بعد فترة ينتهي

المال(الاحتياط) ويتم الأفلاس، اما الاحتياطي المتغير فأنه يماثل حالة الارث لأبناء أذكياء يستثمرون اموالهم وينفقون من عائداتهم، وفي النهاية يرفعون من مستواهم المعيشي، ويبقى لهم مخزون احتياطي ربما كان أكثر من الميراث الأصلي.

أبرز المؤثرات على تقدير الاحتياط البترولي وإستثماره:

١- نوعية الخام وطرق الأنتاج. ينقسم الخام البترولي الى انواع عدّة (الخفيف، الثقيل، المحتوى على الشوائب المضرة للبيئة مثل الكبريت). يتأثر الاستثمار بنوعية الخام، الخام الخفيف الخالي من الشوائب الكبريتية وثاني اوكسيد الكاربون يجذب الاستثمارات أكثر من غيره لأرتفاع سعره قياسا الى الخامات الاخرى. طبيعة الزيت الخام لا تسمح بمعدلات استخراج مرتفعة نظراً لخواص الخام الجيدة والتي لا تحتاج الى إستنزاف جزء كبير من الطاقة المختزنة بالخام لأستخراجه من باطن الارض سواء بالطرق الطبيعية او بطرق الانتاج الثانوي(حقن المياه او الغاز).

٢-حجم المعلومات المتاحة للدراسات الفنية. يتم التعامل مع البترول في باطن الارض من خلال المعلومات المتاحة لدى الفنيين والمختصين في مجال النفط، المعلومات المتعلقة عن ظروف تواجد الخام وإمتداد هذا التواجد في التراكيب والتكاوين الجيولوجية ونوعية الخام والضغوط ودرجات الحرارة التي في باطن الارض. توزيع البيانات وتغيرها بالنسبة لتغير مكان الخزان وظروفه وعمره الجيولوجي.كما تعتمد على خصوصيات التكاوين والتراكيب الصخرية(مسامية الصخور) ومدى احتوائها على سوائل وموائع أخرى مثل الغاز والماء الى جانب النفط.

رغم دقة الدراسات فقد تظل أسرار احتياطي أي خزان غير معروفة بالكامل، ولكن يمكن علمياً قريباً من الحقيقة بعد إنتاج جزء يزيد على ٢٥٪ من الاحتياطي المتوقع، وقد لا تخلو من المفاجآت التي تظهرغالبا من نتائج الدراسات الجيولوجية حول خصوصيات التكاوين والتراكيب الجيولوجية وخصوصيات الخزان - المكامن النفطية.

٣- صعوبة البحث والتنمية والانتاج واسعارالبترول. إن إكتشاف البترول شيء واستخراجه بكميات اقتصادية شئ آخر، فقد يكون مثلا تواجد بترول في موقع ما شبه أكيد، ولكن تكلفة استخراجه قد تفوق السعر الذي يحددهُ السوق، يمكن استخراج البترول بكلفة عالية في حقل ما اذا انخفض سعر النفط في السوق العالمي الى درجة يعطي للحقل جدوى اقتصادية خلال تلك الفترة.

٤- الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية للدول المنتجة للنفط. سوق النفط، سوق عالمي قد يحدده بعض البلاد بعض القوانين المحلية، التي يصبح عائقا امام الشركات النفطية الاجنية في استثمار النفط في تلك الدول في ظل هذه القوانين التي تعرقل العمليات النفطية المتعلقة بالتنقيب والانتاج والتنمية والنقل الى الاسواق العالمية.

٥-البيئة والتلوث. لقد تضاعفت الشكوك المثارة حول دور البترول بمشتقاته وتكنولوجياته في تلوث البيئة، مما ضاعفت من العقبات الفنية والمعنوية امام الاستثمارات المختصة للتنمية، في ظل تنامي الوعي بالبيئة ونشأت الأحزاب (الخضر)، بالأضافة الى القوانين الصارمة التي اصدرها العديد من الدول الصناعية بحيث تجعل الكثير من المستثمرين يحجمون عن الاستثمار في البترول وتدعوهم الى الانصراف عنه الى صناعات بديلة أكثر ربحا واقل مخاطرة.

تدهورت صناعة البترول الى المركز التاسع عشر بين الصناعات بموجب إحصائيات يوليو ١٩٩٢، مرتبة حسب الارباح التي تحققها، حيث بلغت معدلات الربح المتوسط ٤ . ٢ -٥ . ١٪، بينما تجاوزت ارباح الصناعات الدوائية عن ١٢٪ من اجمالي المبيعات، ولذا ركزت الشركات النفطية على الاستثمار في المناط التي تمتلك احتياطات نفطية عالية وذات تكاليف انتاج قليلة(منطقة الخليج ومنها العراق).

٦- قرب أماكن الاحتياطي من اماكن الاستهلاك. تتوجه انظار الشركات متعددة الجنسيات الى اماكن تواجد البترول التي تقع داخل نطاق العالم الصناعي أو بالقرب منه لكي تقلل من تكاليف النقل او الشحن، إضافة الى غياب عنصر المخاطرة السياسية(الامن والاستقرار السياسي)، هذه أمور تشجع الاستثمار وتعظم فوائده، اضافة الى حل مشاكل البطالة في تلك المناطق الصناعية.

هذا التوجه ينسجم مع توجهات الحكومات في الأقلال من الاعتماد على مصادر الطاقة التي تتواجد في اماكن بعيدة تتسم بعد الاستقرار الامني والسياسي، ولا تشجع مصادر التمويل على المخاطرة برؤوس اموال ضخمة لتعظيم احتياطي دول لا ترتبط معها بعلاقات سياسية وثيقة.

٧- اللوائح والقوانين الحكومية المنظمة لصناعة البترول. إستراتيجية صناعة البترول الهامة تتطلب لوائح وقوانين محلية، أو ذات صيغة عالمية لتحديد سياسة العاملين في هذا المجال الحيوي، وتؤثر هذه التشريعات سلباً أو ايجاباً على الاستثمارات في صناعة البترول.

ان القيود والتشريعات التي تضعها الحكومات تترجم اقتصاديا الى تكلفة مضافة قد تؤثرعلى القرار بالاستثمار في مكان ما نظرا لتواجد

فرص بديلة افضل في أماكن أخرى تحقق عائدا أفضل للمستثمر الخارجي، مثال ذلك قوانين الاتحاد السوفيتي السابق، الصين الذي اصبح عائقا في استثمار البترول في تلك الدول.

٨- كفائة العاملين في مجالات الاستكشاف والانتاج. ان وكفاءة وخبرة الفنيين هي من العناصر المهمة في تنمية الاحتياطات واكتشافها، القدرة على اتخاذ القرار المبني على المعرفة والخبرة وهي من أهم العوامل التي يعتمد عليها المستثمر لتوجيه الأموال نحو المناطق ذات العائد المرتفع وذات الاحتياطات المتوقعة الكبيرة.

٩- عنصر المخاطرة الفنية والاقتصادية والسياسة. ان الصعوبات الفنية والاقتصادية والسياسية التي تواجه الاستكشاف لأحتياطات جديدة أو لتنمية قائمة تعكس تكلفة الانتاج والاستكشاف وتسبب في ارتفاعها، وقد يحجم المستثمر عن التنمية او الاستكشاف اذا تجاوزت المصروفات الحد الاقتصادي الذي يجعلها لا تنافس كافة الاستثمارات البديلة، وتزايد المخاطر امر لا يرغبه اصحاب رؤوس الاموال ولكن لا بأس من الاستثمار في اماكن ذات مخاطر عالية لو كان العائد من الاستثمار مرتفعا وسريعا.

الباب الخامس

التحديات التي تواجه صناعة البترول

آفاق صناعة البترول:

إن صناعة البترول دائبة في سعيها الدائم لتحقيق إستغلال الموارد بأقل تكلفة رغم زيادة التحديات التي تواجهها. شهدت صناعة البترول العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة التي جاءت بقدر ما أحدثته تلك الصناعة من تغيرات أثرت على الساحة العالمية بحكم إتساع منتوجات الصناعات البترولية الى ان شملت معظم مرافق الحياة، وعليها ان تواصل مسيرتها نحو التقدم، وهذا لا يتم إلاّ بأن توفي بأحتياجات الطاقة في المستقبل، ويصعب تحقيق ذلك دون اللجوء الى تطبيق أحدث التقنيات وتكثيف عمليات الاستثمار في البحث والتنقيب، إضافة الى أهمية تأمين الامداد بالطاقة لأجيالنا القادمة، ولن يتحقق ذلك إلاّ من خلال رفع اسعار البترول لكي يتم استعمال البترول بشكل مناسب ولتوفير الطلب عليها في المستقبل، حيث يزيد الطلب العالمي على النفط بمعدل حوالي٢٪ سنويا، وبحلول عام ٢٠١٠ يمكن أن يزيد الطلب عن العرض (الانتاج) بحوالي ١١ مليون برميل /يوم، كما سيرتفع الطلب على الغاز الطبيعي من ١٦٨٩ مليون طن مكافيء عام ١٩٩٠ الى ٢٧٨٦ مليون طن مكافئ عام ٢٠٢٠، وهو يمثل نسبة ٦٥٪على مدى ٣٠ سنة مما سيؤدي الى تعميق مصادر ازمة الطاقة.

أهم التحديات التي تواجه صناعة البترول:

١- متطلبات الأستثمار المرتفعة. تتجه صناعة البترول الى تقليل الأستثمار في المناطق الهامشية ذات الظروف البيئية والأمنية الصعبة والعمل في المناطق السهلة كي تدر عائدات أكبر، أذ ان استغلال الاكتشافات الجديدة التي تقع في المناطق الصعبة يتطلب إستثمارات أكبر. ان عمليات استغلال الغاز وتسويقه تعد أكثر تكلفة من مثيلاتها في حالة البترول، ولذا يعتمد الاستثمار في هذا المجال على اسعار الطاقة السائلة خاصة البترول.

٢- القيود البيئية. تؤثر القيود البيئية على مستقبل عمليات الاستكشاف والانتاج، هناك إتجاه عام لألقاء اللوم على صناعة البترول بأعتبارها أحد مسببات المشاكل البيئية، ويمثل ذلك تحدياً خطيراً بالنسبة لصناعة البترول، لذلك يتطلب الأمر حماية الطبيعة من أنشطة الانسان، لذا أصبح تحليل المخاطر البيئية وتكلفة العمل عنصراً رئيسيا في صناعة البترول المحلية وفي الانتاج وهذا دفعت الدول المنتجة للبترول الى فرض معايير بيئية متشددة، مقابل محاولات الدول الصناعية على رفع سقف الضرائب على البترول ومشتقاته. ارتفع معدل الضرائب في دول المجموعة الاوربية من حوالي ٧ دولار/ برميل في عام ١٩٧٣ الى حوالي ٦٥ دولار/ برميل بحلول عام ٢٠٠٠، إضافة الى محاولات دول المجموعة الاوربية بفرض ضريبة البترول والتي تعرف بضريبة الكربون على الدول المنتجة بحجة حماية البيئة والتي قدرت بحوالي ٣ دولار/ برميل خام في عام ١٩٩٣، وارتفع الى ١٠ دولار/ برميل في عام ٢٠٠٠، وهذا رفضتهُ الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مثل هذه الخلافات أثرت بشدة على

اختلال التوازن بين العرض والطلب للبترول في الاسواق العالمية، ويتوقع ان تزيد الفجوة كثيرا بين الطلب والعرض مما سيعكس على أسعارالبترول وعلى صناعة البترول وبالتالي على الاقتصاد العالمي.

٣- متطلبات العمالة. أدى الهبوط الحاد في أسعار البترول عام ١٩٨٥-١٩٨٦ الى إنخفاض عائدات شركات البترول، بالتالي عمدت الشركات إتخاذ العديد من الأجراءات لخفض تكاليف العمليات، حيث بدأت بتطبيق برامج مكثفة لأعادة الهيكلة مما أدى الى نقص حاد في القوى البشرية وترك الكثير من العمالة الفنية المدربة لصناعة البترول. وفي الوقت الحالي الذي استعادت صناعة البترول نشاطها وطاقتها لا تجد صناعة البترول القوى البشرية المدربة الكافية لتلبية احتياجات المستقبل.

٤- الارهاب. لقد تحول الارهاب الى مشكلة عالمية تهدد الأمن والاستقرار في اغلب مناطق العالم ولاسيما في الدول التي تفتقر الى المناخ الديمقراطي، تلك الدول الغنية بالموارد الطبيعية ومنها الدول الموجودة (احواض المناطق النفطية) في (حوض الخليج، حوض بحر قزوين، حوض شمال أفريقيا)، وخطوط امداداتها الى الاسواق العالمية، بحيث يؤثر على السوق العالمية للنفط وعلى الصناعات النفطية، هذا ما يدفع جميع الدول والجهات المهتمة بهذا الشأن من تعزيز العمل المشترك لمواجهة الارهاب.

التهديد بسلاح البترول

كان الاقتصاد هو طريق تدخل المحتلين في الماضي والحاضر وفي المستقبل ولكن باشكال متنوعة تناسب المرحلة والظروف الدولية والعالمية، وبقيت

السياسة في الظل تحمي شركات البترول المرتبطة بالدول الصناعية الكبرى التي تعمل في الدول المنتجة للبترول.

طرح لأول مرة استخدام البترول كسلاح سياسي في عام ١٩٤٦ في قمة الجامعة العربية، تقدمته مصر بأقتراح أقره المجلس(يمنع البترول العربي عن أي دولة تساند العصابات الصهيونية) ، وجاء رد شركات البترول بقوة(ان البترول عملية تجارية بحتة ولا دخل لها بالسياسة، رفعت الشركات شعار.. ضرورة فصل البترول عن السياسة) .

بدأت معركة البترول الثانية في عام ١٩٤٨ عندما أوقف ضخ البترول في الأنبوب الذي يصب في حيفا ، وجاءت في المرة الثالثة عام ١٩٥٦عندما حاول العرب استخدام البترول كسلاح سياسي في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر. ثم أعقبه تفجير الانابيب التي تنقل بترول العراق الى ميناء اللاذقية من قبل بعض من الجيش السوري.

جاءت المحاولة الرابعة من استخدام البترول كسلاح سياسي بعد صفقة الاسلحة التي قدمها المانيا الغربية الى اسرائيل، قطعت بعض الدول العربية علاقاتها مع المانيا الغربية وسحبت دول عربية اخرى سفراءها من بون ولكن بقي البترول يصدر من الدول العربية (ليبيا) الى المانيا الغربية.

دعا العراق الى اجتماع لوزراء البترول العرب في بغداد في ٤ يونيو ١٩٦٧ لأستخدام البترول كسلاح سياسي في حالة وقوع عدوان اسرائيلي على مصر. اصدر المؤتمر قرارين (منع وصول البترول العربي الى اية دولة تعتدي او تشارك في الاعتداء على اية دولة عربية بمد يد العون العسكري الى اسرائيل، إخضاع اموال الشركات والرعايا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب) .

توقف ضخ البترول من الدول المنتجة للبترول وادى ذلك الى ارتفاع اسعار البترول ومنتجاته في اوربا وارتفاع ثمن الكهرباء.

حظرت الجزائر على الشركات الامريكية من تصدير الغاز الطبيعي الى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ثم قامت الجزائر بتأمين شركتي(أسو، موبيل أويل) الامريكيتين، كما أمم العراق شركة بترول العراق البريطانية.

دخلت الدول العربية بشكل واضح في حرب البترول في عام ١٩٧٣، أوقفت كل من مصر وسوريا تصديرها للبترول في ٦ أكتوبر، واصدرت الدول العربية المنتجة للبترول بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٧٣قرارا بخفض فوري لأنتاج شهر أكتوبر بنسبة ٥٪ وان تعمل قدر الامكان على قطع إمداد أمريكا بالبترول، وفي نفس اليوم قررت الأمارات العربية المتحدة وقف جميع صادارتها البترولية الى امريكا والبالغة ١٢٪، كما قررت السعودية في اليوم التالي خفض أنتاجها بنسبة ١٠٪ أعتبارا من يوم ١٨ أكتوبر لغاية أخر نوفمبر، وفي ٢٠ أكتوبر اعلنت السعودية ايقاف تصدير بترولها الى الولايات المتحدة، ووقفت الجزائر في نفس اليوم البترول على الولايات المتحدة وهولندا، اعلنت البحرين الغاء الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة الامريكية في ديسمبر ١٩٧١ بمنح البحرية الامريكية تسهيلات خاصة في ميناء البحرين. قام العراق بتأمين حصتي شركت (ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، موبيل أويل كوربوريشن) الامريكيتين والبالغة ٧٥ . ٣٧٪ من عمليات شركة نفط البصرة. قرر العراق في ٢١ أكتوبر من تأميم حصة هولندا في شركة (شل) التي تساهم في شركة نفط البصرة.

أعلنت الدول العربية من مقاطعة هولندا بالرغم من ان هولندا لا

تستورد البترول العربي لأحتياجاتها وانما لأعادة شحنه في صورة خام وكانت تحقق ربحا من رسوم الشحن التي تفرضها على الناقلات التي تستخدم ميناء روتردام.

حرمت امريكا من حوالي ٤٠ مليون برميل كانت تستوردها مباشرة من الدول العربية، واعترفت مصادر امريكية بأن العجز في البترول تجاوز ٣ ملايين برميل يوميا.

عقدت لغاية نهاية عام ١٩٧٣ عددة اجتماعات لوزراء البترول للدول العربية بصدد زيادة الضغط على الدول التي تدعم اسرائيل. حصلت الدول العربية على تأييد من دول السوق الاوربية المشتركة الذين أصدروا بياناً أعلنوا فيه(أنه ينبغي على قوات طرفي النزاع في الشرق الاوسط العودة فورا طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٩، ٣٤٠ الى المواقع التي كانت عليها في ٢٢ أكتوبر).

لم يدم تنفيذ سياسة استخدام البترول كسلاح سياسي نتيجة الضغوطات الامريكية وعدم تجانس مواقف الدول العربية(الرسمية والسرية)، ساعدت ذلك على اصدار قرار في ١٨ مارس ١٩٧٤ برفع الحظر المفروض على امريكا على اساس مراقبة تطورات الموقف وتوقيع اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة السورية، واجلوا اصدار قرار رفع الحظر عن هولندا الى ٩ يونيو ١٩٧٤ منوهين الى الاجراءات التي اتخذت على طريق استخدام البترول كسلاح سياسي في الصراع العربي الاسرائيلي.

تلوث البيئة

إن صحة الانسان ونموه الجسدي والنفسي مرتبط بالبيئة إرتباطاً وثيقاً وإن التغيرات التي تطرأ على البيئة تترك آثاراً خطيرة على الحياة وقد تركت مخلفات الانسان وأنشطته عدة تغيرات في البيئة ولم تكن التغيرات ملحوظة في الازمان القديمة، بل اصبح تلوث البيئة واضحا في الخمسين سنة الأخيرة بسبب الانفجار السكاني والتصنيع والتمدين والاستخدام المفرط لمصادر الطاقة، ولاسيما البترول من قبل الدول الصناعية الكبرى والذي ادى الى احداث تغيرات في مكونات الغلاف الجوي للأرض وما له من تأثيرات خطيرة على مجمل جوانب الحياة في هذا الكوكب الذي اختل توزانه الطبيعي بفعل النشاطات البشرية.

لقد ضبط كتلة الارض وابعادها وسرعة دورانها وميل محورها وبعدها عن الشمس في اتزان عظيم دقيق لتوفير الحرارة والتركيب الجوي المناسب بحيث تهيأت الظروف لنشوء الحياة على كوكب الارض، وفي المقابل إستقرت شمسنا منذ بلايين السنين بحيث تفقد من كتلتها نحو خمسة ملايين طن في كل ثانية يتم تحويلها الى طاقة تبثها الشمس في كل اتجاه دون ان يغير ذلك من إستقرارها. يستقبل كل مترمربع من سطح الغلاف الجوي للأرض نحو(٣٢ . ١٣٩٥) واط ويستغل نحو(٥ . ٣×١٠×١٢ كيلو واط) من الحرارة الساقطة على الارض يوميا، وهذه الحرارة تعادل ما ينبعث من تفجير أكثر من عشرة آلآف قنبلة ذرية كل يوم، من دون التدخل البشري في البيئة والغلاف الجوي.

لقد منحنا الله جلّت قدرته وفرة من الهواء النقي لا نظير له تبلغ كتلته على كوكب الارض أكثر من خمسة بليون طن يستهلك منه الانسان أكثر

مما يتناوله من طعام أو شراب، حيث يصل متوسط مايستنشقه الانسان العادي نحو تسعة كيلو غرام من الهواء يومياً بينما يبلغ معدل استهلاكه من الطعام أو الشرب نحو ثلاثة كيلوغرام في اليوم الواحد.

تكمن اهمية غازات الهواء الطبيعي المتوازن من تكوين الدرع الذي يحيط الحياة على سطح الارض وهو درع خفيف لانحس له ثقلا وهو إنسيابي لا يعوق حركتنا، لطيف الملمس لايخدش أجسامنا ومع ذلك فأن تأثيره يعادل تأثير درع من الحديد الصلب سمكه عدة بوصات يحيط بالكرة الارضية فتتكسر فيه أجزاء الاشعة الشمسية القاتلة لتحمي الحياة على كوكب الارض.

ادى التدخل البشري في الطبيعة بشكل مفرط من خلال استغلال مصادر الطاقة ومنها الفحم والبترول الى إحداث أختلال في توازن مكونات الخلاف الجوي وتلوث مصادر الحياة(الهواء، الماء والتربة)، وتمتاز التغيرات الناتجة عن النشاطات البشرية بأنها ذات طبيعة تراكمية مما يجعلها بمرور الزمن خطراً يهدد الحياة على كوكب الارض، لاسيما في المرحلة التي تعمق فيه اختلال التوازن بين مكونات الغلاف الجوي(الغازات الضارة).

تزداد الخطورة عندما تختلط بعض العوامل الطبيعية مع عوامل بشرية مما يؤدي الى تغيرات مناخية هائلة تؤثر بشكل فعال على الحياة، بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري التي تنجم بفعل إزدياد نسبة الغازات المضرة في الخلاف الجوي، حيث أن المخزون الحراري للجو يؤدي الى تغير نمط الحركة العادية للكتل الهوائية، كما يؤدي الى اختلال التوازن بين انواع الطاقة في الجو مما يسبب حدوث تشنجات وحركات عصبية للغلاف الجوي تتخطى حدودها المألوفة وتتجاوز المعدلات المعروفة خلال فترات قصيرة مما

يسبب ارتفاعا شديدا او انخفاضا قاسيا غيرمتوقع في درجات الحرارة في بعض الاماكن، كما تتولد انواع خطيرة من الاعاصير الاستوائية المدمرة بصورة غير معتادة سواء في شدتها أوفي تكرار حدوثها، إضافة لتغيير مواقع أحزمة المطر بما يهدد بأزاحة منابع الانهار بفعل نضوب مصادر المياه، كما تزداد شدة التبخر واستهلاك المياه في بعض المناطق الذي يؤدي الى زيادة الجفاف والتصحر، وفي نفس الوقت تزداد معدلات سقوط الامطار في مناطق اخرى وهذا ما يزيد من كوارث السيول في الكثير من دول العالم.

لقد إنحصر إهتمام الدول الصناعية الكبرى حتى عقد السبعينيات من القرن الماضي بالموارد وكفايتها، وبرز الحديث عن إزمة الطاقة وبرامج الطاقة.كان التعامل مع البيئة يتم بشكل أساسي فيما يتعلق بعمليات الانتاج، أي التلوث او التسرب واجراءات السلامة الي كانت منحصرة على المستوى المحلي والاقليمي. ظهرت في نهاية السبعينيات من القرن الماضي لغة(الكونية) كأهتمام مشترك من علماء العالم في بحث مستقبل الارض والدعوة الى عقد مؤتمر بأسمها، عقد مؤتمرالمناخ الاول في عام ١٩٧٩ ودعت فيها الدول (أن تتنبأ بالتغيرات البشرية المنشأ المحتملة في المناخ والتي قد تضر برخاء البشرية، وان تمنع حدوثها). إزداد الاهتمام في الثمانينيات من القرن الماضي بالبيئة العالمية والحفاظ عليها ونشأ الجدل حول ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة كوكب الارض وتأثيرحرق أنواع الوقود ومنها البترول وفي إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكاربون والغازات الاخرى الضارة ومدى مساهمة ذلك في التغيير المناخي. هذا ما ادى الى عقد مؤتم المناخ الثاني في سويسرا عام ١٩٩٠ في تجمع علمي لعلماء العالم إستخلصوا فيما عرضوه من

نظريات الى أنه (رغم اوجه عدم اليقين العلمي والاقتصادي ينبغي للدول الآن ان تتخذ الخطواط اللازمة لتقليل مصادر الغازات الدفينة وزيادة مصارفها ، من خلال إجراءات وطنية واقليمية والتفاوض على إبرام اتفاقية عالمية بشأن تغير المناخ وما يتصمن بها من صكوك قانونية) ، هذا ما ساعد على تحول في البعد العالمي لموضوع البيئة انتقل الاهتمام حول البيئة من موضوع التلوث الى موضوع التغير المناخي ودور انواع الوقود فيه، مما خلق الاجواء في عقد مؤتمر الارض في(ريودي جانيرو) في يونيو ١٩٩٢ الذي صدر عنه إعلان (ريودي جانيرو). جاء في المبدأ الرابع (ان تكون حماية البيئة جزأ لا يتجزأ من عملية التنمية ولايمكن النظرفيها بمعزل عنها، كما تعترف للدول بحقها السيادي في استغلال مواردها وفى سياساتها البيئية والتنموية شريطة ان لا تسبب أنشطته أضراراً بيئية لدول أخرى او لمناطق واقعة خارج حدودها). في مطلع عام ١٩٩٨ قادت الدول الصناعية في مؤتمر (كيوتو) للمناخ باليابان مفاوضات مكثفة وصولاً لتوزيع معدلات خفض نسب الانبعاثات الضارة للبيئة والمتسببة في ارتفاع درجة حرارة الارض.

تضاعفت الشكوك المثارة حول دور البترول بمشتقاته وتكنولوجياته في تلوث البيئة عامة وعلى تلوث البحار خاصة بزيت البترول.طبقا للأحصائيات العالمية تشير بأن التصريف الصناعي والمدني يمثل ٣٧٪ وتنتج عن إلقاء المخلفات البترولية الناتجة عن العمليات الصناعية، وحوالي ٣٣٪ من مخلفات السفن البحرية والناقلات البترولية، وحوالي١٢٪ من حوادث الناقلات البترولية، حوالي ٩٪ البراكين والحمم البركاية والرماد البركاني والمياه الكبريتية، حوالي ٧٪ تنتج عن الرشوحات البترولية الطبيعية وحوالي٢٪ من عمليات البحث والتنقيب

عن البترول وانتاجه. إضافة الى تأثير الحروب على البيئة، ولاسيما بعد حرب الخليج، حيث تم حرق المئات من آبار البترول إضافة الى تسرب حوالي ٨ ملايين طن من النفط في مياه الخليج وتكون بحيرات أو برك بترولية فوق رمال الصحراء ونشأت من حرائق البترول سحابة كثيفة من الدخان حجبت الشمس من سماء الكويت وجعلت الحرارة تنخفض عشرة درجات مئوية تحت المعدل ووصل تأثير التلوث البيئي الى مدينة موسكو التي تبعد أكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر من موقع الخليج، كما أدت كارثة تلوث البيئة في الخليج الى سقوط أمطار سوداء فوق ايران، العراق، الهند، الصين وتساقط الثلوج السوداء فوق قمم جبال كشمير التي تقع على بعد ٢٤٠٠ كيلومتر من الكويت، إضافة الى القضاء تقريبا على الطيور والاسماك والاحياء المائية والاعشاب البحرية، والى تلوث التربة بالمعادن الثقيلة والهيدروكربونات ذات العلاقة بالسرطان.

ضريبة الكربون

لقد بذلت الدول الصناعية جهودا كثيرا لتطبيق إجراءات رفع كفاءة استخدام الطاقة ولخفض استهلاك النفط، ولقد لجأ بعض الدول الصناعية لفرض ما يسمى(بضريبة الكاربون) كوسيلة لتقليص اعتماد هذه الدول على النفط.

أقترحت لجنة المجموعة الاوربية في آيار ١٩٩٢ فرض ضريبة على مصادر الطاقة المختلفة على اساس ٥٠٪ على المحتوى الحراري، و ٥٠٪ على المحتوى الكاربوني، بحيث تبدأ هذه الضريبة بمقدار ٣ دولارات للبرميل مكافئ النفط. في عام ١٩٩٣ لتصل هذه الزيادة الى ١٠ دولارات في عام ٢٠٠٠ وتحاول الدول الصناعية على المضي قدما في

مشروعها الداعي الى تخفيض استهلاك البترول بالرغم من الخلافات السائدة بينها نتيجة للتكاليف الضخمة الواجب إنفاقها والتي تقدر بنحو ١٢٥ مليار دولار من أجل حماية البيئة عالميا.

ان السبب المعلن لفرض ضريبة الكاربون هو تخصيص حصيلتها لحماية البيئة ولمكافحة التلوث الناجم من إحتراق النفط ومشتقاته، والحقيقة ان في فرض ضرائب كهذه له منافع متعددة أخرى للدول الصناعية المستهلكلة غير حماية البيئة، ومن اهم تلك المنافع (تقليص الاعتماد على الواردات النفطية، تخفيض حجم الواردات، لأن فرض الضرائب سيؤدي الى خفض نسبي في أستهلاك النفط والضغط بأتجاه خفض أسعاره في الاسواق العالمية، زيادة الدخل القومي من خلال الضرائب تلقي قبول الرأي العام بسبب إتساع قاعدة مؤيدي قضية حماية البيئة).

ذكر الدكتور سوبروتو سكرتير عام منظمة الاقطارالمصدرة للنفط (أبك) في مؤتمر الارض والبيئة الذي عقد في البرازيل في حزيران١٩٩٢، (أن محاولات الربط بين البترول والتلوث وفرض ضريبة الكاربون أنما تستهدف البترول والدول المنتجة وليس القضاء على تلوث البيئة).

أن ضريبة الكاربون المقترحة هي شكل آخر من الضرائب المنوي فرضها لرفع دخل حكومات الدول الصناعية المستهلكة للنفط. ان الضرائب عالية في الكثير من الدول ومنها في دول المجموعة الاوربية، الضرائب في أغلب الدول الاوربية حاليا أعلى ثلاث مرات من عائدات النفط في الدول المنتجة للنفط. حين كان سعر برميل النفط الخام المصدر الى المجموعة الاوربية في بداية التسعينيات من لقرن الماضي بحوالي (٢٠ دولارا) تقريبا، بلغت الضريبة حوالي٦٥ دولار/ برميل منتجات. بناء على ذلك، فقد قدرت حصيلة الضرائب على المنتجات النفطية المحققة في دول

المجموعة الاوربية في عام ١٩٩١ بحوالي ٢١٠ مليار دولار بمعدل أستهلاك ٣,١مليون برميل/يوم، تقابلها عائدات التصدير للدول المصدرة بحوالي ٦٤ مليار دولار، وعليه يمكن القول بأن فرض ضريبة الكاربون تحت عنوان حماية البيئة لهو غدر بحق الدول المنتجة للنفط، لاسيما الدول النامية التي هي بأمس الحاجة الى الموارد المالية ومنها (العراق) بهدف تطوير وتنمية طاقاتها الانتاجية ولتحسين الظروف المعيشية لأبنائها.

أن فرض ضريبة الكاربون من قبل الدول الصناعية المستوردة سوف يؤدي الى خفض استهلاك النفط ومن ثم الى خفض اسعار النفط مما سيؤثر سلباً على خطط التنمية في الدول المصدرة للنفط مما يشكل ضرراً للمصالح الاساسية لهذه الدول. ضريبة الكاربون لن تحل مشاكل الثلوث في الدول الصناعية، بل على العكس فأنها ستخلق مزيدا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لذا فأن الحل السليم لا يكون بفرض ضريبة أستهلاك البترول التي تؤدي الى نتائج سيئة، بل يكون بترشيد استهلاك الطاقة ومنها البترول وبأتخاذ تدابير علمية مدروسة تتمثل في ثلاثة أتجاهات رئيسية وهي: (ترشيد استهلاك الطاقة من خلال طرق الاحتراق الامثل الذي سيؤدي الى خفض انبعاث الغازات الملوثة، وضع حد للتصحر الناجم من انبعاث الغازات الضارة للبيئة، الحفاظ على الغابات والاشجار وعدم قطعها وتوسيع عمليات التشجير وعمل احزمة خضراء مما يساعد على تخفيض درجات الحرارة للغلاف الجوي، دراسة الوسائل والاساليب التكنولوجية لمعالجة الغازات المنبعثة عن طريق إجراء البحوث العلمية لمعالجة الغازات وتحويلها الى غازات غير ضارة، وهذا أمر ممكن، بينما يؤدي منع أو الحد من استخدام البترول الى الاضرار بالتنمية الاقتصادية.

مواجهة تحديات البترول:

تتطلب مواجهة تلك التحديات إجراء تغيرات أساسية في عدد من عقليات وأساليب إدارة العمل، هناك بعض الخطوات المقترحة لأيجاد حلول علمية ناجحة لمواجهة هذ التحديات، ومن أبرز تلك الخطوط ما يلي:

١- عقد إجتماعات ومؤتمرات، تقودها المنظمات المختصة بالبترول (أوبك، وغيرها من الدول المنتجة للبترول، الجمعيات الجيولوجية والجمعيات الجيوفيزيائية للأستكشاف، جمعيات مهندسي البترول وغيرها) لتبادل الآراء ألأفكار حول الامور ذات الاهتمام المشترك ومن اهمها دراسة سبل ترشيد وخفض التكاليف.

٢- خلق نشاط عالمي مكثف لتطوير ونقل التكنولوجيا للأستفادة من التقدم الفني والانجازات التي يحرزها العالم بما يساعد على خفض تكاليف الانتاج ويقلل من مخاطر الاستثمار. ساعدت الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية المتطورة في اكتشاف الكثير من حقول النفط، إضافة الى تنمية وتطوير الحقول من خلال الاهتمام بعمليات الصيانة والوقاية والحفر وتقييم الاحتياطي البترولي وتقنيات الاستخراج.

٣- ترشيد الاستهلاك المحلي في الدول المنتجة والعمل على تشجيع استخدام الغازالطبيعي بدلاً من النفط الذي ساعد وسيساعد على تحريرفائض أكبر من الزيت الخام للتصدير في الدول المنتجة للنفط وخاصة في الدول المصدرة للنفط (اوبك) ودول منطقة الشرق الاوسط التي لم تستعمل الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ.

٤- مساعدة الدول النامية على إقامة بنية أساسية لأستخدام الزيت والغاز بدلاً من الاعتماد على الاشجار والغابات لتلبية احتياجاتهم من الطاقة، هذا يساعد على الحفاظ على المساحات الخضراء بما يعود بالنفع على البيئة العالمية.

٥- تطوير نظم الادارة بما يحقق أهداف العمل من خلال تطبيق مفاهيم جديدة لتنظيم المشاركة والجودة من اجل الاسراع في تنفيذ خطوات اخرى تساعد على تطبيق الاساليب الحديثة في خفض التكاليف وزيادة القيمة للعمل دون إنفاق إستثمارات باهضة.

٦- الدخول في مشاركات تقوم على الثقة والتعاون المتبادل لتحسين ظروف العمل وزيادة وتطويرعمليات الاستكشاف.لقد أصبح نظام المشاركة والتحالف على مستوى العالم وسيلة شائعة لخفض التكاليف وتقليل المخاطر، اضافة الى كونها أفضل وسيلة في معالجة مشاكل البيئة وفي مواجهة التحديات الاخرى، ومنها تحدى الارهاب الذي يتوجهه أنظاره صوب الشركات النفطية وطرق امدادها ونقلها.

٧- الاهتمام بنظام تكامل الخدمات من خلال توحيد مواردها لمواجهة التحديات التي تفرضها عوامل السوق وجمع أنشطتها لتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتوجات والخدمات بما يحقق مكاسب لكل الاطراف.

٨- وضع مزايا البيئة للغاز في الاعتبار عند تسعير الغاز، يؤدي ذلك الى تحسين اقتصاديات مشروعات الغاز وسيخلق وضعا يتنافس في اسعاره مع البترول وغيره من مصادر الطاقة مما سيؤدي الى انتشار استخدام الغاز في بعض المناطق التي تهتم بالبيئة.

٩- العمل على إقامة سوق عالمي للغاز مثل سوق البترول العالمي، حيث

يوجد حاليا عددا محدودا من الاسواق التي تستطيع من خلالها حصر الحركة التجارية لتداول الغاز على المستوى الاقليمي، حيث هناك خطوط لنقل الغاز، مثلا من كندا الى الولايات المتحدة الامريكية، ومن دول الاتحاد السوفيتي السابق الى دول أوربا الغربية، ومن دول آسيا واستراليا والخليج الى اليابان بأستخدام الناقلات البحرية، كل هذه الاسواق لا زالت مفككة، ولذا لا ظلٌ الغاز سلعة محلية وأقليمية، هناك بوادر تشجع على خلق سوق عالمي موحد للغاز الطبيعي.

الباب السادس

شركات البترول العالمية

دور شركات البترول العالمية في التحكم على البترول:

كانت شركات البترول العالمية تلعب أدوارها المباشرة وغير المباشرة(السرية)في تخطيط وتنفيذ الامور من خلال عقد الاتفاقيات طويلة الأمد بالشكل الذي يضمن لها الحصول على أكبر المنافع من الدول المنتجة والمستهلكلة للبترول، سالكين في ذلك كل الطرق، منها حتى القضاء على الشركات الصغرى وتهديد أمن البترول.

كان يسيطر على سوق البترول الى ما قبل خمسين سنة الماضية ٧ شركات عالمية (منها ٥ أمريكية) وهي (ستاندرد أويل أف نيو جرسي، موبيل أويل، تكساكو، شركة الخليج، ستاندرد كاليفورنيا، شل، البترول البريطانية).

كانت شركة (ستاندرد جرسي) من اولى الشركات الامريكية واكبرها واقدمها. تستخرج الشركة البترول في ١٤دولة وتكرره في ٣٦ دولة وتبيعه في مائة دولة، وتبلغ مبيعات هذه الشركة وحدها ٥٠٠٠ مليون جنيه سنويا.

أنشأت كل هذه الشركات فروعاً لها لإدارة عمليات معينة(التسويق، التوزيع، التكرير) وتبيع الشركات الاصلية البترول لفروعها باسعار مختلفة عن أسعارالسوق وتتقاسم الأرباح فيما بينهما، وكانت الشركات

الكبرى تستغل هذه العلاقة بينها وبين فروعها في الضغط على الدول المنتجة للبترول، فمثلاً كانت تتلاعب بأسعار خام البترول، حين تعلن بشكل مفاجيء خفض سعر بيع الخام في ميناء التصدير، وكان من المفروض ان تقل ارباحها وارباح الدول المنتجة نتيجة أنخفاض سعر الخام، ولكن الدول المنتجة للبترول كانت هي التي تخسر، أما الشركة فأنها تبيع الخام للشركات الفرعية التى تتولى نقله وتكريره وتسويقه وبيعه في النهاية للمستهلك بسعرمرتفع وتكون الحصيلة النهائية للشركة الاصلية بفروعها، وعلى ضوء هذه التوجيهات السرية فأن هذه الشركات العملاقة عندما تحارب دولة او شركة أخرى فأنها تحارب بقسوة وبضراوة وتستطيع ان تؤدي الى إفلاس دول وخراب شركات، وبحكم ما تملكه هذه الشركات الكبرى من رؤوس أموال وأرباح، تستطيع ان تخفض الاسعار الى الحد الذي يفقد فيه بعض ما لديها من فائض، وتؤدي في نفس الوقت الى إفلاس الشركات الصغيرة التي لا تتحمل أعباء بيع البترول بتلك الاسعار المنخفضة.

ادت تكرارعمليات التلاعب بأسعار البترول من قبل الشركات الكبرى الى أفلاس الشركات الصغرى بحيث أرغمها للخضوع لسياسات وتوجهات الشركات الكبرى.

محاربة الدول المنتجة للبترول:

تعتبر ايران والعراق من افضل واقرب الامثلة الحية على محاربة الدول المنتجة ونوضح ذلك للقاريء ليتسنى له معرفة حجم الاساليب التي اتبعتها شركات النفط البريطانية في محاربة حكومات الدولتين بهدف السيطرة على النفط خلال القرن الماضي.

حاربت شركة البترول البريطانية إيران بعد ان رفضت ايران مقترحات شركة البترول الانكليزية الايرانية بتسوية النزاع وفي المخالفات التي أرتكبتها، منها (محاولة ادخال المياه الساحلية في منطقة إمتيازها في إتفاق عام ١٩٣٣، دفع سعر البترول بالذهب في الوقت الذي كان سعره يقل ٥٠٪ من السعر الحقيقي، منع شركة البترول البريطانية من الاشراف والاطلاع على حساباتها وحسابات الشركات المساعدة والمتحدة معها، ضآلة حصة أيران بالقياس الى أرباح الشركة الطائلة، إضافة الى دعوة ايران من أنهاء الاحتلال وتولي ايران السلطة بنفسها وتضمن استقلالها السياسي). كانت هذ المشاكل من الدوافع الاساسية الى أعلان ايران عن تأمين الشركة في مايو١٩٥٢، وانذرت ايران الخبراء بالعمل مع الحكومة الايرانية أو مغادرة البلاد، في الوقت الذي لم يكن لدى ايران خبراء للأنتاج أوالتسويق. فرضت بريطانيا حصاراً على بترول ايران بعد ذلك الاجراء الايراني وتابعت من يشتري النفط من ايران بالقضايا.

إستطاعت شركة البترول البريطانية التي كانت لها حصص في بترول الكويت والعراق من رفع انتاج الكويت من ١٧ مليون طن الى ٤٢ مليون طن سنويا وانتاج العراق من ٨ ملايين طن الى٢٧ مليون طن سنوياً لسد الفراغ الذي نجم من فرض الحصارعلى بترول ايران. أدى هذا الضغط الغير المباشر بإيران الى الخضوع وعزل شركات البترول بنفوذها عن حكومة مصدق في ايران.

بدأت المباحثات بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق في سنة ١٩٥٩ لتعديل عقود الأمتياز التي حصلت عليها شركة البترول البريطانية. طالت المفاوضات٣ سنوات، لجأت الشركة خلالها الى أسلوب جديد في الضغط على الحكومة العراقية من خلال عدم زيادة إنتاج

البترول مما يؤثر على ايرادات الحكومة العراقية، في الوقت الذي أشتدت فيه حاجة الحكومة العراقية للمال، وفي نفس الفترة إرتفعت ارقام الانتاج في الدول المجاورة بين ٩٪، ١٢٪ ولم يتجاوز إنتاج العراق عن نصف في المائة. دخلت المفاوضات بين شركة البترول والحكومة العراقية في مرحلة حرجة، لجأت الشركة الى تخفيض انتاج العراق من البترول بنسبة ٣٠٪، وكان هذا ضغط على الحكومة العراقية للخضوع لمطاليب الشركة.

محاربة الدول المستهلكة للبترول:

محاربة الشركات العالمية للبترول للدول المنتجة تعدّت الحدود، فظهرت في الأفق أيضاً الحرب المكشوفة بين الشركات العالمية للبترول والدول المستهلكة للبترول.

أدى تطورالصناعات البترولية في اليابان في الخمسينيات من القرن الماض الى ارتفاع نسبة إعتماد اليابان على البترول من ٧٪ الى٧٤٪، ومن هنا بدأت خطورة عدم وصول البترول الى اليابان بفعل سياسة شركات البترول العالمية، مما أضطرت اليابان الاتفاق مع الحكومة الامريكية في عام ١٩٥٠، تسمح بموجبه لشركات البترول الاجنبية ومنها الامريكية بالمساهمة بـ ٥٠٪ من رؤوس الاموال لمصانع تكرير البترول اليابانية مقابل تعهد هذه الشركات بأن تقدم لمصانع التكرير في اليابان كل ما تحتاجه من البترول.

وضع حلف الاطلنطي قواعد لتجارة البترول مع الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن إيطاليا خرقت هذه القواعد عندما عقدت إتفاقاً مع الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٦٣ لتحصل على ١٦٪ من إستهلاك البترول بسعر أقل ٣٠٪ من السعر الذي تدفعه إيطاليا للشركات الكبرى وذلك

مقابل إستيراد أنابيب الصلب من إيطاليا ، وهناك العديد من الأمثلة الحية التي استخدمتها شركات النفط العالمية في محاربة الدول المستهلكة للبترول.

أحتكار البترول العالمي

بدأ الاحتكار العالمي لسوق البترول عندما تعمقت المنافسة في منتصف العشرينيات من القرن الماضي بين شركات البترول على الاسواق، مما دفع كل شركة أن تعرض سعرا أقل لتحطيم منافستها وأدى ذلك الى إضطراب الأسعار في كل الاسواق.

في الوقت الذي كاد الكساد الاقتصادي العالمي يطل رأسه والبترول يتزايد إنتاجه على إستهلاكه، تحرك أنذاك الهولندي(هنري ديترينج) رئيس مجلس إدارة شركة(شل) في سنة ١٩٢٨ التي كانت قوة لايستهان بها في عالم البترول بتقديم فكرة الاحتكار العالمي لسوق البترول على رؤسا ء شركات البترول العالمية، أتفق رؤسا ء الشركات الكبرى الثلاثة(شل، شركة ستاندرد ، والشركة البريطانية) على الاتفاق الذي وقع بينهم في ١٧ ديسمبر١٩٢٨ ، عرفت ألإتفاقية في عالم البترول (باتفاقية أكناكاري) رمزا الى القصر الصيفي لـ(ديترينج) في مدينة (أكناكاري) في سكوتلندا. تضمن الاتفاق سبعة بنود يكمن فحواها في (ألاّ تتنافس هذه الشركات فيما بينها. تجميد أسعار البترول. التسهيلات في الشحن والنقل والتفريغ.تحديد أسعار ناقلات البترول.كل سوق بترولي يأخذ البترول من أقرب الحقول إليها بدلاً من نفقات النقل الكثيرة والبعيدة المكلفة.جعل سعر البترول في خليج المكسيك هو السعر العالمي، لأن الولايات المتحدة كانت تنتج حوالي ٧٠٪ من بترول العالم من خليج المكسيك) .

كان هذا هو أول وأكبر إحتكار للبترول في العالم الغربي ضد الدول المنتجة للبترول، ومنها الدول النفطية في منطقة الشرق الاوسط.أدت هذه الخطوة خلال الفترة مابين عام ١٩٣٠-١٩٣٤ الى إنضمام باقي الشركات البترولية الكبيرة والصغيرة، توقيع إتفاقيات مكملة ومتممة له واصبح الاحتكار يسيطر على البترول العالمي والشركات تجمع بشكل منظم لتنظيم العمل (توزيع السوق البترولي)فيما بينها، وادى إحتكارالسوق العالمي للبترول الى إنهاء المنافسة بين شركات البترول، لاسيما المتعلقة بالنفط في منطقة الشرق الاوسط، ومنها نفط العراق، حيث إحتكرت في سنة ١٩٣٩ شركة نفط العراق والشركات المتحدة استغلال النفط في جميع أنحاء العراق، وحصرت بذلك السيطرة التامة على جزء كبير من موارد العالم من هذه المادة الحيوية وحجزته في مجموعة من شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، قامت بأستغلال جميع مناطق النفط في العراق وتحكمت هذه الشركات معا بالأسواق العالمية بهذه المادة الثمينة التي هي ملك الشعب العراقي بنسيجه المتنوع.

لقد أدى الالتزام بجعل بترول خليج المكسيك أساساً في تحديد(السعر العالمي للبترول) إلى إرتفاع في أسعار البترول التي كانت تتزايد جغرافيا كلما إتجهنا بعيدا من خليج المكسيك حتى يصل أقصاها الى الجانب الآخر من العالم، وكان الخط الذي يمر بالمناطق التي يصل فيها السعر الى أقصاها يسمى(خط تقسيم السعر) وكان خط تقسيم السعر قبل الحرب العالمية الثانية يبدأ في المحيط الهندي، جنوب بورما عادة، متخذاً مساراً تقريبياً الى الشمال والجنوب، وكان هذا (النظام يسري على البترول الخام كما يسرى على منتجات التكرير)

حدثت بمرور الزمن خلافات بين تلك الشركات نتيجة صعوبة تحديد

سعر البترول في المناطق الاخرى من العالم حتى تتمكن تلك الشركات من تصفية الحسابات فيما بينها وكذلك مع المشترين. هذه الاتفاقيات كانت مكلفة جدا على الدول المنتجة للبترول وخاصة في منطقة الخليج(العراق، ايران)، فمثلا لو باعت العراق برميلاً من البترول الى بريطانيا، فان سعره في هذه الحالة يحدد على أساس سعر البترول في خليح المكسيك (السعر العالمي المتفق عليه) مضافاً إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك الى الميناء البريطاني، واذا باع العراق برميلاً من البترول الى الهند مثلا، يصبح سعره هو سعر البترول في خليج المكسيك مضافاً اليه نفقات النقل من خليج المكسيك الى الهند بدلاً من حساب نفقات النقل من العراق الى الهند القريب جداً من الهند مقارنة بالمسافة بين الهند وخليج المكسيك.

ربحت شركات البترول كثيرا عندما تبادلت فيما بينها الاسواق، تنقل الشركات البترول من الحقول القريبة الى اسواق الاستهلاك وتحصل على فرق عمليات الشحن أو تتقاسم الارباح فيما بينها.

تطور الاحتكار في سوق البترول أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب تعذر شحن البترول من الخليج الى أوربا، بدأت الولايات المتحدة تمد بريطانيا بحاجتها من البترول، بينما أصبح من المستحيل تزويد حلفائها في منطقة الشرق الاقصى بسبب المسافة الشاسعة بيهما، لذا جرت محاولات كثيرة بعد الحرب العالمية الثانية على إهمال قاعدة(حساب تكاليف الشحن الوهمية من خليج المكسيك)، نجحت الشركات في ذلك وجعل تكاليف الشحن كأن البترول قد بيع في لندن أو ميناء روتردام الهولندي.

بدأت شركات البترول في سنة ١٩٥٠ من استعمال اسلوب آخر أكثر إستغلالاً ومن دون رحمة في تحديد سعر بترول كل دولة منتجة للبترول

في منطقة الشرق الاوسط، يعرف ذلك باسم (السعر المعلن للبترول)، وعلى هذا الاساس تحسب حصة الحكومة في الدولة المنتجة للبترول، مما عزّز مكانة شركات البترول، تستطيع تلك الشركات من خلال (نظام السعر المعلن) من تحطيم أية دولة مهما كان إنتاجها، لأن الشركات العالمية للبترول ظلت متحدة عند السعر المعلن لا تتنافس عليه، تخفض سعر البترول متى ما تشاء ولا ترفع سعر البترول أبداً.

كانت الدول المنتجة للبترول في الشرق الاوسط تحصل على كمية من إنتاجها وذلك لأستهلاكها المحلي وتبيع منه ما يرغب بالسعر الحر، ونتيجة لأتحاد الشركات العالمية للبترول (بقي السعر الحر أقل من السعر المعلن)، لذا إضطرت الحكومات المنتجة الى بيع بترولها الحر للشركات بالسعر المعلن، بإعتباره أفضل الاسعار، ولذا يمكن القول بأن(نظام السعر المعلن الذي حل محل سعر البترول في خليج المكسيك بموجب إتفاقية(آكناكاري) كان إستغلالاً سيئاً).

تلاعب شركات النفط العالمية بأسعار البترول:

تتلاعب شركات البترول العالمية بأسعار البترول بشكل مدهش، بعد إكتشاف البترول في الدول العربية، قامت الشركات بتحديد دخل ثابت للدولة صاحبة الثروة المكتشفة قدره حوالي (٢١سنتاً للبرميل الواحد)، وكانت الشركات حرّة في بيع هذا البترول للسوق الذي تراه وبالسعر الذي تحدده. لقد كان السعر المعلن لبرميل البترول في الاربعينيات من القرن الماضي بحوالي(٠٥ . ١ دولار)، ثم إرتفع الى (٢٣ . ١ دولار)، وفي مارس عام ١٩٤٨ تصاعد سعره الى(٢١ . ٢ دولار)، بعد ارتفاع طاقة إنتاج البترول السعودي من نصف مليون برميل سنويا في عام ١٩٣٨

الى نصف مليون برميل يوميا بحلول عام ١٩٤٦، أنخفض سعر برميل البترول الى (١.٨٨ دولار) في أوائل عام ١٩٤٩ والى (١.٧٥ دولار) في نهاية عام ١٩٤٩، وانخفض في عام ١٩٥٠ الى(١.٦٥ دولار)، وفي عام ١٩٥٣ أنخفض السعر مرة اخرى ليصبح (١.٥٠ دولار/برميل)، وتدهور فيما بعد سعر البترول اكثر في منطقة الخليج الى ان وصل سعر البرميل الى(١.٣٥ دولار)، رغم توقف انتاج البترول الايراني وبيع الاتحاد السوفيتي السابق كميات ضخمه من بتروله الى الدول الاوربية.

ادت أزمة تلاعب الشركات في أسعار البترول الى دخول الدول المنتجة - العربية للبترول في مفاوضات مع الشركات العالمية للبترول، واتفقت الدول المنتجة للبترول في النهاية مع الشركات (على ان تحصل بمقتضاه الدول المنتجة - العربية (على تقسيم الربح مناصفة)، وكانت طريقة حساب نصيب الشركة والدولة (تتلخص في خصم كل تكاليف البحث والانتاج اولاً ثم توزيع الربح مناصفة بين اثنين بعد ذلك). وعلى هذا الاساس، ظلّت السعودية طيلة أكثر من عشرين عاماً تحصل على ١٩٪ فقط من ثمن برميل البترول، اي حوالي(٢١سنتاً فقط)، بينما كانت الشركة تربح ٨٥ سنتاً في البرميل الواحد، وكان باقي الربح يذهب الى الشركة المنتجة للبترول والناقلات والتوزيع. لذا كانت الشركة تربح في البرميل ٤ أضعاف ما تربحه السعودية من بترولها المنتج.

مارست شركات البترول في عام ١٩٥٩ لعبة تخفيض أسعار شرائها لبترول الشرق الاوسط مرتين خلال تلك السنة مما ادى الى انخفاض دخل الدول المنتجة عن كل برميل في الوقت الذي كانت الدول المنتجة تأمل فيه الزيادة، هذا ما دفع الدول العربية في نفس العام الى عقد اول مؤتمر

للبترول العربي في القاهرة، ظهر في المؤتمر الاحساس الداخلي في صدر كل دولة برغبتها في معارضة الشركات، دارت بعدها الاتصالات بين ممثلي الدول في جو من الحيطة والسرية خوفاً من جواسيس شركات البترول، ولم تكن أنذاك اية دولة ان تقف وحدها في مواجهة تجمع الشركات، وكل مسؤول من هذه الدول ينظر الى مصير(مصدق) رئيس الحكومة الايرانية من قبل.أنتهت تلك الاتصالات السرية الى ظهور فكرة إنشاء منظمة تجمع الدول المنتجة للبترول، وعقد إجتماع في بغداد في ١٠-١٤ أيلول ١٩٦٠ تقرر فيه تكوين منظمة الاقطار المصدرة للبترول والتي عرفت(أوبك). كانت قوة المنظمة تتمثل في الامكانيات الضخمة للبترول التي يمكن ان تجعلها قوة مؤثرة وصاحبة كلمة ونفوذ في ميدان البترول العالمي.

أستطاعت منظمة أوبك خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٧ ان تمنع الشركات من ممارسة لعبة خفض الاسعار مرة أخرى، لكنها لم تستطع ان تحقق زيادة سعر بترولها، خاصة كان سعر البترول طوال فترة الستينيات هو أرخص سعر بيع للبترول منذ أكتشافه. بعد حرب ١٩٦٧، استطاعت اوبك ان تحقق اول نجاح لها في رفع اسعار بيع بترولها للشركات وبالتالي زيادة دخلها عن كل برميل. دخلت دول الخليج المنتجة للبترول في معركة أسعار البترول مع الشركات وانتهت بتوقيع إتفاقية طهران، وجاءت بعدها اتفاقية طرابلس لدول أوبك، وبمقتضى تلك الاتفاقيتين، زادت أسعار بيع الدول لبترولها وزاد بالتالي دخلها عن كل برميل. كان متوسط دخل السعودية من البرميل عام ١٩٦٧تقدر بحوالي(٨. ٨٤ سنت) واصبح في عام ١٩٧١ بحوالي(١٢٦، ٦ سنت)، كما زاد دخل الكويت من (١. ٧٩ سنت) الى٥. ١١٩ سنتاً)، ارتفع دخل ليبيا من(٦. ١٠١ سنت)

الى(٦ . ١٧٨ سنت)، علماً ان الدولار الواحد يساوي ١٠٠ سنتاً.

بعد حرب ١٩٧٣، شهد اسلوب وسعر بيع البترول تطورا جديداً، استخدمت أوبك لأول مرة اسلوب المزاد في بيع البترول، عرضت ايران جزأ من بترولها للمزاد العلني وطلبت الى الشركات دخول المزاد، تقدم فيه كل شركة افضل ما لديها من عرض، وكانت المفاجأة ان يصل سعر الشراء الى ١٧ دولار للبرميل الواحد، في حين كان السعر المعلن لا يتجاوز ٥ دولارات، وبنفس الطريقة باعت نيجيريا البترول بسعر ١٦ دولار / برميل، وبهذا ارتفع سعر البترول باكثر من اربعة أضعاف مقارنة بالسعر قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣.

هناك الكثيرمن العوامل والاسباب المباشرة والغير المباشرة التي لها تأثير على تذبذب طاقة الانتاج النفطي وعلى تذبذب اسعار النفط في العالم ومنها في دول منظمة اوبك، ومن ابرز تلك العوامل تكمن في (زيادة الطلب، اختلال التوازن بين العرض والطلب، النقل من مصادر الانتاج الى السوق العالمي للنفط، عمليات التكرير والتصفية، خدمات الانتاج، الحفر، لاسيما في المياه العميقة، الكوارث الطبيعية، الطقس- البرودة والتغيرات المناخية، تذبذب سعر الدولار مقابل العملات الاخرى، التخوف من ان تنخفض إنتاج أوبك وباقي الدول المنتجة للنفط، خصوصيات كل دولة من دول منظمة اوبك وغيرها من الدول المنتجة للنفط واخيرا وليس آخراً الحروب)، وعليه يتوقع الخبراء ارتفاع اسعار النفط بشكل مستمر رغم كل الخطط والاساليب والضغوطات التي تتبعها الدول الصناعية ومن ورائها شركات النفط العالمية على الدول المنتجة للنفط.

تعرض سوق النفط العالمية الى ثلاثة صدمات، انعكس تأثيرها على

الاقتصادي العالمي ومنها على الدول الصناعية الكبرى نتيجة اختلال التوازن بين الطلب والعرض للبترول، إضافة الى إرتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، صدمة حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، عندما قامت منظمة اوبك بتخفيض مفاجيء لسقف الانتاج مما ادى الى رفع اسعار النفط الى حوالي ٤٠$ للبرميل الواحد.استخدمت اوبك في تلك الفترة النفط كسلاح سياسي.

الصدمة الثانية، انهيار نظام شاه إيران عام ١٩٧٩، الذي ادى الى ارتفاع اسعار النفط بحوالي ٤٠$ للبرميل الواحد، والصدمة الاخيرة والقصيرة هي حرب تحرير العراق التي تزامنت معها الاضرابات في فنزويلا وعدم استقرار الوضع في نيجيريا وانخفاض مخزون الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة من(٧٠٠ مليون برميل)الى (٦٠٠ مليون برميل)مما ارتفع اسعار النفط، وكان من المتوقع الى تصل الى اكثر من (٤٠$للبرميل الواحد)، إلاّ ان سقوط النظام البائد بسرعة وقيام المملكة العربية السعودية برفع سقف انتاجها لسد العجز حال دون تعرض السوق العالمي الى أزمة نفطية طويلة.

سيطرة الشركات النفطية الكبرى على صناعة البترول:

تعدا إحتكار شركات البترول العالمية إحتكار السوق العالمي للبترول، الى التحكم بنسبة كبيرة في منتوجات الصناعات البترولية بمختلف مراحلها، وكانت درجة السيطرة التي تباشرها الشركات تختلف من مرحلة الى اخرى من مراحل صناعة البترول.

سيطرت الشركات الكبرى على نسبة عالية ما بين (٧٦.٤٪الى٨١.٤٪) من احتياطي البترول المؤكد الموجود في العالم،

وهو يمثل أكثرمن ثلاثة أرباع المجموع العالمي للأحتياط العالمي للبترول خلال الفترة مابين ١٩٥٦-١٩٦٤، حيث كان مجموع الاحتياط العالمي للبترول يقدر بحوالي (٣٢٦٣٠ مليون طن).

سيطرت تلك الشركات على إنتاج البترول الخام، حيث بلغت سيطرة شركات البترول العالمية على حوالي ٥٩٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٦٥ وارتفع الى حوالي ٦٣٪ من الانتاج العالمي في عام ١٩٦٤ أما بالنسبة لتكرير خام البترول، فقد سيطرت الشركات الكبرى السبعة في عام ١٩٥٠ على نسبة عالية من طاقة التكرير التي بلغت حوالي٥٧٪ من مجموع طاقة التكرير العالمية.

حدث تطور محسوس في مدى سيطرة الشركات العالمية الكبيرة السبع على طاقة التكرير في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث انخفضت درجة تركيز تلك الشركات في بعض المناطق(الشرق الاوسط والشرق الاقصى) خلال الفترة ما بين(١٩٥٥-١٩٦٠)، إنخفض مجموع طاقة تكرير البترول في الشرق الاوسط من ٩١٪ الى ٧٦٪، مقابل ٨٧٪ الى ١٣٪ في دول الشرق الاقصى، في حين زادت درجة تركيزها في أقطار اخرى(أقطار اوربا الغربية)، حيث ارتفع من ٦٣٪في عام ١٩٥٥ الى ٧٦.٣٪ في عام ١٩٦٠ يرجع السبب الى أن أقطار اوربا الغربية قد أتجهت انظارها بعد الحرب العالمية الثانية نحو استيراد البترول من الشرق الاوسط خاماً لتصنيعه وتحويله الى منتجات نهائية في أقطارها بدلاً من استيراده على شكل منتجات مكررة من الولايات المتحدة ومن الكاريبي.

إهتمت شركات البترول العالمية بمسألة نقل مصادر الطاقة ومنها البترول بأعتبار نقل البترول يعتبر مرحلة من مراحل الصناعة البترولية المكملة لها

بالرغم من كونه يختلف بطبيعته عن إنتاج البترول وتكريره وتصنعيه، ويتطلب نقل البترول وسائل تنفرد بها هذه الصناعة دون غيرها، فهو ينقل بطريقتين النقل بأنابيب خاصة، او بالنقل البحري).

١- النقل بواسطة أنابيب خطوط نقل خام البترول، ينساب فيها البترول (خطوط الانابيب) لمسافات طويلة، شحنه ودفعه من خلال أنابيب خطوط نقل البترول عبر مناطق ذات تضاريس متنوعة(مناطق جبلية، موانع طبيعية- وديان، غابات أنهار، اضافة الى الخصوصيات الزلزالية لتلك المناطق)، وفي ظل ظروف مناخية متنوعة(الجفاف، الصحاري، المناطق الباردة والمنجمدة)، إضافة الى اهمية عنصر الحماية والامن والاستقرار، ورغم كال المشاكل التي تواجه شركات البترول الكبرى السبعة من نقل خام البترول بواسطة انابيب النقل، تعود ملكية تلك الانابيب الموجودة في العالم تقريبا للشركات العالمية الكبرى.

٢- نقل خام البترول عن طريق النقل البحري، بواسطة سفن معدة إعداداً خاصاً لنقل البترول، وظهرت الاساطيل العالمية لنقل البترول من المناطق المنتجة الى الاسواق العالمية للبترول وتمكنت الشركات البترولية الكبرى السبعة في العالم من السيطرة على نسبة تصل الى٥٠٪ من الاسطول العالمي لناقلات البترول في عام ١٩٥٠، ثم إنخفضت هذه النسبة الى ٣٤٪ في عام ١٩٩٤ من الاسطول العالمي لناقلات البترول.يعود سبب هذا التحول الى التقلبات العنيفة التي تتعرض لها صناعة الناقلات الى انخفاض العوائد التي تجنيها رؤوس الاموال المستثمرة فيها بالقياس الى العوائد التي تجنيها الشركات من إنتاج البترول الخام وتكريره وتسويقه، لذا فضلت الشركات الكبرى

أستئجار الناقلات بعقود طويلة الأمد لتؤمن نقل بترولها من جهة وتحقيق سيطرة كافية على هذه المرحلة من مراحل الصناعة البترولية دون ان تنفق مبالغ كبير لبناء الناقلات.تمكنت الشركات الكبرى عن طريق إستئجار الناقلات بعقود طويلة حوالي ٦٠٪ من الناقلات التي يملكها مشغلون مستقلون، ولذا يمكن القول ان مجموع ما تسيطر عليه الشركات الكبرى عن طريق الملكية والاستئجار يبلغ حوالي ثلاثة أرباع اسطول ناقلات البترول في العالم.

تلاعبت الشركات النفطية بمستقبل الكثير من شعوب العالم وخاصة الشعوب الغنية اوطانها بالثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي، ومنها شعبنا الكردي في كردستان.استخدمت الشركات النفطية البريطانية والفرنسية اساليب المراوغة والخدعة والتعهد والخيانة، التي طرحت في ظل مفاهيم تتناسب مع ظروف كل فترة، بهدف تمرير المشاريع التي تخدم مصالح المشاركين في تلك المشاريع، كما أن بريطانيا وحلفاءَها الذين شاركوا في ترسيم الحدود الدولية بين الدول التي تقاسمت كردستان، أعتمدوا على اساليب الوعود والمراوغة وفق مصالحهم النفطية، فقاموا بتبديل قوالب الانظمة الحاكمة في تلك الدول من إحتلال الى إنتداب والى فرض انظمة دكتاتورية وفق مصالحهم، وتمكنت شركان النفط الاجنبية في السيطرة على ثروات بلدنا.

سوف نتطرق في الباب الاخير عن مطامح الشركات النفطية الاجنبية على النفط في العالم (نموذج نفط كردستان).

الباب السابع

مطامح الشركات النفطية الاجنبية على النفط في العالم (نموذج نفط كردستان)

نظرة ولو سريعة على تاريخ الاحداث في المنطقة، لاسيما الاحداث المتعلقة بدور ملف النفط في العراق عامة وفي كردستان خاصة وتأثيرها على شعبنا ووطننا خلال الألفين سنة الاخيرة بشكل عام وخلال العقدين الأخيرين بشكل خاص، سيظهر للباحثين والمهتمين بهذا الشأن بأن (نفط كردستان كان من العوامل الاساسية التي تصارعت عليه الدول الصناعية وشركاتها البترولية من ايجاد موقع لها في هذه المنطقة النفطية عبر سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات السرية والعلنية، منها معاهدة سيفر، سايكس بيكو، لوزان وغيرها مما ادت الى تقسيم كردستان وثرواته الطبيعية(النفط) على الدول الاربعة)، وكان ذلك من اهم الاسباب الذي ادى الى تعرض الشعب الكردي الى الويلات والمآسي وفي ظل تأثير العوامل الموضوعية والذاتية للمنطقة والعالم المتعلقة بملف النفط، لاسيما منذ السبعينيات من القرن الماضي بسبب (زيادة الطلب، اختلال التوازن بين العرض والطلب، النقل من مصادر الانتاج الى السوق العالمي للنفط، عمليات التكرير والتصفية، خدمات الانتاج، الحفر، لاسيما في المياه العميقة، الكوارث الطبيعية، الطقس- البرودة والتغيرات المناخية، تذبذب سعر الدولار مقابل العملات الاخرى، الخوف ان تنخفض إنتاج

أوبك وباقي الدول المنتجة للنفط، خصوصيات كل دولة من دول منظمة اوبك وغيرها من الدول المنتجة للنفط، واخيرا وليس آخراً الحروب)، لذا ازدادت اهمية ملف النفط في العالم بشكل عام وفي الدول المنتجة بشكل خاص، ولاسيما الدول الغنية بالنفط، مثل العراق الذي يعتبر ثاني دولة في العالم من حيث الاحتياط النفطي لها.

غزت أربعة متغيرات استراتيجية خلال تلك الفترة على كردستان والمنطقة والتي يمكن تقسيمها الى أربعة مراحل، مرحلة سلطة الامبراطورية العثمانية، مرحلة تأسيس دول المنطقة، مرحلة الصراع بين اليسار واليمين- الصراع بين الشرق والغرب ومرحلة النظام العالمي الجديد الذي تبلور في بداية العقد الاخير من القرن الماضي. كانت المصالح الاقتصادية (النفطية) المحرك الديناميكي لتلك المتغيرات الاستراتيجية، التي تطورت وتعمقت ابعادها واهدافها وفي اساليب السيطرة والتحكم على مفاصل اقتصاد المنطقة.لعب النفط وبعض خامات المعادن الاخرى دورا اساسيا في التحولات والتغييرات التي طرأت على المنطقة، وتعاملت الدول الصناعية وشركات النفط الاجنبية مع الأنظمة التي حكمت الدول الاربعة التي تقاسمت كردستان فيما بينها بحكم المصالح الاقتصادية لتلك الدول الصناعية، ونتيجة لذلك بقيت الحركة التحررية الكردية خارج المعادلات السياسية التي كانت تتحكم على المنطقة، وكما لم تولي القيادات السياسية في أغلب تلك المراحل الاهتمام المطلوب في بملف النفط لأستخدامه كورقة سياسية من اجل إختلال ميزان المصالح لصالح شعوب المنطقة ومنها لصالح شعبنا.

المرحلة الاولى:مرحلة سلطة الامبراطورية العثمانية.

عاش شعبنا كباقي أغلب شعوب المنطقة في ظروف قاسية في ظل حكم الامبراطورية العثمانية المتخلفة وفي ظل تواجد إمارات كردية محلية، وعوامل أخرى كثيرة أثرت علية، الكوارث الطبيعية - الاوبئة والمجاعات والزلازل، أضافة الى ما تعرضت إليه المنطقة من حروب، مثل الحرب الروسية التركية خلال الفترة(١٨٧٧-١٨٧٨) والسياسة الشوفينية بحق الاكراد، مثل ترحيل بعض العشائر الكردية الى ليبيا، افغانستان والى المناطق التركية- اسطنبول خلال الفترة ١٨٠٨-١٨٣٩، مصادرة المناطق الكردية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي التي تقع في مناطق الرشوحات النفطية على إمتداد منطقة الحزام النفطي في كردستان، وجلب الغرباء اليها، الخدمة العسكرية الاجبارية لمدة اكثر من عشرة سنوات وغيرها من الممارسات الشوفينية.

تدهورت الأوضاع اكثر في كردستان بعد ادخال النظام الإداري في الامبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وما رافقته من إجراءات ادارية (قانون التعليم في سنة ١٨٤٧ قانون الزراعة -١٨٥٨، قانون المعارف والتعليم الرسمي في سنة ١٨٦٩، فتح المدارس التركية في بعض المدن الكردية ومنها مدرسة الرشيدية في كركوك خلال الفترة ١٨٦٩-١٨٧٢، فرض قانون الرقابة على الصحف في عام ١٨٦٧ من قبل الدول العثمانية، تشكيل الفرق الحميدية للجيش العثماني في سنة ١٨٩١، فتح المدارس باللغة التركية والفارسية والعربية، حيث كان طابع التدريس (عسكرياً، دينياً) مما انعكس سلبا على شعبنا ووطننا.

من نتاج حكم الامبراطورية العثمانية الذي دام اكثر من ٦٠٠ سنة في

منطقة الشرق الاوسط ومنها كردستان، ظهور الغرباء في المنطقة الكردية، لاسيما على امتداد حزامها النفطي وذلك عن طريق(نقل الموظفين والعسكريين الموالين للحكومة العثمانية في كردستان وفرض الالزام الاجباري للخدمة العسكرية الاجبارية في الجيش العثماني لمدة عشرة سنوات). جاءت اول وجبة من الاتراك في سنة ١٧٤٦ واستمرت حتى سنة ١٩١٨ وازداد نفوسهم بعد ان استقروا فيها واجيالهم طيلة ١٧٢ سنة، من ١٧٤٦الغاية ١٩١٨، مما ادى ذلك الى تغير النمو الطبيعي لسكان المناطق النفطية في كردستان.

لعب الاقتصاد استثمار الموارد الطبيعية في كردستان (النفط والغاز) العامل الرئيسي والاساسي في رسم معالم المنطقة - الدول وتشكيل هيئاته الادارية، وتم تعليق مصير المناطق الغنية بالثروت الطبيعية- النفط (ولاية الموصل) بين تلك الدول (العراق، سوريا، وتركيا) التي أنشئت بعد سقوط الامبراطورية العثمانية وانهاء الحرب العالمية الأولى، لذا اصبح شعبنا ووطننا مقسم بين الدول الاربعة.

وجود و أستثمار النفط في كردستان:

كانت الرشوحات النفطية موجودة على سطح الارض في كردستان منذ آلاف السنين قبل ظهور البشرية على الارض. ظهرت الرشوحات النفطية على سطح الارض في العديد من المواقع على إمتداد الحزام النفطي في كردستان (مندلي، طوزخورماتو، باباكركر، القيارة)، أوالقريبة من سطح الارض في بعض المواقع في محافظة الموصل والمناطق المحيطة بالمثلث التركي العراقي السوري، كما كان هناك الوهج الاحمر للغاز الطبيعي الذي كان يشتعل منذ القدم في كركوك النار الأزلية.

أدت حاجة الانسان الى مصادر الطاقة وتنوع استعمالاتها الى الاهتمام بالمناطق التي تتواجد فيها تلك المصادر. إزداد الاهتمام بها أثناء نشوء الحروب والغزوات خلال تاريخ نشوء الامارات والامبراطوريات التي نشبت بينها حروب وغزوات وجدت خلاله الكثير من المصادر الطبيعية، منها (ينابيع المياه المعدنية ومنابع الرشوحات النفطية).استقرت قوات الغزات على مواقع تلك المصادر واستعملوها (كوسائل لمعالجة الامراض والاوبئة)، وكانت كردستان واحدة من اهم المناطق الغنية بتلك المصادر مما جذب إنتباه الغزاة والمحتلين اليها، لاسيما خلال حكم الامبراطورية العثمانية.

أدى نشوء وتطور الثورة الصناعية في دول أوربا الى البحث عن النفط في منطقة الشرق الاوسط بحكم علاقاتها مع الدولة العثمانية وزيادة اهتمامهم في توسيع التجارة التي دفعتهم الى إنشاء طرق المواصلات لتربط الاقاليم بعضها ببعض، منها ربط اوربا بالهند عن طريق تركيا والعراق، إهتمت الادارة العثمانية في نفس تلك الفترة بالمناطق التي تتواجد فيها الرشوحات النفطية في كردستان.

كان مدحت باشا واليا في بغداد انذاك وهو اول من اهتم بشؤون النفط واستخدم مشتقات النفط، كالقير في بناء المشاريع سنة ١٨٧١.
يعتبر (هذا التاريخ بداية تحول انظار الدول الاوربية نحو مصادر النفط في كردستان بعد ان استخدم مدحت باشا بعض خبراء الالمان في انشاء وتحسين منابع النفط الخام) الذي كان يسيل على شكل قير سائل فوق الارض في منطقة مندلي. انشاء مدحت باشا مصفات تكرير النفط في مدينة بعقوبة في سنة ١٨٧٢، ادى الى توسيع علاقات المانيا بالحكومة العثمانية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني.أرسل الالمان بعد ذلك بعثة من الجيولوجيين الى منطقة كركوك في سنة ١٨٨١، الذين اكدوا (بان

كركوك وضواحيها منطقة نفطة هائلة وان حقول النفط (المكامن النفطية) فيها قريبة من سطح الارض. زار بعدها قيصر الالمان إسطنبول في سنة ١٨٨٨ من اجل تخويل البنك الالماني لحق شراء وتنفيذ خط سكك حديد اسطنبول - أنقرة - أزمير الذي انشيء في ١٨٩٦. كرر قيصر ألمانيا زيارته في ١٨٩٨ من اجل الحصول على منح المانيا إمتياز انشاء خط سكة حديد بغداد يمر من نصيبين - الموصل - بغداد الى ميناء البصرة، ومن أجل الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط والمعادن في انحاء الامبراطورية العثمانية، والملاحة في نهري دجلة والفرات. بدأ من هنا التنافس بين الشركات النفطية البريطانية، الالمانية، الهولندية والأمريكية للحصول على حقوق استثمار النفط في العراق عامة وولاية الموصل خاصة الغنية بالنفط.

تحركت الشركات النفطية من خلال تفعيل دور ممثليها في هيئات الدولة العثمانية واهتم الانكليز-(كالوست سركيس كلبنكيان) وهو من اصل ارمني ومن رعايا الاتراك الذي درس في بريطانيا واصبح فيما بعد مستشارا ماليا ذو نفوذ كبير في وزارة المالية في عهد السلطان عبدالحميد الثاني. رفع كلبنكيان في سنة ١٨٩٠ تقريرا رسميا الى السلطان شرح فيه بشكل يسترعي الانظارعن حقول وموجودات النفط في انحاء الامبراطورية العثمانية ولاسيما في العراق وعن قابلية استغلالها وتطويرها وجلب رؤوس اموال اجنبية.نشرت فيما بعد بعض مقالات الجيولوجين (دوموركان في سنة ١٨٩٢، ستال في سنة ١٨٩٣. الكولونيل موتسيل في سنة ١٨٩٧ والبارون فون اوينهايم في سنة ١٨٩٩)الذين ذكروا في تقاريرهم الجيولوجية، بأن (كمية النفط في كردستان مدهشة لا تقدر).

التقارير الجيولوجية التي صدرت حول إغناء المنطقة بالنفط شجعت السلطان عبدالحميد على تحويل ملكية تلك الاراضي التي يخرج منها النفط على سطح الارض من ملكية الحكومة العثمانية الى ملكيته الخاصة في سنة ١٨٩٠ واضيفت اجزاء اخرى اليها في سنة ١٨٩٩، لذا اصبحت المناطق النفطية على امتداد الحزام النفطي في كردستان ملكا خاصا للسلطان عبدالحميد. إهتم السلطان عبدالحميد بتلك المناطق النفطية، وارسل السلطان مجموعة من المهندسين الفرنسيين الى تلك المناطق لمتابعة العمل من أجل زيادة منتوجات النفط الخام، ومن هنا (بدأت فرنسا في توسيع نفوذها في تلك المنطقة النفطية، بينما رسخت بريطانيا موقعها في منطقة (الخليج وايران) اتخذت بريطانيا بعض الاجراءات لمنع وصول الالمان الى الخليج ومحاولة جعل نفسها (بريطانيا) كبديل لألمانيا في استثمار النفط في العراق. كما دعمت بريطانيا المهندس الاسترالي (وليام نوكس دارسي) الذي حصل على حق امتياز استغلال النفط في ايران سنة ١٩٠١، قام دارسي بزيارة اسطنبول بدعم بريطاني وحصل على وعود غير محدودة تتضمن منحه امتياز النفط في الدولة العثمانية. إستغلت بريطانيا الخلافات بين شاة ايران والسلطان العثماني، لاسيما فيما يتعلق بالمناطق الحدودية بينهما الغنية بالنفط (منطقة خانقين)، فعلت بريطانيا كل ذلك من اجل ابعاد المانيا من المنطقة النفطية. ارسلت امريكا (كولبي) الى اسطنبول في سنة ١٨٩٩ للحصول على امتياز استخراج النفط في انحاء الامبراطورية العثمانية، وكرر زيارته في سنة ١٩٠٨ ومنح السلطان له حق امتياز انشاء خط سكة حديد بين اسكندرونة - كركوك، إلاّ ان السلطان تنازل عن العرش في سنة ١٩٠٨ واهمل كل العهود التي قطعها مع(دارسي وكولبي)واعاد ملكية

السلطان على المناطق النفطية ثانية الى الدولة العثمانية.

حدثت تغيرات كبيرة في المنطقة قبل الحرب العالمية الاولى، منها سيطرة بريطانيا على النفط في البحرين والكويت واعدت بريطانيا نفسها لأحتلال البصرة ومن ثم بغداد والموصل. بذلت المانيا الجهود للسيطرة على ثروات النفط بعد قيامها بحفر ألآبار في منطقة القيارة في سنة ١٩٠٦ وهي اقدم ابار المنطقة في محافظة نينوى. حاولت امريكا (احياء اتفاقيات كولبي) مع الحكومة العثمانية في سنة ١٩١١ في تطوير حقول النفط في ارضروم، واستغلال مناجم النحاس في تركيا.عقدت اتفاقية بين بريطانيا والحكومة العثمانية في ١٩١٤ حول مد سكة حديد واستثمار النفط وتلتها اتفاقية بين بريطانيا والمانيا في ١٩١٤ التي جاء فيها (يحق لألمانيا ان تدخل القسم التركي وبريطانيا في القسم العربي وحدود ولاية الموصل تفصل بينهما، واعطى لألمانيا الحق في التنقيب عن المعادن واستغلالها ما عدا النفط)، جرى اتفاق بينهما في تأسيس شركة نفط جديدة تساهم الالمان ب ـ٢٥ بالمائة وبريطانيا بـ ٧٥ بالمائة. عقد فرنسا اتفاقا مع المانيا على ربط خطوط سكة حديد بين البحر الابيض المتوسط والخليج مارا بسوريا واستثمار النفط على جانبي السكة واستغلالها.

تأجلت معظم تلك الاتفاقيات بين الشركات النفطية وبين سلطات الامبراطورية العثمانية بسبب اندلاع الحرب واعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على الامبراطورية العثمانية بعد وقوفها الى جانب المانيا، وسارعت فرنسا وبريطانيا الى عقد اتفاقية سايكس بيكو في سنة ١٩١٦ لتوضيح نفوذهما في الامبراطورية العثمانية، ومن اهم بنود الاتفاقية (إحتفاظ فرنسا بالجزء الاكبر من سوريا وقسم من الاناضول ومنطقة الموصل، اما بريطانيا فقد حصلت على جنوب ووسط العراق وجزء من

ولاية الموصل وادخلت اربعة بنود تتعلق بمستقبل المنطقة الكردية كمناورة لمنع مشاركة الاكراد في الوقوف الى جانب الدولة العثمانية وعدم الالتزام بتنفيذ الخدمة العسكرية في الجيش العثماني.

سارعت بريطانيا في احتلال جنوب العراق ووصلت القوات البريطانية الى بغداد في ١٩١٧ والى ولاية الموصل في ١٩١٩ وتسارعت الدول المتحالفة بريطانيا فرنسا وروسيا على تبادل المعلومات بشكل سري لتقسيم الجزء الذي يقع في شمال سوريا والعراق وجزء من الاناضول بسبب احتواء هذه المنطقة على النفط.

تدخلت شركة النفط البريطانية ـ الفرنسية في سنة ١٩١٣ لمعالجة مشكلة الحدود بين حكومة فارس والدولة العثمانية في منطقة الحدود. منطقة خانقين النفطية التي كانت معروفة بالاراضي المحولة، واتفقت الطرفان على إبقاء حق الشراكة قائما في تلك المنطقة النفطية ومنحت امتيازا جديدا لهذه الشركة التي اسست شركة اضافية لها عرفت(بشركة نفط خانقين)، وقامت الشركة بنقل العمال والموظفين، لاسيما من (الاتراك والعرب الى مدينة خانقين والمناطق المجاورة لها)، لذا ازداد عدد الغرباء فيها الى جانب سكانها الاصلين الاكراد.

بقييً بعض المناطق في ولاية الموصل النفطية معلقاً بين تركيا والعراق بسبب تنافس فرنسا وبريطانيا على استثمار النفط في ولاية الموصل، ولعب النفط دورا مهما في ترسيم الحدود بين الدول الثلاثة. اعتقد بأنه لوكانت المعلومات الجيولوجية الحديثة عن النفط على امتداد الحزام النفطي في كردستان متوفرة انذاك لكانت ترسيم الحدود بين الدول الثلاثة /تركيا، العراق وسوريا مختلفاً كليا عما هو عليه الآن.

المرحلة الثانية: مرحلة تأسيس دول المنطقة.

انتهت المرحلة الاولى المؤلمة بظهور مرحلة اخرى اتسمت بتأسيس الدول الاربعة واستمرت المرحلة الى الحرب العالمية الثانية. أتخذت مرحلة تأسيس دول المنطقة شعار الأنتماء للوطن والوطنية في تلك الدول الحديثة لتدفع الشعوب والقوميات الموجودة في كل من تلك الدول ومنها شعبنا الكردي الى الانخراط وفي المساهمة في بناء مؤسسات تلك الدول، بعد تلك الخيانة التاريخية التي اقترفت بحقه.

لعب الاكراد حقا دورا مهما في بناء مؤسسات الدولتين والدفاع عنهما ، من دون الاهتمام بنفس الدرجة بوطنهم وشعبهم الكردي. لقد رسخت هذه الشخصيات الكردية جهودهم في بناء الدوله العراقية والسورية بدلاً من الدعوة والمطالبة بحقوق شعبهم العادلة كباقي شعوب المنطقة، مرت مخططات شركات النفط الاجنبية من استثمار الثروات الطبيعية (النفط)في العراق عامة وفي كردستان خاصة من دون قيام الشخصيات الكردية التي كانت لها دور قيادي في مؤسسات الدولة من إتخاذ أي موقف يخدم القضية الكردية، خاصة النفط الذي لعب دور مهم خلال المرحلة الثانية.

تجاوزت بريطانيا المضاعفات التي نجمت عن الحرب العالمية الاولى ومن ثورة العشرين عن طريق تشكيل النظام الملكي في العراق سنة ١٩٢١ والحقت ولاية الموصل بالعراق في ١٩٢٥ . عندما شكلت الدول الحديثة، اشار بعض الخبراء حالة الشعب الكردي في تلك المرحلة حيث جاء في التقرير ما يلي: **(وصفت مشكلة الكرد، على أنه في الغالب تطغى الروح الدينية على الروح القومية في المجتمع الكردي)** مما انعكس هذا التصور

سلباً على القضية الكردية، لذا بقي الحكم نوعا ما مشابها للمرحلة السابقة، إضافة الى تعميق بعض مظاهر الاضطهاد القومي في كردستان وخاصة في المناطق النفطية، من ابرز تلك السياسات الشوفينية(تجريد الاكراد الفيليين في منطقة خانقين من الهوية الوطنية العراقية بسبب أستثمار النفط في منطقة خانقين- مندلي المعروفة بتواجد الرشوحات النفطية فيها، تعريب المناطق الكردية بحجة تعرض المنطقة الى الجفاف في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث استغل النظام الملكي سنوات الجفاف لفسح المجال للعرب البدو(الرعاة) الساكنين في الجنوب من سلسلة جبل حمرين للاستقرار في المناطق الكردية في حوض سهل الحويجة - بموازاة سلسلة جبل حمرين.

مخططات الدول المتصارعة في إستثمار النفط في كردستان:

إعتمدت بريطانيا بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة في ادارة حكمه على نخبة من الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني وتشربوا بمفاهيمه ليديروا الحكم في العراق ولتحافظ على مصالحها الحيوية، الذي خلق الارضية المناسبة للشركات النفطية في السيطرة على النفط في العراق.

وقعت الحكومة العراقية مع شركة النفط التركية اتفاقا في ١٩٢٥ لمدة ٧٥ سنة(يمنح بموجبه الحق للشركة بأستثمار النفط في كافة المناطق العراقية بأستثناء ولاية الموصل والاراضي المحولة في خانقين).الجدير بالذكر، إن تلك الاتفاقية جاءت (على ضوء توقعات خبراء الجيولوجيين بأن أحتياطي النفط في منطقة كركوك سوف ينتهي أستخراجه بحلول عام ٢٠٠٠)، لذا منحت الشركة حق الامتياز من ١٩٢٥ لغاية عام ٢٠٠٠.

ربما لو عرف الجيولوجون أنذاك من وجود ثلاثة مخازن ـ مكامن نفطية في حقل كركوك لوضعوا مدة حق الامتياز للشركات النفطية البريطانية لزمن اكثر من ٧٥ عاماً.

افتتحت شركة النفط التركية مقرها في مدينة كركوك وقامت بنقل حوالي ٢٥٠٠ من العمال والموظفين(من العرب والتركمان والاشورين)، ومن هنا بدأ اعداد الغرباء يزداد في مدينة كركوك، ولاسيما بعد بناء السكن لمنتسبي الشركة في كركوك. بدأت الشركة باعمال حفر الآبار في بابا كركر في اوائل سنة١٩٢٧ وتم اكتشاف النفط في ١٤ تشرن الاول ١٩٢٧ بكميات تجارية عندما انفجرت البئر الاولى وتدفق النفط. (كانت هذه الحالة بداية مرحلة جديدة من تاريخ استخراج النفط والبحث والتنقيب عنه.

حدثت خلافات حادة بين الاطراف المشتركة في شركة النفط التركية حول حصصها شركة وتوصل ارباب المصالح في سنة ١٩٢٨ الى تقسيم الحصص وادارة الشركة وبيع النفط. وتمكنت بريطانيا من ابعاد فرنسا عن النفط العراقي مقابل تزويد فرنسا بـ ٢٥ بالمائة من النفط الذي تأخذه بريطانيا من العراق مقابل تنازل فرنسا عن الموصل، وبعدها ظهرت خلافات بين شركة النفط التركية والحكومة العراقية حول مسألة نقل النفط الى الموانيء البحرية، وتمكن الطرفان من تسوية خلافاتهما في سنة ١٩٢٩، وغيرت الشركة اسمها الى (شركة نفط العراق) التي تبنت انشاء خط انابيب نقل النفط من كركوك الى البحرالابيض المتوسط مقابل حق التملك غير المتنازع لحقل كركوك وامتيازها من أستثمار النفط في مناطق اخرى في الوقت الذي كانت الحكومة العراقية مشغولة مع بريطانيا حول إنهاء حكم الانتداب في العراق.

عقدت بريطانيا في سنة ١٩٣٠ معاهدة مع العراق(سيطرت من خلالها على ثروات العراق النفطية مقابل مساعدته للدخول في عضوية الامم المتحدة)، حصلت شركة النفط البريطانية على حق استثمار النفط في جزء من منطقة الموصل لمدة ٧٥ سنة، لذا أسس بريطانيا شركة نفط الموصل في سنة ١٩٣٢ وكان لكل من (بريطانيا، هولندا، المانيا، سويسرا، ايطاليا وفرنسا والعراق) حصة هذه الشركة، كانت حصة العراق واحد بالمائة من مجموع النسبة المئوية.

اصبحت شركة نفط الموصل في سنة ١٩٣٦ جزأ من شركة نفط العراق بعد تجريد ايطاليا من حصتها وحصلت شركة نفط العراق على امتياز استخراج النفط في منطقة البصرة، تم تأسيس شركة نفط البصرة التي كانت ملكيتها بريطانية، واخيرا وليس آخراً تمكنت شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها ـ شركتي نفط الموصل والبصرة في سنة ١٩٣٨ من استغلال النفط في جميع انحاء العراق مقابل تقديم قرض سنويا الى الحكومة العراقية.

أدى زيادة انتاج النفط الى قيام شركة النفط العراقية بأنشاء خط انابيب نقل النفط من الحقول النفطية في كركوك الى الموانيء البحرية، وتم انشاء خط كركوك ـ جيهان/ تركيا المطلة على البحر الابيض المتوسط خلال الفترة ١٩٣٢ـ ١٩٣٤ بطول ٦٢٥ ميل واكملت الخطوط الاخرى في الاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. عمليات مد أنابيب نقل النفط عن طريق الانابيب التي مر جزء كبير منها في كردستان على امتداد حزامها النفطي تطلب تأمين الامن والاسقرار في المنطقة التي تمر بها الخطوط.استغلت الحكومة العراقية نفوذها في المنطقة النفطية وفي خطوط انابيب نقل النفط من خلال إنشاء مئات من نقاط السيطرة

والتحكم والمراقبة وابعاد سكانها الاصليين من الاكراد من مواقع خط الانابيب وتحويلها الى ما يشبه بمنطقة عسكرية دون تقديم الخسائر لسكانه.

اشترت الحكومة العراقية شركة نفط خانقين في سنة ١٩٥٢ والتي كانت فرعا من شركة النفط البريطانية الفرنسية، اصبحت المنطقة النفطية الكردية مابين مندلي وخانقين ملكا للحكومة العراقية وقامت الحكومة بنقل العمال والموظفين العرب اليها واستغلوا فرصة الاكراد المحرومين من حق الجنسية العراقية بموجب قرار٤٢ لسنة ١٩٢٤ ـ مرسوم الجنسية بحجة دعوة بعض الفئات من سكانها من الاكراد الفيليين ومن العرب ايضا الجنسية الفارسية بدلا من العثمانية بهدف التخلص من الخدمة الالزامية في الجيش العثماني اثناء الحرب العالمية الاولى)، مما اصبح هذا التحول عائقا في وجه سكان المنطقة، لاسيما الاكراد الفيليين في الحصول على فرص العمل في شركة نفط خانقين.

تدهورت حالة الاكراد على امتداد الحزام النفطي في كردستان ومنها في منطقة خانقين بعد ثورة ١٩٥٨ لجملة من الاسباب، ابرزها (قربهم من الحدود الايرانية العراقية في ظل توترالعلاقات بين بغداد وطهران، تعاطفهم العميق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن الزعيم الكردي الراحل (البارزاني الخالد)، اضافة الى السياسة الشوفينية بحقهم من تجريدهم من الجنسية العراقية وطرد ألآف منهم بحجة انتمائهم لأيران واستقرار العرب محلهم). فسحت الحكومة العراقية المجال أمام الباقين من الاكراد في تلك المنطقة النفطية للنزوح الى المدن، مثل مدينة بغداد بحثاعن العمل من اجل لقمة العيش، هذا ما ادى الى تغير النمو السكاني الطبيعي للمنطقة النفطية في كردستان، لاسيما منذ منتصف العشرينيات من القرن الماضي.

عقدت الشركات النفطية اتفاقيات طويلة الامد مع الحكومة العراقية وكان دورالاكراد غائبا في تلك الاتفاقيات التي كانت في الغالب ذات طابع سري. كانت طبيعة تلك الاتفاقيات البترولية التي تمت فيما بين الشركات الأحتكارية البترولية والحكومة العراقية خلال الفترة بين الحربين العالميين هي في الحقيقة (اتفاقيات من جانب واحد، لأن دول المنطقة كانت واقعة تحت نفوذ بريطانيا وشركاتها النفطية، لذا قامت شركات البترول من جانبها بصياغة هذه الاتفاقيات التي ألزمت حكام العراق على التوقيع عليها .لجأ العراق بسبب ضعف قدرة الإدارة في الاجهزة الحكومية والقطاع الخاص الى التعاقد مع الشركات الاجنبية لتنفيد وتشغيل وصيانة وادارة المشروعات النفطية مما ادى الى ترسيخ التبعية، واضعف بدوره فرص نمو قدرات الادارة المحلية للمشاريع في العراق، ومهد هذا الطريق الى تعميق مصالح الشركات النفطية الاجنبية على المدى الطويل في العراق، كما استطاعت الشركات النفطية البريطانية أن تجد السبل التي جعلت مصالحها تلتقي مع مصالح بعض القيادات البيروقراطية وغير البيروقراطية من المنتفعين والانتهازيين في العراق. تمكنت الشركات النفطية من خلال ذلك من ان تمارس اقصى قدر ممكن من الحرية في اتخاذ القرارات وفي اتباع قواعد التوظيف والحوافز المناسبة وتطبيق ما تراه من اساليب ووسائل ونظم ادارية للمشاريع النفطية، مما سهل للشركات الاجنبية الحصول على ارباح هائلة.لقد كان جزء كبير من العائدات النفطية يعود الى الدول الصناعية الكبرى على هيئة استثمارات وظلّ مردودها تحت سيطرة هذه الدول وتحت تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية في العراق.

المرحلة الثالثة: مرحلة الصراع بين الامبريالية والاشتراكية - بين اليسار واليمين

أحدثت الحرب العالمية الثانية هزة عنيفة في العالم كله التي ادت الى تغييرات جذرية شملت كل انحاء العالم، مما احدثت هزة عنيفة في فكر العالم وكيانه وتركيباته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فبرزت قوتان رئيسيتان في العالم، هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وظهرت الى الافق الشواهد التي تؤكد على ان تلك القوتين سوف تبدءان بأخذ مواقع جديدة في العالم وبفعل هذا التغيير الجذري في موازين القوى طرأ تغيير ميزان توزيع الموارد الطبيعية في العالم، منها (منابع البترول في المرتبة الاولى). توزيع الموارد الطبيعية بينهما كان غير عادل، مما أحدث تنافسا وصراعا حاداً وبرزت ملامح هذا التغير بعد الحرب مباشرة، حاولت كل من تلك القوتين من ان تسيطر على منابع الموارد الطبيعية ومنها البترول، وكانت لكل منهما خرائط لمشاريعها ولخطوطها وحدودها.

أتفق القطبان في مؤتمر (يالطا) على أن تكون اوربا الشرقية في دائرة نفوذ الاتحاد السوفيتي بنسبة ١٠٠٪، واوربا الغربية في دائرة نفوذ الولايات المتحدة بنسبة ١٠٠٪، كما اتفقا على ان يكون النفوذ في البلقان بنسبة ٥٠٪لكل من الطرفين، أما بالنسبة للشرق الاوسط (منابع البترول)، أعترف كل طرف بمصالح مشروعه للطرف الاخر في هذه المنطقة الغنية بالبترول.كانت امريكا ترى في مخططها ان منابع البترول في منطقة الشرق الاوسط هي من نصيبها بأعتبارها وريثة أوربا الغربية.

طلب روزفلت اعادة تقسيم بترول الشرق الاوسط الذي كانت بريطانيا تسيطر على معظمه. كتب روزفلت خطابا الى تشرشل يقول له فيه(انني

لا أنظر بعين الحسد الى امتيازات النفط البريطانية في الشرق الاوسط ولكني لا اخفي عليك ان الظروف المتغيرة في العالم أصبحت يفرض على الجميع ميزانا جديداً - للعدل في (توزيع الموارد الطبيعية). سارع روزفلت في عام ١٩٤٥الى اللقاء بقادة الدول الغنية بالنفط في منطقة الشرق الاوسط تمهيداً لأعلان قرار امريكا السياسي حول منطقة الشرق الاوسط. وجهت بعدها وزارة الخارجية الامريكية مذكرة رسمية الى الخارجية البريطانية، يتلخص مضمونها في رغبة امريكا في(توقف التدخل السياسي البريطاني الذي يعرقل امريكا عن امتيازات بترولية في المناطق التابعة للسيادة البريطانية، زيادة معدل استغلال البترول في الشرق الاوسط حتى تتمكن امريكا من خفض نسبة الاستغلال لبترولها لكي يظل هذا البترول المختزن احتياطا موفرا للمستقبل، توصيل منابع البترول وبخاصة السعودية والعراق الى مياه الخليج أو الى البحر الابيض المتوسط بواسطة خطوط للانابيب)، كما سارعت امريكا في السيطرة على طرق المواصلات من خلال الحصول على حقوق المرور في الدول المنتجة للبترول ومنها العراق الذي كان خاضعا للنفوذ البريطاني. (اعادة في موقع اخر).

شهد العراق بعد الحرب العالمية الثانية عدة ثورات وانتفاضات في ١٩٤٨، ١٩٥٢، ١٩٥٨ وانعكس اغلبها سلباً بهذه الدرجة او تلك على مصالح الشركات النفطية البريطانية وانتهت بتأسيس النظام الجمهوري في ١٤ تموز ١٩٥٨ والذي اعترف لأول مرة بأن (العراق ملك للشعبين العربي والكردي) كما جاء في دسور العراق.عاد البارزاني الخالد من الاتحاد السوفيتي السابق الى العراق واستقبله الشعب استقبال الابطال، تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) في ١٠ ايلول عام ١٩٦٠

سارع النظام الجديد الجمهوري على إعادة وضع مناهج وخطط جديدية للتنمية في العراق، لاسيما في مجال النفط والزراعة.صدر قانون النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ بهدف تحديد مناطق الاستثمار للشركات النفطية العاملة في العراق. أنزعجت الشركات النفطية والدول التي تقف وراءَها كثيرا من تأسيس منظمة اوبك ومن صدورقانون النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١في العراق.

إستمرت الحكومة العراقية بتوسيع المنشآت النفطية بعد تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام١٩٦٢، وتم تعيين الموظفين لاسيما العاملين في مجال النفط في المنطقة النفطية في كردستان وطرد العمال الاكراد فيها أو نقلوا الى مناطق اخرى. تصاعدت منتصف الستينيات من القرن الماضي الحركة الكردية في كردستان عامة وفي خانقين خاصة كرد فعل لسياسة النظام في تعريب المنطقة النفطية في كردستان ومنع الاكراد من العمل في الشركات النفطية وترحليهم في الوقت الذي إشتدت الخلافات بين ايران والعراق حول مسألة إستثمار النفط في منطقة خانقين (حقل نفط خانه في الطرف العراقي وحقل نفط شاه في الطرف الايراني).استغلت ايران سياسة العراق العنصرية تجاه الاكراد في تلك المنطقة النفطية التي ادت الى تصاعد مقاومة الحركة الكردية فيها مما سهل لأيران وبدعم من شركات نفطية اجنبية على حفر حوالى ٢٢٠ بئراً نفطيا في الجزء الايراني مقابل ٣٨ بئرا في الجزء العراقي في ذلك الحقلين، وعليه تمكنت الشركات النفطية العاملة في حقل نفط شاه من إستخراج اكبر كمية من النفط في المخزن النفطي المشترك بين حقل خانة وحقل نفط شاه.

تدهورت اوضاع الشعب العراقي عامة واوضاع الشعب الكردي خاصة

بعد إنقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وقام الحرس القومي بهدم الاحياء الشعبية الكردية في كركوك واجبار سكانها على مغادرتها والضواحي المحيطة بها ودمرت حوالى ١٣٠ قرية كردية في المناطق المجاورة لها ولمنشآتها النفطية. تعمقت مظاهر التعريب على امتداد حقل كركوك والمناطق المحيطة بها.

بدأت اعنف حملات التهجير والتعريب بعد انقلاب ١٩٦٨ وباساليب اكثر تعقيدا. استمرت سياسة ترحيل الاكراد حتى بعد إعلان إتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ التاريخية. تمت تصفية دوائر الدولة في المناطق النفطية من الاكراد وإلقاء عشرات الالوف من الاكراد الفيليين على الحدود الايرانية وغير اسم مدينة كركوك الى تأميم تحت ذريعة تأميم النفط في العراق، مع قيام السلطة الفاشية بأجراء تغييرات للحدود الادارية في بعض المناطق الكردية، لاسيما النفطية منها من اجل فصل اهم المناطق النفطية الكردية من منطقة الحكم الذاتي في كردستان العراق.

إتسعت حملات التهجير والتعريب بعد اتفاقية ١٩٧٥، تم ترحيل الاكراد وتعريب المنطقة الكردية الواقعة في الضفة الغربية لنهر دجلة وتحويل تلك المناطق الكردية الى منطقة عسكرية تحت ذريعة حماية خط انابيب النفط الذي يمر فيها _ إضافة الى تهجير وتعريب منطقة السميل، الشيخان(المرشحة بتواجد حقول النفط والغاز فيها). كان الاكراد يدفعون دوماً ثمن توتر العلاقات بين ايران والعراق، لاسيما الاكراد الساكنين في المناطق النفطية القريبة من الحدود العراقية الأيرانية ومنها منطقة خانقين.

صراع الدول وشركاتها النفطية على استثمار النفط في كردستان:

ادت حماية وتعزيز المصالح الاقتصادية، وفي مقدمتها المصالح النفطية للدول والشركات النفطية التي شاركت منذ تأسيس العراق والى الآن تقريبا الى الاعتماد على اساليب الوعود والمراوغة وفق مصالحها من خلال(تبديل قوالب الانظمة العراقية من احتلال الى انتداب، الى فرض انظمة دكتاتورية والى أنظمة موالية وفق مصالحها التي كانت تنسجم مع ميزان القوى العالمية لغير صالح الشعوب وحركات تحررها ومنها الحركة التحررية لشعبنا) ، لذا عانى الشعب الكردي من ويلات كثيرة وانتهت بالانفال.

كانت المصالح الاقتصادية النفطية لكل من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها (اليمين) والاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه(اليسار) وشركاتها النفطية هي التي كانت تتحكم في رسم وتحديد العلاقات مع الانظمة الحاكمة في العراق بالرغم من دكتاتورية النظام وسياسته الشوفينية بحق الشعب العراقي عامة والكردي خاصة. تعامل الاتحاد السوفيتي السابق مع الانظمة العراقية من أجل الحصول على عقود واتفاقيات اقتصادية وتجارية واستثمارية مع الحكومات العراقية، ولاسيما في مجال استثمار حقول النفط في العراق، وعليه يمكن القول بأختصار بأن حصول الشركات النفطية الروسية وحلفائهاعلى عقود استثمارحقول النفط في العراق فوق كل أعتبار وأهم من كل شيء، ومنها أهم من قضية شعبنا الذي تعرض الى حرب إبادة شاملة.

دعمت قوى اليمين(الولايات المتحدة وحلفائها) الانظمة العراقية طيلة تلك الفترة بالرغم من تحويل العراق الى بحر من الدماء، هذا ما شجع

الانظمة التي حكمت العراق وخاصة النظام البائد الى اقتراف ابشع الجرائم بحق الشعب العراقي عامة والكردي خاصة التي بدأت بعمليات الترحيل والتهجير والتعريب وتغيير الهوية الجغرافية والديموغرافية في كردستان العراق وانتهت بأستخدام الاسلحة الكيمياوية وبجرائم الابادة الجماعية _ عمليات الانفال - بحقه والتي جرت امام انظر الحلفاء الذين لم يعلنوا مواقفهم تجاه تلك الاحداث الماسأوية خوفاً على مصالحهم النفطية في العراق.

استغل ملف النفط كل من تركيا وسوريا ضد طموحات شعبنا الكردي وادت تلك السياسة الى تغيير الهوية الجغرافية والديموغرافية للكثير من المناطق الكردية في كلتا الدولتين.

ازدات اهمية المنطقة الكردية في كردستان تركيا بعد اكتشاف النفط فيها خلال الثلاثينيات، تم اكتشاف ثلاثة حقول للنفط خلال الفترة ١٩٣٩ـ ١٩٥٥ في حوض دياربكر وحقلين في سهل ميردين وحقلي النفط والغاز في شمال دياربكر، وبدأ استخراج النفط فيها في سنة ١٩٤٦ بطاقة ٤٠ الف برميل في اليوم، كما تم اكتشاف ستة حقول للنفط في محافظة(ئاديمان) خلال السبعينيات والتسعينيات، وصلت طاقة الانتاج فيها الى ٣٠ الف برميل في اليوم.

لقد أدى اكتشاف النفط والفحم الحجري والفوسفات والرصاص والفضة والنحاس الى قيام تركيا في سنة ١٩٥٥ باصدار قانون البحث عن النفط واستخراجه، وضع جميع الحقول النفطية ومنشآتها النفطية تحت سيطرة الحكومة التركية وازداد الضغط على الاكراد في المناطق النفطية اكثرمقارنة بالمناطق الاخرى، اضافة الى اصدار مرسوم استثمار الثروات الطبيعية /المعادن بمختلف انواعها وحجر البناء ومنع الشركات الاهلية.

القطاع الخاص من استثمار الثروات الطبيعية ماعدا النفط مقابل اعطاء حصة الى الدولة وهذا ادى الى افتتاح مراكز وفروع الشركات التركية في المناطق الكردية الغنية بمختلف انواع الثروات الطبيعية مما ادى الى نقل مئات ألآف من العمال والموظفين الاتراك اليها.

أما في سوريا فقد ازدادت اهمية المنطقة الكردية في بداية الخمسينيات بعد اكتشاف النفط والغاز في حقول ـ الرميلان/ قرجو (قه ره جو)، الجبسة والرصافة تقع تلك الحقول النفطية بالقرب من(سلسلة جبل قرجو). تغيّرت الاوضاع في كردستان سوريا في بداية الستينيات بسبب جملة من العوامل، من ابرزها (ثورة ١٩٥٨ في العراق، عودة البارزاني الخالد من الاتحادالسوفيتي، اندلاع ثورة ايلول في سنة ١٩٦١، تسلط التيار القومي العربي في سوريا والعراق). لذا تسارع (محمد طالب هلال) صاحب فكرة الحزام العربي في ترحيل وتوزيع الاكراد في المدن العربية، وتم اصدار قرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في سحب الجنسية السورية من ٢٥٠ الف كردي ومصادرة اراضيهم واقامة مستوطنات عربية في اطار مشروعها الذي سمى بالحزام العربي الذي يهدف الى عزل كردستان سوريا عن كردستان تركيا وعن كردستان العراق بحاجز بشري عربي جائر من رأس العين الى بلدة تل كوجر، والسيطرةعلى المنطقة النفطية فيها، ومشاركة الجيش السوري مع الجيش العراقي في محاولة للقضاء على الحركة الكردية في منطقة بادينان وفي ترحيل الاكراد من هذه المنطقة الكردية الغنية بالنفط وتوطين العرب محلهم.

المرحلة الرابعة: مرحلة النظام العالمي الجديد

برزت ملامح هذه المرحلة مع بدأ التغييرات التي طرأت على سياسة الاتحاد السوفيتي السابق، بعد أن استلم ميخائيل غورباتشوف زمام السلطة في عام ١٩٨٤.طرح غورباتشوف برنامج(البرويسترويكا- إعادة البناء)، أنعكس هذا التفتح الديمقراطي في معالجة المشاكل في الاتحاد السوفيتي ايجابيا على العالم اجمع وأدى الى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وحصول أغلب الجمهوريات على استقلالها، وانسحاب الجيش الاحمر السوفيتي من افغانستان، اضافة الى تغيير أغلب انظمة دول اوربا الشرقية، انهيار حلف وارشو، انهيار جدار برلين، مما ساعد على أيصال رياح التغيير الى كل انحاء العالم، لاسيما في الدول والمناطق التي كانت شعوبها تعيش في اوضاع صعبة التي وصلت الى درجة بحيث لايمكن السكوت عنها كما كان في السابق.

احدث هذا التغيير هزة عنيفة في فكر العالم وكيانه وتركيباته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. برزت قوة القطب الواحد (الولايات المتحدة الامريكية)التي تحاول السيطرة على العالم بواسطة سلاح الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان وثورة المعلومات - ثورة ألأزرار. برزت في الافق الشواهد التي تؤكد ان القطب الامريكي سوف يبدأ في أخذ مواقع جديدة في العالم بفعل هذا التغيير الجذري في موازين القوى من خلال دعم ونشر النظام العالمي الجديد - العولمة. يتطلب هذا النظام الجديد بدوره ضرورة تغيير أسلوب التعامل مع حكومات الدول في العالم وخاصة الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم(منابع البترول في المرتبة الاولى) ومع حكوماتها لكي ينسجم مع مبادئ النظام العالمي الجديد،

حيث يتغير شكل ونمط الصراع السابق على البترول بشكل يخدم مصالح الشعوب أكثر مما يخدم مصالح الأنظمة. هذا ما يتطلبه النظام العالمي الجديد ومبادئه التي ادت الي اختلال الميزان لصالح الشعوب في هذه المرحلة على عكس المرحلة السابقة. باتت القوالب القديمة لعلاقات الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية للنفط مع الانظمة القائمة في الدول النفطية المنتجة غير منسجمة مع اسس ومباديء النظام العالمي الجديد، مما سيؤدي بالتاكيد الى ايجاد بدائل لإعادة ترتيب خارطة المنطقة، وستلعب المناطق الغنية بالنفط والمياه دورا متميزا في هذا التغيير)، مما سيرفع من مكانة تلك المناطق على المستوى الدولي والعالمي بحكم تشابك المصالح وبالدرجة الاولى الاقتصادية بين الاطراف المشتركة وستكون ذلك فرصة لأنقاذ الشعوب من ظلم الانظمة الاستبداديةوالشمولية والوراثية، لاسيما الشعوب المحرومة من ابسط حقوقها اذا هبت رياح الديمقراطية وحقوق الانسان على اوطانها الغنية بالنفط التي تحكمها الانظمة الاستبدادية والدكتاتورية.

يظهر من هوية النظام العالمي الجديد بأن شعوب المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ومنها الغنية بالبترول تتسارع بقوة بأتجاه تبني النظام العالمي الجديد مما خلق فراغا واسعا بين حكومات وشعوب تلك الدول، لأن أغلب الأنظمة في تلك المناطق النفطية، هي أنظمة (استبدادية، شمولية، وراثية، دكتاتورية...) ومنها النظام البائد الذي كان يحكم ثاني دولة(العراق) في العالم من حيث الاحتياط البترولي، هذا النظام الذي لم يتمكن من الاستفادة من رياح التغيير، بل واصل حربه الداخلية على شعبنا الكردي والحرب المفروضة على ايران وعلى دولة الكويت الشقيقة ونهب ثرواتها وممتلكاتها، والتداعيات التي ادت الى الهجره المليونية

لشعب كردستان، أدت هذه التحولات الى عزل النظام اكثر فأكثر وتحويله الى نظام غيرمقبول في المنطقة والعالم، مما وهيأ ت الارضية المناسبة لمشاركة القوات العسكرية للكثير من الدول العربية والاجنبية وعلى رأسها القوات الامريكية في عملية تحرير دولة الكويت الجارة، وتلتها فيما بعد عملية تحرير الشعب العراقي من النظام البائد.

ادت التحولات العميقة في المنطقة الى خلق ظروف موضوعية جديدة ولدت زخما إضافيا في دعم قضية شعبنا نحو الامام، بعد ثلاثة عقود متواصلة من النضال تمكن الشعب الكردي من جني ثمار الحرية بشكل يتميز عن المراحل الثلاثة الماضية في (نضجه وشموليته ومصداقيته محلياً وأقليمياً وعالمياً) وذلك بسبب جملة من العوامل والمستجدات التي طرأت على المنطقة والعالم، ابرزها (عدالة قضية شعبنا الكردي، الاسلوب الموضوعي خلال مسيرة النضال ضد الانظمة الاستبدادية التي توالت على الحكم في العراق، رفض شعبنا وقيادته التحررية من استخدام الاساليب الارهابية خلال مسيرة نضاله بالرغم من تعرضه الى حرب إبادة شاملة، مع توازن علاقات القيادة الكردستانية مع حركات التحرر في العالم، لاسيما عند المنعطفات الحادة التي تعرض فيها نضال شعبنا الى مؤامرات أقليمية ودولية.

أدى تحرير الكويت الى انفلات الاوضاع من تحت سيطرة صدام المخلوع في العراق عامة وفي كردستان خاصة التي اندلعت فيها الانتفاضة المباركة في سنة ١٩٩١، تحرر اغلب مدن كردستان ومنها مدينة كركوك الغنية بالنفط، اعقبتها الهجرة المليونية لشعبنا هرباً من بطش النظام البائد وتحسباً لأحتمال لجوء النظام مرة اخرى الى استخدام الاسلحة المحرمة ضد شعبنا. هزت الهجرة المليونية مشاعر الرأي العام العالمي

أجمع، ممادفع بأمريكا وبريطانيا من إعادة المهاجرين من خلال إنشاء المنطقة الآمنة لهم شمال خط عرض٣٦، وتمكن شعبنا الكردي من القيام بإجراء الانتخابات وتشكيل المجلس الوطني الكردستاني واعلان الحكومة الكردية في كردستان العراق مما احدث تطورات كبيرة في كردستان العراق التي ادت بدورها الى تحويل انظار الدول المتقدمة ومنها الاوربية اليها بحكم تطويرالتجربة الديمقراطية في كردستان فيها بأعتبارها اول تجربة ديمقراطية تظهر في منطقة الشرق الاوسط الخالية من الظروف الملائمة من ظهور وتطور مثل هذه التجارب فيها. أنسجم هذا التحول في كردستان مع مبادىء واهداف النظام العالمي الجديد، مما اكسب كردستان العراق صفة إضافية أدت الى وضع حداً لتدخلات الدول الاقليمية التي عرقلت كثيراً مسيرة التقدم والتطور في كردستان العراق. كان هذا من أهم المنجزات التي غيرت ميزان القوى في المنطقة، ازدادت ثقة الاصدقاء والحلفاء بهذه التجربة الفتية في المنطقة عامة، ادى الى ذلك تحول نوعي في تعامل الاعداء والحاقدين من هذه التجربة.

أراد النظام البائد بعد أحداث ١١ سيبتمبر من دعم وتوسيع دائرة الارهاب واصبح النظام البائد قوة تهدد الامن والاستقرار في المنطقة اجمع، ناهيك عما ألحقه من الخسائر الاقتصادية والبيئية بالعراق والمنطقة أجمع.كان هذا من اهم الدوافع التي ادت الى تحرير الشعب العراقي من النظام البائد.

تكمن أبرز سلبيات الفترة ما بين اعلان المنطقة الآمنة وسقوط النظام، في إبقاء المدن والمناطق النفطية والمنشآت النفطية التي تقع شمال خط عرض ٣٦ تحت سيطرة النظام البائد، وخاصة المنشآت الموجودة في محافظة نينوى، لأن النظام البائد عاد من جديد الى مواصلة الترحيل

وتعريب المناطق الكردية التي بقيت تحت سيطرة النظام دون مراعاة قرار هيئة الامم المتحدة رقم ٦٨٨، بل وأستغل صدام قرار النفط مقابل الغذاء الذي سهل له عقد الاتفاقيات مع الشركات النفطية منها الشركات (التركية، الروسية، الايطالية، الفرنسية وغيرها) التي تقف وراءها المصالح الاقتصادية لتلك الدول.

لعب الاكراد قيادة وشعباً دورا بارزا ومشرفا في عملية تحريرالعراق التي ادت الى سقوط النظام، وتوجهت القيادة الكردية من كردستان الى بغداد للمشاركة مع كافة القوى العراقية لبناء العراق الجديد. كان دور شعبنا وقيادته واضحة في كافة المراحل التي مرّ بها العراق منذ سقوط النظام البائد والى الآن.

حقق شعبنا مكاسب اقتصادية وسياسية واعلامية هامة ولكن تلك المكاسب ليست بالدرجة التي يطمح اليها شعبنا. تحرك وتعامل قيادة شعبنا في كردستان العراق خلال السنتين الماضيتين مع باقي القوى العراقية من تحقيق المكاسب أكثر مما حققها لشعبنا طيلة (١٢) سنة، ومن هنا تعلو أصوات من كردستان بالحذر من ان نغرق أنفسنا هذه المرة في بحر الديمقراطية في العراق الجديد، لأن اغلب تلك الانجازات تمتاز بوجود ثغرات كبيرة فيها.

استلم الأكراد أعلى المناصب القيادية، منصب(رئاسة الجمهورية) وبعض المناصب الحكومية الرفيعة. ما حققه الاكراد في مجال النفط فهو شيء لا يستحق الوقوف عليه لأن (النفط والغاز) من أهم الملفات الحساسة، الذي لها تأثير واضح وملموس في رسم حاضر ومستقبل العراق الجديد، وتحديد هيئآته وتقسيماته الادارية(شكل النظام الفيدرالي).

وقفة أخرى مع صراع شركات البترول على استثمار نفط العراق وكوردستان

يوجد في العراق ٧٤ حقلا من حقول النفط والغاز الطبيعي منتشرة في جميع أنحاء البلاد. هنالك ستة حقول عملاقة يحتوي كل منها على أكثر من خمسة مليارات برميل و٢٣ حقلا كبيرا (من نصف مليارإلى اقل من خمسة مليارات برميل لكل منها) و٤٥حقلا صغيرا أقل من نصف مليار برميل لكل منها. تشير التقارير بوجود حوالي عشرة حقول نفطية عملاقة غير منتجة لحد الآن.

تنتج حقول النفط الجنوبية الاربعة (الرميلة، غرب القرنه، الزبير، نهر عمر) حوالي ٦٠٪ من أنتاج النفط العراقي، وينتج حقول النفط في كردستان العراق بحوالي ٤٠٪ من مجموع انتاج النفط في العراق.هنا يمكن القول بأن أهمية نفط العراق تكمن في ضخامة الاحتياطي النفطي وتنوع طبيعة النفط من الثقيل جدا الى الخفيف جدا، أحتواء العراق على عدد كبير من الحقول النفطية العملاقة المكتشفة وغير المكتشفة، تعدد المكامن النفطية في حقل واحد وقربها من سطح الارض وخاصة في كردستان العراق، كلفة الاستكشاف والتطوير منخفضة، تعدد المنافذ التصديرية وتوفير شبكة معقدة من الانابيب التي تصل الى جميع البحار القريبة من العراق، إضافة الى تواجد حوالي ١٢ مصفاة بطاقة تكرير تبلغ حوالي ٦٦٧ ألف برميل في اليوم.

أهمية العراق النفطية ليست في وفرة وجود النفط وحسب بل بكلفة تكاليف استخراجه الرخيصة مقاربة بالمناطق الاخرى، حيث تكلف انتاج البرميل في كردستان العراق حوالي ٧٠ سنتاً وحوالي ٢ دولار في جنوب العراق والى٣.٥ دولار في دول الخليج، ترتفع كلفتها في بحر قزوين الى

حوالي ٨ دولار للبرميل، وتصل كلفتها في بحر الشمال الى حوالي ١٧ دولار للبرميل الواحد، وان العامل الاقتصادي هو الذي يتحكم في النهاية بأهمية المناطق النفطية، وهذا هو سر جوهر الصراع في هذه المنطقة النفطية الهامة في العالم.

لقد ادت زيادة الطلب على النفط والغازالطبيعي الى البحث عن النفط في المناطق المتوقعة تواجدها والسهلة الاستخراج والأقل كلفة والاقل مخاطرة (الامن والاستقرار)، لذا ازدادت اهمية مثل تلك المناطق (كردستان العراق) لدى الدول الصناعية.

تقدر المصادر الامريكية بأن حجم الاحتياط النفطي في العراق سيرتفع الى حوالي (٣٢٤) بليون برميل، وان نسبة عالية منها تتواجد في شمال العراق ضمن حدود (الحزام النفطي في كردستان العراق) والباقية في وسط وغرب وجنوب العراق، لذا سيحتل العراق في المستقبل القريب المرتبة الاولى في العالم من حيث الاحتياط النفطي العالمي. هذا ما يدفع الشركات النفطية من تبني فكرة تسريع وتطوير الصناعات البتروكيميائية في العراق مستقبلا، لاسيما الشركات المهتمة بالصناعات البتروكيمائية التي تقدر ارباح شركاتها عشرات الاضعاف من أرباح شركات النفط العاملة في مجال البحث والتنقيب والاستخراج، وهذا ما يدفعهم الى التشجيع وحتى المشاركة في تهيئة الضمانات القانونية والدستورية في تطوير اية دولة تمتلك مثل تلك الخيرات- كالعراق، لذا تحاول الشركات النفطية العملاقة التي تمتلك ثروات هائلة جدا إيجاد مواقع قدم لها في العراق، ومن ابرز تلك الشركات التي تخطط لهذا البرنامج هي شركة(اكسون موبيل، رويال داتش شيل، بي بي اوموكو اركو، توتال فينا، شيفرون تكساكو، أي.ان.أي) والتي تقدر رأسمال كل واحدة

منهـــا(/٢٢٣/١٥١ /٩٢ /٥ .٦٩ /٣٦ /١٤مليـــار دولار) على التوالي.

دعم وتدعم تلك الشـركـات دول التـحـالف لما لهـا من دور في إحـلال الحـرية والامـن والاسـتـقـرار في العـراق، مما خلقت الاجـواء المنـاسـبـة في تنشيط دور الشـركـات فـي العـراق بالرغـم من التنافـس الحـاد فـيـمـا بينهـا بحكم ربطها بهذه الدولة او ذاك، ونظراً لدور امـريكا وبريطانيا في عملية تحرير العـراق ومعـارضـة بعض الـدول الاوربيـة لهـا ، مـثـل فـرنسـا ، روسـيـا الاتحـادية بحكم مـصـالحـهـم الاقـتـصـادية.يتـوقع الخبـراء من احـتمـال إبعـاد الشركات الفرنسية والروسيـة منها شركات(توتالفينا ، أي.ان.أي)وتفعيل دور الشركات الامريكية والبريطانية ومنها شـركات(اكسـو موبيل، رويال داتش شيل، شيـفرون تـكسـاكـو، بي بي اومـوكواركـو) ، التي تمتلك رؤوس اموال ضخمة، تمكنها من ترتيب المعادلات السياسية والاقتصادية بشكل يضمن محصلتهـا النهـائيـة خدمة مـصـالح تلك الشـركـات، التي تمثل في الحقيقة الوجوه الخفيـة للدول الصناعيـة الكبـرى.لذا يمكن القـول بأن أهم أهداف الولايات المتـحـدة الامـريكيـة النفطيـة في العـراق تتـمـحـور حـول (ضـمـان تدفق الـنفط العـراقي الى الولايات المتـحـدة من الخـام لـسنوات عـديدة، ضـمـان حـصـة الاسـد للشـركـات الامـريكيـة في قطاع النفط في العـراق، المقدرة على استغـلال الامكانيـات النفطيـة المتاحـة في العراق مما سيسهل السيطرة على أسعار النفط، واخيراً دعم نمو الاقتصاد الامريكي) من خلال تأمين دورها في عقـود الاستغلال واعادة الاعـمار وحتى في بنـاء النظام العراقي الجديد لكي يحتل العراق موقعـا بارزا في قيـادة ومسيرة المنطقة برمتها.

تعمقت المصالح النفطية الدولية في العراق خلال سنوات العشرة الماضية

وتم عقد عقود من قبل النظام البائد مع الشركات الاجنية بقيمة تصل الى ٣٨ مليار دولار، حصلت روسيا الاتحادية على عقود في مجال النفط في حقول (كركوك، صدام، الرافدين والرميلة) وفرنسا على حقول(نهر عمر، مجنون، بغداد)وتركيا على حقل(خورمال)واسبانيا وايطاليا على حقل (الناصرية)، اما الصين فقد حصلت على حقل(الرميلة)بالاشتراك مع روسيا .كانت هذه المصالح الاقتصادية النفطية من أهم الاسباب التي دفعت تلك الدول حتى اللحظة الأخيرة الى الدفاع عن النظام، ولا زالوا يحلمون بتلك العقود النفطية، هذه المواقف في التعامل مع الملف العراقي تترك آثارها على العرق الجديد.

مؤسسات النفط والغاز الطبيعي في كردستان العراق:

لا زال الوضع الاداري للحقول النفطية في كردستان العراق تقريبا كما كان عليه في عهد النظام البائد، حيث يقدر عدد الاكراد في شركة نفط الشمال بحوالي ٤٥ موظفا وعاملا من مجموع ١١٤١٥!، كما يقدر عدد الاكراد في شركة غاز الشمال بحوالي ١٤٩ موظفا وعاملا من مجموع ١٦١٨، كما ترتبط حقول النفط في منطقة الحزام النفطي بشبكة انابيب نقل النفط من الحقول الى الموانيء البحرية، اضافة الى ربط اغلب مصافي النفط (القيارة، بيجي وغيرها) بحقول النفط الموجودة في كردستان العراق ويغيب دور الاكراد ومؤسساتهم تقريبا من ادارة وتنظيم ومراقبة وصيانة شبكة انابيب النفط التي تمتد مئات الكيلومترات ضمن حدود كردستان العراق.اما في وزارة النفط العراقية، فبالرغم من ان عدد الموظفين في الوزارة يقدر بالآلآف، ويوجد فيها العشرات من المديريات والشعب والفروع والاقسام يخلوا كلها تقريباً من(الاكراد).

أما من جانب تطوير وانتاج النفط في كردستان العراق، تحتل كردستان العراق الغني بالنفط والغاز موقعا مهما في نظر الشركات النفطية بحكم توفر الامن والاستقرار فيه مقارنة بالمناطق الاخرى من العراق، مما دفع ذلك بعض الشركات النفطية الامريكية خلال الفترة المنصرمة ومنها شركة (سنوران إينيرجي هاس) من تقديم أربعة مشاريع نفطية مهمة الى وزارة النفط العراقية، وهذه المشاريع النفطية الاربعة تقع في كردستان العراق ضمن منطقة الحزام النفطي، ابرز أهداف تلك المشاريع تكمن في زيادة طاقة انتاج النفط في حقل كركوك النفطي العملاق من خلال ادخال التكنولوجيا المتطورة في آبار النفط الموجود ضمن (طية خورمال /قبة خورمال النفطي) في حقل كركوك وسيؤدي ذلك الى ازدياد طاقة انتاج الحقل حوالي ١٠٠الف برميل لكل يوم عن طاقته الحالية، وسيزيد ذلك من طاقة تصدير النفط من حقل كركوك عبر شبكة انابيب نقل النفط الى ميناء جيهان التركي مما سيزيد من اهمية المنطقة النفطية على كافة الاصعدة، التي سيكون لها انعكاس مباشر على الوضع السياسي لتلك المنطقة النفطية. كما قدمت الشركات النفطية الامريكية عروضا اليالحكومة العراقية عن طريق وزارة النفط لتطوير(حقل حمرين النفطي) من خلال تكملة حفر حوالي ٤٥ بئرا، اضافة الى تكملة النواقص التي تعاني منها الابار الاخرى التي يُقدر عددها بحوالي ٧٦ بئرا، سيؤدي تنفيذ هذا المشروع الى ازدياد طاقة انتاج حقل حمرين الى ٦٠ الف برميل في اليوم وتقوم الشركة بالمشاركة في العمليات الاستشارية وفي مجال السوق النفطي التجاري، اضافة الى تقديم مشروع تطوير حقل نفط القيارة الذي يقع جنوب مدينة الموصل.

هذا التطور في الانتاج النفطي في العراق عامة وفي كردستان العراق

خاصة ما زال في مراحله البدائية إلاّ انه سينعكس ايجابيا على الوضع الاقتصادي للعراق الجديد عامة وفي كردستان العراق خاصة (اذا تمكنت حكومة كردستان العراق من تفعيل دورها في مجال إستثمار الثروات الطبيعية فيها ومنها النفط والغاز الطبيعي في الحقول الموجودة ضمن حدود أقليم كردستان العراق)، وسيكون ذلك ضمانا لأستثمار النفط والغاز الطبيعي وستتحول وارداته الى نعمة للشعب بعد ان كانت نقمة عليه لأكثر من ٣٠ عاماً.

لقد ادى غياب وزارة النفط والغاز في أقليم كردستان وضعف نفوذ ممثلي اقليم كردستان في وزارة النفط العراقية وفي شركة نفط الشمال (الموصل، كركوك) التي تقوم بادارة حقول النفط والغازعلى أمتداد الحزام النفطي في كردستان العراق، الى تعامل قوات التحالف (امريكا وبريطانيا) مع وزارة النفط العراقية بحكم الواقع الموجود، رغم كافة الدعوات التي رفعت من قبل القيادة الكردية وحكومة اقليم كردستان الى قوات التحالف والى الحكومة العراقية من اجل إعادة تنظيم كافة المؤسسات التابعة الى وزارة النفط العراقية، هذا الاهمال المتعمد ما هو إلاّ دليل على مواصلة نهج سياسة إهمال دور(الاكراد)وحكومة اقليم كردستان العراق في ملف النفط والغاز بالرغم من كونه حق طبيعي وقانوني ينسجم مع مبادئ النظام الفيدرالي التي تمنح الحق لحكومة النظام الفيدرالي بأدارة وتنظيم واستثمار الثروات الطبيعية ضمن حدود منطقتها الجغرافية - إقليم كردستان العراق.

أعتقد أن هذا التقسيم والتنظيم في مجال النفط لايتناسب مع المرحلة الحالية في عراقنا الجديد/العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد، لذا من الضروري اجراء تعديلات تكفل ضمان حماية المؤسسات النفطية وتفعيل

دورها من خلال ربط كافة حقول النفط والغاز التي تقع في كردستان العراق بالنظام الفيدرالي في كردستان العراق، ومن خلال تبني إنشاء وزارة الموارد الطبيعية (وزارة النفط) في حكومة كردستان العراق، انشاء شركة نفط في كردستان العراق، هذا سيؤدي الى حل الكثير من المشاكل المتعلقة في مجال النفط، إضافة الى مشاركة كافة شرائح الشعب العراقي في العمل بحكم المناخ الديمقراطي وحرية العمل في اي مكان من العراق الجديد.

الحكومةالكردية مسؤولة عن معالجة ملف النفط والغاز الطبيعي:

يعتبرملف(النفط والغاز)من أهم الملفات الحساسة والمهمة التي سيكون لها تأثير واضح وملموس في (رسم مستقبل العراق الجديد وفي تحديد هيئاته الادارية)، ومن هنا يتطلب على قيادة وحكومة أقليم كردستان العراق بذل كافة الجهود من أجل تعزيز الدور والحضور الفعلي لملف (النفط والغاز)بأعتبار أقليم كردستان العراق واحد من أهم واغنى المناطق النفطية في العراق، وسيتم من خلاله حل أغلب المسائل المشتركة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم.

ان اول خطوة في الطريق السليم لمعالجة هذا الملف يكمن في (ادراك الواقع والاحساس بالمشاكل، والخروج من حلقات الأوهام والتمنيات، مما سيمكن من اعداد العدة لمواجهة كل ذلك والتصدي للقضية بالمستوى الذي يوازي حجمها. لذا من الضروري تحديد الجوانب الضعيفة لحكومة كردستان العراق في ملف النفط والغاز الطبيعي، ومدى تأثيرها في بناء مستقبل النظام السياسي في العراق ويمكن تلخيصها بما يلي:

(ممثلو العراق الجديد في اوبك ما زالوا من بقايا النظام البائد وربما

حدثت تغيرات جزئية لكن يبقى دور حكومة اقليم كردستان فيها ضعيفاً، لقد كان غياب وزارة النفط والغاز في أقليم كردستان وضعف نفوذ ممثلي اقليم كردستان في وزارة النفط العراقية وفي شركة نفط الشمال (الموصل، كركوك) التي تقوم بادارة حقول النفط والغاز على إمتداد الحزام النفطي في كردستان العراق سبباً قوات التحالف (امريكا وبريطانيا) مع وزارة النفط العراقية بحكم الواقع الموجود، رغم كافة الدعوات التي رفعت من قبل القيادة الكردية وحكومة اقليم كردستان الى قوات التحالف والى الحكومة العراقية من اجل إعادة تنظيم كافة المؤسسات التابعة الى وزارة النفط العراقية)، وهذا حق طبيعي وقانوني ينسجم مع مبادئ النظام الفيدرالي الذي بموجبه تحق لحكومة النظام الفيدرالي إدارة وتنظيم واستثمار الثروات الطبيعية ضمن حدود منطقتها الجغرافية- أقليم كردستان العراق.

أهمال دور حكومة اقليم كردستان في المجالات الحساسة التالية(ادارة وتنظيم حقول النفط والغاز في العراق، تنفيذ العقود مع الشركات الاجنبية في كافة المجالات ذات العلاقة بالنفط والغاز، الأشراف على حماية وتنظيم خطوط انابيب نقل النفط، المشاركة في الأستكشافات الجيولوجية والجيوفيزيائية للبحث والتنقيب عن النفط والغاز، حفر الابار.. الخ).

كان من المفروض ان تحدد نسبة لا تقل عن ٢٠٪من الموظفين في الجناح العراقي لمقر منظمة اوبك وفي وزارة النفط العراقية والمؤسسات التابعة لها لكي تتمكن حكومة اقليم كردستان ومؤسساتها المعنية في متابعة وتدقيق مداخل واردات ومصاريف النفط وما يجري من نشاطات متنوعة في منظمة اوبك. شركة(سومو) النفطية التي تشرف على تنظيم العقود

النفطيـة بالتنسيـق مع وزارة النفط العراقيـة مع الشركـات الاجنبـية، تقـوم بتنظيم واردات النفط ومصاريفها.

ضـعف دورالاكـراد في تـنظيم ومـراقـبـة وتدقـيـق الموارد النفطيـة التي تشكل واحـدة من أهم المصـادر الرئيـسيـة لواردات العـراق، ليـس لحكومـة اقليم كردستـان أي دور في هذا المجال الحيـوي والذي تستند عليه ميـزانيـة العـراق التي تـنظمـهـا وزارة الماليـة العـراقـيـة وتحـدد تلك الوزارة مـيـزانيـة حكومـة اقليـم كـردسـتــان العـراق من دون أطلاع حكـومـة اقليم كـردســتـان العراق على تفاصيـل واردات العراق النفطيـة.

عـدم فسح المجـال للدوائر والمؤسـسـات الرسـمية لحكومـة أقليم كـردسـتـان للمشـاركـة الفـاعلة في ادارة وتنظيـم واسـتـثـمار الثـروات الطبـيـعـيـة ومنهـا النفط والـغـاز الطبـيــعي في حقـول النفط والغـاز الموجـودة في كـردسـتـان العـراق. لم يتـم لحـد الآن اية تغـيـرات فعليـة ملموسـة في الهـيـكل الاداري للشركـات النفطيـة التي تشرف على الحقول للنفطية الموجودة في كردستان العـراق. لذا يمكـن القـول، ان إضـعـاف وحـتـى غـيــاب دور حكـومـة اقـليـم كردسـتـان العراق في مجال الـنفط والغاز سيـكون له تداعيـات خطيرة على مستقبل أقليم كردستان العراق. هذا ما يتطلب منا جميعاً الوقوف بجدية عند ملف النفط لـكي يتمكـن شعبنا وحكومـتـه من أخذ مـوقـعه الطبـيـعي في هذا الملف، نوضح فـيـما يلي بعض الخطوات والمقتـرحات لأيجـاد حلول عـمليـة واقعـيـة ناجحـة في تنشـيط دور حكومـة كـردسـتـان العراق في هذا الملف الحساس:

١- دعــوة المخــتـصـين في الداخل والخــارج في مــجــال النـفط والغــاز للمشاركة في رسم استراتيجية متكاملة وقانونية لهيئة النفط والغاز التي تشكلت مـؤخرا في كـردستـان العـراق، تحددعلى ضـوئهـا العلاقـة بين هيـئـة

النفط والغاز في اقليم كردستان العراق وبين وزارة النفط العراقية والمؤسسات التابعة لها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٢- ربط كافة الدوائر ذات العلاقة بالنفط والغاز المتواجد في حكومة اقليم كردستان العراق (دوائر المسح الجيولوجي في المحافظات، المديرية العامة للنفط والمعادن)بهيئةالنفط والغاز، ويفضل ان تكون تحت عنوان(المؤسسة العامة للنفط والغاز)، التي تتمكن بدورها على المدى القريب من أفتتاح فروعها في المحافظات (دهوك، اربيل، كركوك، السليمانية، خانقين والموصل) تحت عنوان(المديرية العامة للنفط والغاز)، هذه الخطوات تساعد على تهيئة الشروط والمستلزمات الناجحة لتطويرها في المستقبل لوزارة النفط.

٣- بناء وتعزيز العلاقات بين هيئة النفط والغاز ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي(الاقسام الجيولوجية في جامعات كردستان والعراق، معهدالنفط في كركوك وغيرها من المعاهد التكنولوجية التي تخدم مجال النفط والغاز).

٤- بناء علاقة متوازنة وقانونية بين هيئة النفط والغاز مع وزارة النفط العراقية التي ستساعد على تحقيق ما يلي:

آ- ادارة وتنظيم وحماية حقول النفط والغاز الموجودة في اقليم كردستان العراق مما سيسهل ويخفف المسؤوليات على وزارة النفط العراقية.

ب- إعطاء الحق لهيئة النفط والغاز بالاطلاع على كافة العقود التي أبرمت سابقا وستبرم مستقبلا مع الشركات النفطية في كافة المجالات ذات العلاقة بالنفط والغاز(البحث والتنقيب، حفرالابار وتطوير حقول النفط، المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية. أنشاء مصافي تكرير النفط وصهاريج خزن النفط، أنابيب نقل النفط والغاز من الحقول النفطية في

كردستان العراق الى المصافي النفطية والى الموانيء البحرية، يجب ان تبرم العقود النفطية في كردستان العراق مع الشركات والمؤسسات العلمية بموافقة وحضور هيئة النفط والغاز في اقليم كردستان العراق.

ج- الحضور الفعال لهيئة النفط والغاز ومعرفة تفاصيل (الارقام الرسمية الموثوقة) من واردات النفط العراقية التي ستساعد على تحديد حصة اقليم كردستان العراق من الميزانية العامة للعراق.

د- من الضروري تعيين الموظفين والمختصين(من اقليم كردستان العراق) في كافة المجالات ذات العلاقة بالنفط والغاز في وزارة النفط العراقية وكافة المؤسسات التابعة لها بنسبة لا تقل عن ٢٠ ٪ من مجموع الموظفين في الوزارة، ومن الواجب تطبيق هذه الفقرة في كافة الوزارات العراقية منطلقا من مفهوم الممارسة الديمقراطية للعراق الفيدرالي التعددي الموحد.

هـ- تعيين الموظفين والمختصين من(اقليم كردستان العراق)بنسبة لا تقل عن ٢٠٪من مجموع العاملين في كافة المؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بالنفط والغاز على الصعيدين الداخلي والخارجي، مثل (وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي، رئاسة مجلس الوزراء، ديوان رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، وزارة الصناعة والمعادن/ الصناعات النفطية، وزارة العلوم والتكنولوجيا، اضافة الى حضور فعلي من ممثلي حكومة اقليم كردستان العراق داخل منظمة اوبك التي يقع مقرها الرئيسي في فينا /النمسا، بما أن العراق عضو دائم في منظمة اوبك وله جناح خاص كباقي دول اعضاء اوبك في مقر المنظمة لذا يجب تعيين ممثلي حكومة اقليم كردستان في الجناح العراقي لمنظمة اوبك بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع الموظفين العراقيين هناك.

و- تنسيق العلاقة بين هيئة النفط والغاز في اقليم كردستان العراق والمؤسسات العلمية (وزارة التعليم العالي) في تحديد الابحاث والدراسات النفطية في أقليم كردستان العراق، وفي ارسال الزمالات للدراسات النفطية الى الخارج، وفي قبول الطلبة في معهد النفط في كركوك.

س- التنسيق بين هيئة النفط والغاز ولجنة التعليم العالي في أقليم كردستان العراق لأعداد الخطط والبرامج الموجهة نحوتقوية وتدريب الكوادر العلمية المتخصصة في مجال النفط والغاز الطبيعي، فتح الفروع-الاقسام العلمية في مجال الدراسات النفطيةوالغازية في الجامعات والمعاهد في أقليم كردستان، مثل هندسة النفط والمناجم، جيولوجيا النفط، الصناعات البتروكيمياوية وغيرها من الاختصاصات المهمة في مجال النفط والغاز.

الختام

الخلاصة والاستنتاجات

كان تاريخ البترول ومسيرته خلال القرن العشرين بكامله عالم يفيض بالأحداث ويرتبط إرتباطا وثيقاً بالصراعات. البترول هو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسياً واقتصادياً وستظل للبترول دائما الكلمة العليا في صراعات العالم السياسية والاقتصادية، لقد نجح البترول بخصائصه الفريدة بغزو العالم والسيطرة عليه، نظراً لأهميته من الناحية الاقتصادية، الناحية السياسية والناحية الحربية مما يجعل هذا المورد يرسم الى حد كبير الخطوط الرئيسية للسياسة العالمية وستزداد اهميته سنة بعد سنة.

التغييرات التي كانت تطرأ على موازين القوى في العالم تتطلب بدورها تغيير ميزان توزيع الموارد الطبيعية في العالم (منابع البترول في المرتبة الاولى) وهذا ما يحدث تنافسا وصراعا حاداً بين مراكز القوى. لقد حاولت الدول العظمى وخاصة (بريطانيا) بعد الحرب العالمية الاولى السيطرة على منابع البترول في العراق والمنطقة لأهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية من خلال ايجاد حلفاء لها في العراق تؤمن من خلالهم السيطرة على منابع النفط وطرق امداده ووصوله الى الاسواق العالمية بأسعار مناسبة. ونجحت بريطانيا من تحقيق هذا الهدف عن طريق عقد إتفاقيات نفطية طويلة الامد مع الحكومات العراقية، وكانت أغلب الأتفاقيات يتم من جانب واحد، لأن العراق كان واقعاً تحت نفوذ

(بريطانيا) التي تمتلك شركات البترول، وبالتالي قامت شركات البترول من جانبها بصياغة هذه الاتفاقيات التي ألزمت حكام العراق على التوقيع عليها (لمدة ٧٥ سنة) واتصفت هذه الاتفاقيات بصفة الشمولية التي كانت تغطي جميع حدود العراق من برية وبحرية ولم يبق بذلك أي مجال لدخول شركات اخرى الى القطر نفسه، كما لم تمنح هذه الاتفاقيات اولوية للمواطنين للعمل في الشركات وذلك حتى تظل البلاد معتمدة على الخبرة الاجنبية وعلى اليد العاملة المستوردة، مما ساعد على ترسيخ التبعية واضعف بدوره فرص نمو القدرات الادارة المحلية للمشاريع، مهد هذا الطريق الى تعميق مصالح الشركات النفطية الاجنبية على المدى الطويل في العراق، ووجدت الشركات النفطية من خلال ذلك سبيلا لتلاقي مصالحها مع مصالح بعض القيادات البيروقراطية وغير البيروقراطية، ومن التيارات القومية المتطرفة، ومن المنتفعين والانتهازيين.

أعتمدت بريطانيا وحلفائها الذين شاركوا في تأسيس العراق على أساليب الوعود والمراوغة وفق مصالحهم النفطية، فقاموا بتبديل قوالب الانظمة العراقية من إحتلال الى إنتداب والى فرض انظمة دكتاتورية وفق مصالحهم، وتمكنت شركة نفط العراق البريطانية من السيطرة على ثروات البلد بدون حسيب أو رقيب، واستثمرت شركات النفط استثمارا جشعاً بسبب التساهل وابقاء الاتفاقيات الجائرة دون مساس او تعديل والمحافظة على الأمتيازات الممنوحة لها مما حرم الشعب العراقي من الاستفادة من ثرواته النفطية. عليه يمكن القول بان ما شهد العراق بعد استقلاله عام ١٩٢١ من المناورات المتنوعة(السياسية، الدبلوماسية) سواء بين الشركات النفطية ومن ورائها الدول التي تنافست عل ثروة النفط وبين

الحكومات العراقية الموالية آنذاك لبريطانيا كان لها دور بالغ الاهمية، واثرت هذه الاحداث على ترسيم صورة العراق من الناحية السياسية والادارية والاقتصادية.

كانت الدول الصناعية ومنها بريطانيا تتعامل مع الأنظمة التي حكمت العراق طيلة تلك الفترة بمدى تجاوب تلك الحكومات مع الدول الصناعية وشركاتها النفطية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، كان النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي في العراق والذي كانت الشركات النفطية تتحكم في انتاجه وفي تحديد اسعاره واصبح مستقبل البلد تحت رحمة الشركات النفطية التي كانت تدير ملف النفط في العراق، وحدث فيما بعد تطور كبير في مجال اكتشاف البترول وانتاجه بعد ان حققت البحوث والدراسات العلمية في مجال النفط انجازات عظيمة في مجال البترول من خلال الحصول على معلومات جيولوجية دقيقية عن تواجد البترول الذي لا يقدر بثمن(اعماق وانواع المكامن النفطية وما تحويه من الأحتياط النفطي واهميته الإقتصادية)، كانت تلك المعلومات في غاية من السرية، وتعاملت الدول وشريكاتها النفطية مع الحكومات العراقية على المدى القريب والبعيد على ضوء تلك المعلومات السرية المتعلقة بالنفط في العراق والمنطقة، ولا زالت الفكرة سائدة. أعتقد وبقناعة تامة، لو كانت المعلومات الجيولوجية الموجودة حالياً عن النفط موجودة آنذاك لكانت الحدود بين تلك الدول تختلف كثيرا عما هو عليه الآن.

إستغلت الشركات النفطية كل التناقضات والخلافات القائمة في العراق والمنطقة (النزاعات القومية والعرقية، مشاكل الحدود، النزاع على الملكية، وغيرها)، ولذا برزت أحياناً قضية هنا أوهناك واختفت بعد فترة وكأن شيئاً لم يحدث، وربما تتكرر بعد فترة واخرى وتختفي ثانية وثالثة،

هذا ما كان يدل على تحريك الشركات النفطية تلك القضايا كعوامل مساعدة - ثانوية لتسهل تمرير مخططاتهم الخطيرة من اجل الوصول الى الهدف المنشود.

دخل بعض الملفات الكردية والغير كردية كعوامل مساعدة- ثانوية لمرحلة أو لفترة زمنية في المعادلات السياسية منذ تلك الفترة، أهملت تلك الملفات أو إختفت وأحياناً وتمت محاربتها وعزلها عن ساحة الصراع، وهذا ما حدث فعلا خلال الفترة ما بين معاهدتي (سيفر ولوزان)، حيث تم درج الملف الكردي في معاهدة سايكس بيكو لكي لايدعم الاكراد حكم الامبراطورية العثمانية، من خلال درج بعض البنود المتعلقة بحقوق الشعب الكردي في معاهدة سيفر، (كان للقضية الكردية دورا مساعداً - ثانوياً)، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، جعل الملف الكردي في معاهدة سايكس بيكو كورقة ضغط من قبل بريطانيا وفرنسا على حكام المنطقة، وبعد الاتفاق السري فيما بينهما حول تحديد حصة كلٍ منها في ادارة المناطق النفطية واستثمارها، وتأجيل مستقبل المناطق المتنازع عليها مثل(مشكلة ولاية الموصل)، تم إعلان معاهدة لوزان التي كانت خالية من أية حقوق لشعبنا، وقسمت كردستان وثرواته البترولية بين الدول الثلاثة، وبعد فترة تم حل مشكلة الموصل بعد الاتفاق الذي حصل بين فرنسا وبريطانيا وألحقت ولاية الموصل الغنية بالنفط بالعراق، وهكذا سيطرت بريطانيا على جميع الثروات النفطية في العراق.

هذا يؤكد بأن الملف الاقتصادي (السيطرة على الموارد الطبيعية في كردستان) كان من اهم الملفات الاساسية في معادلات الصراع التي اعتمدها الاعداء في تخطيط برامجهم حول تقسيم واستثمار الثروات الطبيعية في كردستان ومنها البترول الذي ازدادت أهميته مع تنامي

وتطور مصالحم، لذا لم يتم إهمال هذا الملف أبداً، بل كان دور الملف الاقتصادي-النفطي مخفيا (سرية) غير مكشوف، ولم تظهر دوره إلاّ بعد أنتهاء حل المعادلات السياسية التي كانت تجري على شكل صراعات عنيفة بين الاطراف المتصارعة من جهة والاطراف المشتركة من جهة اخرى، حاول كل طرف ان يحصل على اكبر حصة من ثروة البترول، ولذا إشتد الصراع في المنطقة بين تلك الأطراف (القوى) في اغلب تلك المراحل، لاسيما في الفترات التي إشتدت الخلافات بينهما حول تقسيم المناطق النفطية على تلك الدول التي حاولت كل واحدة منها الحصول على اكبر نسبة من امتيازات استثمار البترول في المناطق النفطية ضمن حدود منطقة الحزام النفطي في كردستان(كما حدث بين بريطانيا وفرنسا وباقي الدول الاخرى) على المناطق النفطية في العراق وسوريا، بعد ان تم الاتفاق على تقسيم الغنيمة(المناطق النفطية) بينهم أستند تقسيم المناطق النفطية بينهما آنذاك على المعطيات الميدانية -الحقلية (الرشوحات النفطية على أمتداد منطقة الحزام النفطي في كردستان) وتم الاتفاق على تأسيس الدول الثلاثة(العراق، تركيا وسوريا) ووضعت الحدود الحالية المصطنعة بين تلك الدول الثلاثة على ضوء تلك المعلومات الجيولوجية الأولية عن تواجد النفط في تلك الدول الثلاث. تعاملت الدول وشريكاتها النفطية مع الحكومات العراقية على المدى القريب والبعيد على ضوء تلك المعلومات السرية المتعلقة بالنفط في العراق والمنطقة، ولا زالت الفكرة سائدة.أعتقد وبقناعة تامة ومثلما أسلفت بأنه لو كانت المعلومات الجيولوجية الموجودة حالياً عن النفط متوفرة آنذاك لكانت الحدود بين تلك الدول تختلف كثيرا عما هو عليه الآن.

بعد ثورة عام ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية العراقية، وجهت الحكومة

العراقية إهتماما بالغا بالنفط، وجرت مفاوضات بين الحكومة وشركات النفط لمناقشة موضوع الامتيازات النفطية، استمرت المفاوضات بينهما ثلاثة سنوات(١٩٥٨-١٩٦١) باءَت بالفشل، اصدرت الحكومة العراقية قانون رقم٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي انتزع من شركات النفط البريطانية حقوق الاستثمار في جميع الاراضي العراقية ما عدا مناطق ألآبار المنتجة للنفط واصبح بذلك من حق الحكومة العراقية التصرف التام بـ٩٩، ٥٪ من مساحة العراق يمكنها استغلالها لغرض التنقيب والاستثمار. وبعد ١١ سنة أصدر قانون تأميم النفط في الاول من حزيران ١٩٧٢ مما اوجد الفرص المناسبة للشركات النفطية المتعددة الجنسيات(الروسية، الفرنسية، الصينية، الاسبانية، الايطالية وغيرها) من استغلال تلك الفرصة لتطوير علاقاتها مع النظام البائد من أجل ايجاد مواطيء قدم لها في العراق بإنشاء وتطوير الصناعات النفطية المتنوعة في العراق لكونه من انسب مناطق العالم الملائمة للصناعات النفطية والبتروكيميائية بسبب توافر المواد الاولية اللازمة لهذه الصناعات المتنوعة من دون الاهتمام بنوعية وهوية وطبيعة النظام بقدر ما كانوا يهتمون بضمان مصالحها النفطية في العراق ومن ضمنها الشركات النفطية للمعسكر الاشتراكي- اليسار، حيث بقيت وتطورت علاقات الاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه مع النظام البائد رغم طبيعة النظام الدكتاتوري والفاشي وما اقترفه من جرائم بحق الشعب العراقي عامة والكردي خاصة.

كان الوضع غيرمستقر انذاك في العراق بسبب عدم تمكن الحكومات العراقية من إيجاد حلول لمشاكلها الداخلية (المشلكة الكردية)، وللأسف كان اغلب الحكومات التي تعاقبت على الحكم في العراق مستعدة للتنازل والخضوع للقوى الخارجية (الدول التي تقف وراء الشركات النفطية) بدلاً

من اللجوء الى حل قضايا الشعب العراقي بنسيجه المتنوع من خلال التصالح معه، كما لم تتمكن الحركة الكردية في كردستان العراق من الاستفادة من ملف النفط خلال مسيرة نضالاتها بالرغم من كونه أهم الملفات الرئيسية الذي لعب دورا رئيسياً في رسم الاطار العام لمستقبل العراق وهيئاته الادارية في الماضي وفي الحاضر والمستقبل إضافة الى سيطرة الاساليب البدائية والبيروقراطية في الشؤون الادارية، البيروقراطية التي تحارب التطور وتحاول ان تحل المشكلات الحديثة في اطار تقليدي وبمفهوم تقليدي، وتعارض التنظيم لأنه يكشف كل السلبيات الوظيفية، قائمة سلبيات البيروقراطية طويلة حين تضاف اليها الاهدار في استخدام الموارد والتهرب من المسؤولية مع عدم وجود خطوط واضحة للسلطة والمسؤولين تجاه الشعب والوطن. ساعد هذا الصراع والوضع من ان تتخذ الشركات النفطية وسائل وطرق متنوعة في التعامل مع الحكومات العراقية حسب الظروف والخصوصيات المحلية والاقليمية والدولية، إلاّ ان الهدف كان واحدا (الحصول على أكبر نسبة من امتيازات استثمار النفط والغاز الطبيعي في العراق). ادى تعامل الشركات النفطية والدول التي تقف وراء تلك الشركات مع الحكومات العراقية الى تقدم العلاقات فيما بينهما وأحيانا الى تراجعهما، وبرزت ملامح هذا التعامل على الساحة العراقية بشكل واضح، حيث كانت في بعض الاحيان تبرز قضية مفتعلة أو مشكلة ما بشكل مفاجيء وتختفي بشكل مفاجيء نتيجة ما تملكه الشركات النفطية والدول التي تقف وراءَها من قوة في التلاعب والتحكم بالمعادلات السياسية المخططة في برامجها، مما ادى الى تعاملها مع القضايا المتنوعة من زاوية مصالحها، لاسيما المصالح الاقتصادية النفطية.

مع تغيّر ميزان القوى العالمية في بداية التسعينيات وتبلور مفاهيم

النظام العالمي الجديد، ظهرت في الافق الشواهد التي تؤكد ان القطب الامريكي سوف يبدأ بأخذ مواقع جديدة في العالم بفعل هذا التغيّر الجذري في موازين القوى من خلال دعم ونشر النظام العالمي الجديد - العولمة. هذا النظام الجديد يتطلب بدوره ضرورة تغيير أسلوب التعامل مع الموارد الطبيعية في العالم(منابع البترول في المرتبة الاولى) ومع حكوماتها لكي ينسجم مع مبادئ النظام العالمي الجديد، حيث يتغير شكل ونمط الصراع السابق على البترول بشكل يخدم مصالح الشعوب أكثر مما يخدم مصالح الأنظمة. هذا ما يتطلبه النظام العالمي الجديد ومبادئه إذ اختل الميزان لصالح الشعوب في هذه المرحلة على عكس المرحلة السابقة. باتت القوالب القديمة لعلاقات الدول الصناعية المستهلكة الرئيسية للنفط مع الانظمة القائمة(الدكتاتورية) في الدول النفطية المنتجة غير منفعة ولا تنسجم مع اسس ومبادئ النظام العالمي الجديد، مما سيؤدي بالتأكيد الى ايجاد البدائل التي تتطلب اعادة ترتيب خارطة المنطقة وستلعب المناطق الغنية بالنفط والمياه دورا متميزا في ذلك التغيّر)، مما سيرفع من مكانة تلك المناطق على المستوى الدولي والعالمي بحكم تشابك المصالح وبالدرجة الاولى الاقتصادية بين الاطراف المشتركة وستكون تلك الحالة فرصة لأنقاذ الشعوب من ظلم الانظمة الاستبدادية والشمولية والوراثية، لاسيما الانظمة التي تدعم الارهاب ومنها النظام البائد. تغيّرت الاوضاع نتيجة لذلك لصالح شعبنا واندلعت الانتفاضة في كردستان، تلاها إعلان المنطقة الامنة في كردستان وجرت الانتخابات وانبثق منها البرلمان والحكومة الكردية، كلها كانت ثمرة تضحيات شعبنا وثمرة الظروف الموضوعية والدولية المناسبة لها.

توصلت هذه الدراسة المتواضعة الى الاستنتاجات التالية:

١- في اغلب تلك المراحل الاربعة طغت اساليب المراوغة والخدعة والتعهد والخيانة، التي طرحت في ظل مفاهيم (العدالة، بناء وحماية الوطن، نظريات تحرر الشعوب، واخيرا الديمقراطية)تتناسب مع ظروف كل مرحلة من المراحل الاربعة، بهدف تمرير المشاريع التي تخدم مصالح المشاركين في تلك المشاريع.لم يجني شعبنا منها إلاً قليلاً وحتى في المرحلة الرابعة الحالية مقارنة بنضال وتضحيات وعدالة وقانونية وشرعية قضية شعبنا الكردي.

٢- أعتمدت بريطانيا وحلفائها الذين شاركوا في تأسيس العراق على اساليب الوعود والمراوغة وفق مصالحهم النفطية، فقاموا بتبديل قوالب الانظمة العراقية من إحتلال الى إنتداب والى فرض انظمة دكتاتورية وفق مصالحهم، وتمكن شركة نفط العراق البريطانية في السيطرة على ثروات البلد بدون حسيب أو رقيب، واستثمرت شركات النفط استثمارا جشعاً بسبب التساهل وابقاء الاتفاقيات الجائرة دون مساس او تعديل على الأمتيازات الممنوحة.

٣- ظهور النظام العالمي الجديد تطلب بدوره ضرورة تغيير أسلوب التعامل مع الموارد الطبيعية في العالم(منابع البترول في المرتبة الاولى) ومع حكوماتها لكي ينسجم مع مباديء النظام العالمي الجديد، باتت القوالب القديمة لعلاقات الدول لصناعية المستهلكة الرئيسية للنفط مع الانظمة القائمة (الدكتاتورية)في الدول النفطية المنتجة غير مجدية لاينسجم مع اسس ومباديء النظام العالمي الجديد، وهذا يؤدي بالتأكيد الى ايجاد البدائل وتتطلب اعادة ترتيب خارطة المنطقة وستلعب المناطق الغنية بالنفط دوراً مهما مما سيرفع من مكانة

تلك المناطق على المستوى الدولي والعالمي بحكم تشابك المصالح وبالدرجة الاولى الاقتصادية بين الاطراف المشتركة وسيكون ذلك فرصة لأنقاذ الشعوب من ظلم الانظمة الاستبدادية والشمولية والوراثية، لاسيما الانظمة التي تدعم الارهاب ومنها النظام البائد، تغيّرت الاوضاع نتيجة لذلك لصالح شعبنا. تثبت نتائج هذه الدراسة المتواضعة أهمية ملف النفط الرئيسي في المعالات السياسة خلال كافة المراحل، وتغيّر دور ملف النفط في نظام العولمة بحكم مبادئ نظام العولمة (الديمقراطية، حقوق الانسان، الحرية، التجارة الحرة، ثورة المعلومات، الغاء أو إضعاف مفهوم الحدود في عقليات الانظمة، محاربة التطرف أياً كان (قومي، ثقافي، لغوي، ديني، حزبي.. وغير ذلك) هذا سيخدم مصلحة شعبنا مقارنة بالمراحل الثلاثة السابقة، الذي حول نفط كردستان الى نقمة لشعبنا، والان سيتغير دور النفط إذا تمكن (قيادة شعبنا) الاستفادة من المستجدات التى طرأت وستطرأ على المنطقة والعالم وتسخيرها لخدمة شعبنا ووطننا.

٤- غنى كردستان بالثروة النفطية ادى الى إدخال ملف النفط كعامل رئيسي ومهم في كافة المعادلات السياسية والاتفاقيات العلنية والسرية التي جرت في العراق والمنطقة، وتعاظمت أهميته بمرور الزمن مما ازداد دور ملف النفط في الاحداث التي جرت خلال المراحل الاربعة.

٥- لعب بعض الملفات كعوامل مساعدة ثانوية خلال المراحل الاربعة بحكم الظروف التي كانت تسودها المنطقة، كما حدث خلال الفترة الزمنية ما بين معاهدتي سيفر ولوزان، وادى الى تقدم مسألة حل القضية الكردية الى الامام وادخلت لأول مرة في إتفاقيات دولية، ساعد على خلق الاجواء المناسبة للدول التي كانت تتنافس في الحصول

على امتياز أستثمار النفط في المناطق النفطية الواقعة على امتداد الحزام النفطي في كردستان، حلت معاهدة لوزان محل معاهدة سيفر بعد ان اتفقت الدول المتنافسة على تقسيم غنيمة ثروة النفط فيما بينهما.

٦- عدالة قضية شعبنا الكردي، الاسلوب الموضوعي خلال مسيرة النضال ضد الانظمة الاستبدادية التي توالت على الحكم في العراق، رفض شعبنا وقيادته التحررية من استخدام الاساليب الغير المشروعة خلال مسيرة نضاله بالرغم من تعرضه الى حرب إبادة شاملة، توازن علاقات القيادة الكردستانية مع حركات التحرر في العالم، سيما عند المنعطفات الحادة التي تعرض اليها نضال شعبنا من مؤامرات أقليمية ودولية، كل ذلك اعطى نضال شعبنا وجهاً مشرقا وازداد تعاطف الرأي العام العالمي تجاه القضية الكردية، واثمرت نتائج هذا الاسلوب في النضال بعد ان هبت رياح الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات على المنطقة والعالم.

٧- غياب او ضعف دور حكومة كردستان العراق في رسم ومراقبة ومتابعة استراتيجية العراق النفطية عامة والمتعلقة بأقليم كردستان العراق خاصة لا تبشر بالخيرعلى المديين القريب والبعيد، اذا لم تكن لحكومة كردستان العراق مؤسساتها النفطية (وزارة النفط) وموقف في كافة المشاريع النفطية التي سوف يتم أنشاؤها في العراق عامة وفي كردستان خاصة.التقسيم والتنظيم الحالي في مجال النفط لايتناسب مع المرحلة الحالية في العراق الجديد/العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد، وان استمرار التعامل مع ملف النفط بهذا الشكل سيكون له تداعيات خطيرة على مجمل عمليات التطور في كردستان

ومن ضمنها شكل ونوع النظام الفيدرالي في كردستان العراق.

٨- الاعتماد على مورد واحد فقط كالبترول كما هو الحال في اغلب الدول النفطية في الشرق الاوسط ومنها العراق جعل البنيان الاقتصادي يتأثر كثيراً بأية هزات يتعرض لها هذا المورد (البترول) واية تقلبات في السوق العالمي. مما يجعل مستقبل البلد مهدد بالمخاطر. اعتمدت الانظمة التي حكمت العراق على مورد واحد - البترول وبحكم العوامل الخارجية التي تلعب دورا رئيسيا في انتاج البترول وربما في استثمار عائداته مما ادى الى محكومية الانظمة العراقية بالعوامل الخارجية على حساب غياب رأي الشعب العراقي بنسيجه المتنوع.

٩ - أغلب الدول النفطية ومنها العراق مشدوده الى ماضيها بروابط القبلية والاسرية والدينية وتلعب الاعتبارات والقيم الشخصية والمجتمعية فيها دورا كبيرا في التأثير على الاجراءات الادارية وتوزيع الخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية وأدى ذلك الى نمو النظام البيروقراطي في ادارة مؤسسات الدولة في العراق في عهد الانظمة التي تعاقبت على الحكم في العراق وعجزت تلك الانظمة من مواجهة التحديات بحكم طبيعة البيروقراطية التي تحارب التطور وتحاول ان تحل المشكلات الحديثة في اطار تقليدي وبمفهوم تقليدي، قصر في الرؤية، لاسيما في حل المشاكل الداخلية المتنوعة في العراق (قومياً، عرقياً، لغوياً، أثنياً، ثقافياً)، مما ادى الى تعميق واتساع الفجوة بين اغلب تلك الانظمة وبين الشعب العراقي عامة والكردي خاصة، وكان سبباً من الاسباب التي اوصلت العراق الى ما وصل اليه قبل سقوط النظام البائد.

تتلخص الدروس والعبر بما يلي:

١- ان اول خطوة في الطريق السليم لتحقيق التطور والتنمية في كافة المجالات ومنها في مجال الموارد الطبيعية في بلد ما تكمن في ادراك مرارة الواقع والاحساس بفداحة المشاكل، والخروج من حلقات الاوهام، وهذا يمكننا من اعداد العدة لمواجهة كل ذلك والتصدي للقضية بالمستوى الذي يتكافأ مع حجمها. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الاستقرار السياسي، هذا الاستقرار يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط لتوجيه مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة والقدرة على استخدام الموارد ومعيار التطور والتنمية هو الكفاءة والفعالية ومدى تحكم الدولة في السيطرة على مواردها وتوجيهها وفق خطط وبرامج واضحة الأهداف وقدرتها على توجيه الطاقات البشرية للمساهمة الفعالة في تحقيق تلك الاهداف.

٢-انتهاج سياسة انتاجية وتصديرية للنفط مبنيّة على الحاجة لتمويل الخدمات والمشاريع الانتاجية في الدرجة الاولى وعدم استنزاف الموارد النفطية بصورة تفوق حاجات الاقتصاد الجارية والانمائية لأن النفط في مكمنه الطبيعي سيحقق في المستقبل سعرا أعلى في الحقب القادمة عندما تدخل المنطقة عهد التصنيع الكثيف وسيكون مردوده على الاجيال القادمة اكثر ضمانا. من هنا يستوجب البحث عن تنويع مصادرالدخل من خلال الاعتماد على(بناء قاعدة صناعية، تنمية القطاع الزراعي، استغلال الثروة المائية، اقامة اسواق مالية وغيرها من مصادر الدخل) دون الاعتماد على النفط فقط المتداول حاليا في الدول الغنية بالنفط، بحكم اعتماد تلك الدول على مورد واحد (البترول) وبحكم العوامل الخارجية التي تلعب دورا رئيسيا في انتاج

البترول وربما في استثمار عائداته مما ادى وسيؤدي تلك السياسة الى محكومية الدولة بالعوامل الخارجية.

٣- الاعتماد على مورد واحد فقط كالبترول كما هو الحال في اغلب دول النفطية في الشرق الاوسط يجعل البنيان الاقتصادي يتأثر كبيرا بأية هزات تتعرض لها هذا المورد (البترول) واية تقلبات في السوق العالمي مما يعني بأن مستقبل الدولة مهدد بالمخاطر على المدى البعيد.

٤- التنسيق بين الدول النفطية يشكل السبيل الرئيسي لكسر حلقات التبعية ويتم ذلك من خلال تعزيز وتقوية مجالات التعاون الاساسية(الاقتصادية، الاجتماعية، الصناعية، المالية، الزراعية، التعليمية، التجارية، النقل، الطاقة، المياه والصحة وغيرها من المجالات) بين الدول المنتجة للنفط.

٥- اتباع سياسة بترولية موحدة في مجال الاسعار والانتاج مع استغلال الثروة النفطية افضل استغلال ممكن لخدمة اغراض التنمية.

٦- كانت المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في الماضي والحاضر وربما في المستقبل أيضاً لها اثرها الكبير في تحديد المنهج الذي تتبعه الدول النفطية وخاصة في حالة عدم توفر البنيان السياسي القوي لمؤسسات الدول النفطية التي لا تزال ضعيفة في مواجهة الاطماع الخارجية.

٧- محاربة النظام البيروقراطي لكونه تحارب التطور ويحاول ان يحل المشكلات الحديثة في اطار تقليدي وبمفهوم تقليدي، ويعارض التنظيم لأنه يكشف كل السلبيات الوظيفية، قائمة سلبيات البيروقراطية طويلة حين تضاف اليها الاهدار في استخدام الموارد ومنها النفطية، والتهرب من المسؤولية، عدم وجود خطوط واضحة للسلطة والمسؤولين

وعدم وجود تحديد دقيق لمهام كل وظيفة والازدواجية والتكرار في اداء المهام وانعدام التنسيق بين الاجهزة اوحتى داخل الجهاز الواحد في مؤسسات الدولة.

٨- محاربة كل الاعتبارات والقيم الشخصية والاجتماعية التي لها دور كبير في التأثير على الاجراءات الادارية وتوزيع الخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية، باعتبارها تواجه مسؤولية القضاء على انتشار ظاهرة المحسوبية والواسطة وتداعياتها في مؤسسات الدولة، لكي يأخذ القانون مجراه الحقيقي الطبيعي.

١٠- تفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة باعداد وتنفيذ خطط وبرامج التنمية وتوفير المناخ الملائم واعطاء الفرصة له لكي ينمو وتنمو معه الخبرة والتجربة التي تساعده على السرعة في تنفيذ المشاريع وفي اتخاذ القرارات وفي تجنب الاهدار والضياع وفي تخفيض التكلفة وفي الارتفاع بمستوى الاداء، كما هوالحال في الدول المتقدمة.

١١- ألإهتمام بالبحث العلمي من خلال إنشاء مؤسسات ومعاهد عالية لتخريج الفنيين المختصين الذين يمثلون القاعدة الاساسية لنقل التكنولوجيا وتطويرها، اضافة الى ضرورة السعي لتحفيز العلماء والمختصين المهاجرين الى الدول الصناعية للمساهمة في تنفيذ خطط وبرامج تطويروتنمية البلد.

الملحق

السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية

قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ والمعنون "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قرارها ٥٢٣ (د-٦) المؤرخ في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، وقرارها ٦٢٦ (د-٧) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، وإذ تذكر قرارها ١٣١٤ (د-١٣) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، احيث قررت بموجبه إنشاء لجنة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وطلبت إليها إجراء دراسة تامة عن وضع السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية كركن أساسي من أركان حق تقرير المصير، وتقديم التوصيات عند اللزوم بشأن تعزيزه، وقررت كذلك عند إجراء الدراسة التامة لوضع السيادة الدائمة للشعوب والأمم على ثرواتها ومواردها الطبيعية، الإلتزام والمراعاة الحقة لحقوق الدول وواجباتها المقررة بمقتضى القانون الدولي وأهمية تشجيع التعاون الدولي في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وإذ تذكر قرارها ١٥١٥ (د-١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، الذي أوصت فيه باحترام الحق المطلق لكل دولة في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية، وإذ ترى وجوب إقامة أي تدبير يتخذ بهذا الشأن على أساس الاعتراف بما لجميع الدول من حق ثابت في حرية التصرف في ثروتها ومواردها الطبيعية وفقا لمصالحها القومية، وعلى أساس احترام استقلال الدول الاقتصادي، وإذ ترى أنه ليس في الفقرة ٤ أدناه ما يتضمن أي إخلال بموقف أية دولة عضو بشأن أي وجه من وجوه مسألة حقوق

والتزامات الدول والحكومات الخلف بصدد الممتلكات المكتسبة قبل نيل البلدان التي كانت واقعة تحت الحكم الاستعماري كامل سيادتها، وإذ تلاحظ أن موضوع خلافة الدول والحكومات هو قيد الدرس على سبيل الأولوية من جانب لجنة القانون الدولي، وإذ ترى من المستحسن تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، ووجوب قيام الاتفاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس مبدأي المساواة وحق الشعوب والأمم في تقرير المصير، وإذ ترى أن توفير المساعدة الاقتصادية والتقنية وتقديم القروض وزيادة الاستثمارات الأجنبية يجب أن لا يخضع لشروط تتنافى مع مصالح الدولة المستفيدة، ونظرا للفوائد التي يمكن جنيها من تبادل المعلومات التقنية والعلمية الكفيلة بتعزيز إنماء تلك الموارد والثروات والانتفاع بها، وللدور الهام المطلوب من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى القيام به في هذا الصدد، وإذ تعلق أهمية خاصة على مسألة تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وتأمين استقلالها الاقتصادي، وإذ تلاحظ أن إقامة وتعزيز سيادة الدول الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية تعزز استقلالها الاقتصادي، وإذ ترغب في أن تمضي الأمم المتحدة في دراسة موضوع السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية بروح من التعاون الدولي في ميدان التنمية الاقتصادية ولا سيما التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، تعلن ما يلي:

١- يتوجب أن تتم ممارسة حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا لمصلحة تنميتها القومية ورفاه شعب الدولة المعنية.

٢- ينبغي أن يتماشى التنقيب عن تلك الموارد وإنماؤها والتصرف فيها،

وكذلك استيراد رأس المال الأجنبي اللازم لهذه الأغراض، مع القواعد والشروط التي ترى الشعوب والأمم بمطلق حريتها أنها ضرورية أو مستحسنة على صعيد الترخيص بتلك الأنشطة أو تقييدها أو حظرها.

٣- تسري على رأس المال المستورد والكسب الناجم عنه، في حالة الترخيص به، شروط هذا الترخيص وأحكام التشريع القومي الساري والقانون الدولي. ويراعي وجوبا تقسيم الأرباح المتحققة بالنسب المتفق عليها بحرية، في كل حالة من الحالات، بين المستثمرين والدولة المستفيدة، مع الاهتمام الحق بتأمين عدم الإخلال، لأي سبب من الأسباب، بسيادة تلك الدولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

٤- يتوجب استناد التأميم أو نزع الملكية أو المصادرة إلي أسس وأسباب من المنفعة العامة أو الأمن أو المصلحة القومية، مسلم بأرجحيتها على المصالح الفردية أو الخاصة البحتة، المحلية والأجنبية علي السواء. ويدفع للمالك في مثل هذه الحالات التعويض الملائم، وفقا للقواعد السارية في الدولة التي تتخذ تلك التدابير ممارسة منها لسيادتها وفقا للقانون الدولي. ويراعي، حال نشوء أي نزاع حول مسألة التعويض، استنفاد الطرق القضائية القومية للدولة التي تتخذ تلك التدابير. ويراعي مع ذلك، إذا اتفق على ذلك بين الدول ذات السيادة والأطراف المعنيين الآخرين، تسوية النزاع بطريق التحكيم، أو القضاء الدولي،

٥- يراعي وجوبا، تشجيع الممارسة الحرة المفيدة لسيادة الشعوب والأمم على ثرواتها ومواردها الطبيعية، بالاحترام المتبادل بين الدول على أساس المساواة المطلقة.

٦- يراعى في التعاون الدولي في ميدان التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، سواء جري على صورة استثمارات رساميل عامة أو خاصة، أو تبادل سلع أو خدمات، أو مساعدة تقنية أو تبادل معلومات علمية، أن يكون مشجعا للتنمية القومية المستقلة لتلك البلدان، وأن يقوم على أساس احترام سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

٧- يعتبر انتهاك حقوق الشعوب والأمم في السيادة على ثرواتها ومواردها الطبيعية منافيا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومعرقلا لإنماء التعاون الدولي وصيانة السلم.

٨- يراعى حسن النية في التزام الاتفاقات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والمعقودة من قبل الدول ذات السيادة أو فيما بينها، وتراعي الدول والمنظمات الدولية الاحترام الدقيق الصادق لسيادة الشعوب والأمم على ثرواتها ومواردها الطبيعية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ المقررة في هذا القرار.

المصادر:

١- حمدي البنبي. البترول بين النظرية والتطبيق.

٢- حمدي البنبي. البترول والحياة.

٣- اسامة عبالرحمة. البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية.

٤- محمد اسامة عجاج. تغيرات على الخريطة السياسية لمنطقة الخليج.

٥- صلاح عدس. البترول، مخاطره الصحية وتلوث البيئة.

٦- د. عيسى عبدة. بترول المسلمين.

٧- نصر السيد نصر. الموارد الاقتصادية.

٨- د. بيوار خنسي مقالات متنوعة عن النفط، المياه والبيئة.

٩- د. بيوار خنسي. الملف النفطي في العراق، الماضي وآفاق الحاضر والمستقبل.

١٠- هوكر. دور الصحافة الكردية في تطوير الوعي القومي الكردي.

١١- د. بيوار خنسي. نبذة تاريخية عن تاريخ بحر التيسيس، باللغة الكردية.

١٢- د.محمد أمين الشهاوي. تغير المناخ ومستقبل الارض. سلسلة العلم والحياة.

١٣- حكمت سامي سلمان.نفط العراق ١٩٧٩، دارالرشيد للنشر.

١٤- نفطنا، مجلة شركة نفط الجنوب/ العراق. العدد (١١).

١٥- د. فارس الهوار، الارض.

محتويات الكتاب